الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2018

مذكرة بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

(دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:

- بوالطبخ حسيبة .
- راجح مفيدة .

إشراف الأستاذ:

- رحيم إبراهيم.

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوفنش وسيلة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
خوازم حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
رحيم إبراهيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل مع فائق الاحترام والتقدير

إلى الأستاذ المشرف: "رحيم إبراهيم".

كما نشكر كل من

الأستاذة بوفنش وسيلة والأستاذ خوازم حمزة

على قبولهما مناقشة هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر الجزيل

إلى كل من ساعدنا من قريب

أو من بعيد في إنجاز هذا العمل .

حسيبة و مفيدة

إهداء

إلى الساهرين على مشعل النور ليضيئوا للأجيال طريق الهدى والتقدم

إلى الذين اشترط الله مرضاته برضاهما

وأودع الرحمة والحب فيهما، والدي الكريمين

إلى أجمل هدية قدماها إلي أختاي سامية وفاطمة الزهراء

إلى إخواني صالح، عبد العالي و مُحَمَّد

و إلى صديقاتي نفيسة، دنيا ،عفراء، مفيدة، منال، ريمة وعبلة

وإلى كل من عرفني ونسيه قلمي

أهدي هذا العمل المتواضع

حسيبة

إهداء

إلى أعظم هبة من الله سبحانه وتعالى أدام الله عليهما الصحة والعافية...

الوالدين الكريمين : أبي العزيز وأمي الغالية.

إلى منهم سندي في الحياة إخوتي: زهير، نصر الدين، فريد وهدى.

إلى صديقاتي العزيزات على قلبي: حسيبة، منال عفراء، ريمة، عبلة وصليحة...

وإلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد،

أهدي هذا العمل.

تتمحور دراستنا حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل وكانت الجزائر نموذجا للقياس خلال الفترة من 1985 إلى 2016، بحيث توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر مناصب شغل عديدة في إطار المشاريع التي يقيمها، وباستخدام البرنامج الاحصائيSpss.21 تحصلنا على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بنسبة 80% في التشغيل بالجزائر مع غياب العوامل الأخرى في القياس، إلا أن نموذج الانحدار الخطي "لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل" في المؤسسة الاقتصادية قيد الدراسة لم يحقق كل الشروط القياسية لطريقة المربعات الصغرى، رغم محاولة تصحيحه من الارتباط الذاتي بين البواقي، وعدم تجانس البواقي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التشغيل، البطالة ، الجزائر.

Abstract:

Our study is centered around the impact of foreign direct investment on employment and Algeria was a model for measurement during the period from 1985 to 2016, so we have concluded that direct foreign investment provides many jobs within the framework of the projects that it has established, using the statistical program Spss.21, we got that direct foreign investment affects 80% of operating in Algeria ; with the absence of other factors in measurement, however the linear regression model « the impact of foreign direct investment on operating in the economic institution under study « did not achieve all the condition of the lower squares, despite the attempt to correct it of the link between the residual, and the lack of homogeneity of residues.

Key words : direct foreigen investment, operating, the unemployment, Algeria.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات.....	**الصفحة**
الشكر.....	
الإهداء	
الملخص.....	**I**
فهرس المحتويات.....	**III**
فهرس الجداول والأشكال والملاحق.....	**VI**
مقدمة.....	**أ- و**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.	**2-45**
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	**3**
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**3**
المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....	**8**
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**10**
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعالمه.....	**15**
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	**15**
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه.....	**23**
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومعيقاته.....	**28**
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	**33**
المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	**33**
المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	**40**
المطلب الثالث: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	**42**
خلاصة الفصل.....	**45**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتشغيل والبطالة	**47-90**
تمهيد.....	**47**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل العمل والبطالة.....	**48**
المطلب الأول: أساسيات التشغيل.....	**48**
المطلب الثاني: أساسيات العمل.....	**51**
المطلب الثالث: أساسيات البطالة.....	**61**
المبحث الثاني: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر.....	**67**

المطلب الأول: واقع التشغيل في الجزائر.....	**67**
المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر.....	**76**
المطلب الثالث: آليات سياسة التشغيل في الجزائر.....	**80**
المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل.....	**86**
المطلب الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.....	**86**
المطلب الثاني: الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.....	**87**
خلاصة الفصل.....	**90**
الفصل الثالث: نمذجة ظاهرة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)	**116-92**
تمهيد.....	**92**
المبحث الأول: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016).	**93**
المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	**93**
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأهم الدولة المستثمرة.	**97**
المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر.	**99**
المبحث الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط.....	**104**
المطلب الأول: الانحدار وأهداف تحليله.....	**104**
المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط وخطواته.....	**104**
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	**107**
المطلب الأول: تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.....	**107**
المطلب الثاني: شروط طريقة المربعات الصغرى	**109**
خلاصة الفصل.....	**116**
خاتمة.....	**118**
قائمة المراجع.....	**122**
الملاحق.....	**133**

فهرس الجداول
والأشكال والملاحق

1. فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	متوسط إنشاء مناصب الشغل سنويا خلال الفترة (1967-1977).....	68
(2-2)	توزيع السكان المشتغلين بين القطاع العام والخاص خلال الفترة (2004-2015)	70
(3-2)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة (2001-2012)	71
(4-2)	مساهمة القطاع الرسمي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	72
(5-2)	تطور حجم السكان والفئة النشطة خلال الفترة (1990-2016).....	73
(6-2)	توزيع العمال على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2010)	74
(7-2)	توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة 2017.....	75
(8-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1984-2017).....	77
(9-2)	حصيلة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال الفترة(2001-2014)...	81
(10-2)	حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة(2004-2013)	83
(11-2)	حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2005-2012)	83
(12-2)	عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل خلال الفترة (1999-2009)	84
(13-2)	مناصب الشغل المستحدثة من طرف جهاز الإدماج المهني لسنتي 2010 و2011	85
(1-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(1985-2016).....	94
(2-3)	إحصائيات متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1985-2016)	95
(3-3)	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خلال الفترة(2002-2016)	96
(4-3)	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2002-2016)	97

(3-5)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2002-2016).....	99
(3-6)	حصيلة التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1985-2016).....	100
(3-7)	إحصائيات متعلقة بالتشغيل خلال الفترة (1985-2016).....	101
(3-8)	حصيلة التشغيل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2002-2016)	102
(3-9)	توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2016)	102
(3-10)	معامل الانحدار الخطي البسيط.....	107
(3-11)	معامل التحديد وإحصاءة اختبار داربن واتسون.....	108
(3-12)	تحليل التباين لنموذج الانحدار.ANOVA.....	108
(3-13)	اختبار معنوية معاملات الانحدار.....	109
(3-14)	اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.....	110
(3-15)	إحصائيات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل بعد إجراء التصحيح بطريقة المسح عند القيمة $\rho = 0.01$	112
(3-16)	معاملي الارتباط والتحديد وقيمة اختبار داربن واتسون بعد التصحيح.....	113
(3-17)	تحليل التباينANOVA1.....	115
(3-18)	تحليل التباينANOVA2.....	115

2. فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان.....	الصفحة
(1-1)	دورة حياة المنتج الدولي.....	19
(1-2)	منحنى الطلب على العمل.....	56
(2-2)	منحنى عرض العمل.....	57
(2-3)	توازن سوق العمل في حالة المنافسة التامة	58
(3-1)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1985-2016).....	95
(3-2)	مشاريع الاستثمار الأجنبي المصرح بها خلال الفترة(2002-2016).....	96
(3-3)	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2002-2016)	98
(3-4)	حصيلة التشغيل في الجزائر خلال الفترة(19985-2016).....	101

(3-5)	توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2002-2016)	103
(3-6)	العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع.....	110
(3-7)	انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير.....	113

3. فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان.....	الصفحة
(1)	نموذج الانحدار الخطي البسيط.....	133
(2)	اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.....	134
(3)	جدول معامل التحديد وإحصاءة داربن واتسون واختبار تجانس البواقي بعد التصحيح	135

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تطورات اقتصادية هامة، وعلى أكثر من صعيد، فهناك التكامل الإنتاجي الدولي الذي انطلقت على إثره الثورة العالمية والتكنولوجية، وكذا الدور المتصاعد لبعض المؤسسات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إضافة إلى التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي الأوبيك والنيباد..... وتشكل هذه التطورات جميعها روافد تصب في صالح العولمة، التي تمثل الصورة العامة المعبرة عن الاقتصاد العالمي الراهن، الذي تقوده الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

في هذا السياق، تحاول الدول النامية التفاعل مع محيطها الخارجي إذ من المحتمل أن ينعكس ذلك على مستويات أدائها، بما يسمح لها بالتكيف مع متطلبات الانفتاح العالمي، ويحقق لها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ويضمن لها الاندماج الإيجابي في النظام الاقتصادي العالمي. إلا أن أهم المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية تتمثل أساسا في قصور مواردها المالية لاستهداف النمو المضطرب، حيث يتجلى ذلك من خلال: تدني معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط وهذا ما يعرف بفجوة المدخرات المحلية، ومحدودية الموارد المالية الأجنبية بالإضافة إلى صعوبة توظيف الفوائض الاستثنائية لبعض الدول في مشروعات ذات أبعاد تنموية مستدامة، وهذا ما يعرف بفجوة العملات الأجنبية. وبغرض سد هاتين الفجوتين، لجأت الدول النامية إلى مصادر التمويل الخارجية والمتمثلة أساسا في: المنح والمساعدات الأجنبية، والقروض الأجنبية الرسمية والخاصة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي إطار الانفتاح العالمي وتحرير التجارة الخارجية انتشرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث أصبحت كل الشركات المستعمرة للأسواق المحلية تبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها ثم تطورت إلى إقامة مشاريع في الدول الخارجية بعدة طرق، كما وجدت الدول المضيفة المستقبلة لهذا النوع من الاستثمارات فوائد شتى، منها توفير المنتجات والسلع والخدمات توظيف الموارد الإنتاجية المتاحة في البلد، كما تنظر أيضا هذه الدول إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في توفير فرص عمل وكذا زيادة النمو الاقتصادي للبلد.

والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف التأثير على قطاع التشغيل الذي يشغل اهتمام أغلب الدول. وبالتالي وفي محاولة من الحكومة الجزائرية لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات قامت بسن قوانين وتشريعات ومنح مزايا واعفاءات مختلفة وكل هذا من أجل التخفيف من حدة البطالة التي عانت منها كثيرا بعد الحرب الاستعمارية وكذا فترة التسعينيات وغيرها من الأهداف.

كما قامت الجزائر بإطلاق عدة برامج وإصلاحات في سبيل توفير فرص العمل خاصة مع التزايد المستمر لعدد السكان عامة والفئة النشطة بصفة خاصة.

أولا: إشكالية البحث

على ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)؟.

للإجابة على الإشكالية نطرح مجوعة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

1. ما هو حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة(1985-2016)؟.
2. ما وضعية التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)؟.
3. ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر؟.

ثانيا: الفرضيات

الفرضية الرئيسية: للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016).

الفرضيات الفرعية:

1. عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطور ملحوظا خلال الفترة(1985-2016).
2. إن التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016) في تحسن مستمر.
3. هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016).

ثالثا: مبررات الدراسة

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

1. إثراء رصيد المكتبة بموضوع جديد
2. ارتباط الموضوع بالتخصص (الإدارة المالية).
3. يعتبر موضوع مهم مرتبط بالتطورات الحاصلة في العالم.

رابعا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في مايلي:

1. الإلمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. إبراز تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
3. معرفة أهم الإجراءات المبذولة في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. معرفة وضعية سوق العمل والبطالة في الجزائر.
5. التعرف على المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في سبيل تحسين وضعية التشغيل في البلاد.

خامسا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال الأهمية البالغة لموضوعي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم بشكل كبير في توسيع الشراكة والتعاون ما بين الدول المختلفة، كما يعتبر رمز لتطور التجارة وتوسعها. كما يعتبر موضوع الشغل بالغ الأهمية، بحيث تسعى كل الدول إلى توفير الشغل للأفراد ومحاولة التخفيف من حجم البطالة.

سادسا: حدود الدراسة

الإطار المكاني: قمنا بإجراء هذه الدراسة على دولة الجزائر.

الإطار الزماني : ركزت هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 1985 إلى 2016.

سابعا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وفي محاولة للإلمام بجوانب الموضوع استخدمنا في دراستنا هذه:

المنهج الوصفي: وذلك في عرض الإطار النظري المتعلق بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.

المنهج التحليلي الكمي: والذي يشمل قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

وتشمل الأدوات المستخدمة في البحث كل من الكتب والرسائل الجامعية إضافة إلى المجلات والملتقيات والتقارير ومنشورات المنظمات والقوانين والمراسيم، كذلك استخدمنا البرامج الإحصائية مثل: Excel وSpss

ثامنا: الدراسات السابقة

1. استعراض الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل كل على حدى ونذكر بعض الدراسات كالآتي:

الدراسة (1): المقدمة من طرف ساعد بوراوي، تحت عنوان " **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب) "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2008، وكانت إشكالية الدراسة: ما هو تأثير الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر على مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي ؟ وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

_ تتوقف التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.

_ إن ترتيب الدول المغاربية موضوع الدراسة في المؤشرات الدولية والإقليمية بعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية .

_ على الرغم من أن الدول تتسابق فيما بينها لمنح الحوافز والاستثمارات والإعفاءات للمستثمرين الأجانب، إلا أن الواقع العملي أثبت أنها من المحددات الثانوية والتكميلية، وليست من المحددات الرئيسية لقرارات توطين أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الخارج.

الدراسة (2):المقدمة من طرف عيسى آيت عيسى تحت عنوان **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010. وكانت إشكالية الدراسة: مدى مساهمة سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر في ظل التوجه الاشتراكي على انتشار البطالة لاحقا، خاصة بدايات الإصلاح الاقتصادي؟ وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

_ سياسة التشغيل المعتمدة خلال فترة الاستعمار تركت فراغا بعد الاستقلال؛

_ فشل سياسة التشغيل المتبناة في ظل التوجه الاشتراكي؛

_ تفاقم ظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي.

الدراسة (3): المقدمة من طرف محمد أدريوش دحماني، تحت عنوان **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013. كانت إشكالية الدراسة: هل يمكن لمعدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد والتي لاتزال عند مستويات مرتفعة خاصة بين الشباب؟ وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

_ ضعف معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بحجم الإنفاق الحكومي، وكذا استحواذ قطاع التجارة والخدمات على أكثر من 50% من مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2000- 2011 بالإضافة إلى ضعف معدلات النشاط عند الإناث منها عند الذكور، في ظل تنامي العمل المؤقت كالتشغيل في القطاع غير الرسمي.

_ أما من حيث الدراسة القياسية فوجد الباحث أن اختبار علاقة أوكن لم تظهر اتجاه محدد لكون معدل النمو الاقتصادي المقدر ب03.33% كمتوسط الفترة 2000-2011 غير كافي لانخفاض معدلات البطالة الفعلية، كون أثره ضعيف جدا.

_ النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في خلق مناصب الشغل (نمو بدون تشغيل).

الدراسة (4): المقدمة من طرف قريد عمر، تحت عنوان **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، وكانت إشكالية الدراسة: ماهي الإجراءات الكفيلة بتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري وبتحسين مناخ الاستثمار وجعله يستجيب لمؤشرات الأداء والتقييم المعتمدة من قبل مؤسسات الدولة. وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

_ إن الشركات المتعددة الجنسيات والتي تجسد الاستثمار الأجنبي المباشر تبحث عن أفضل الفرص الاستثمارية من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن فهذا يعتبر هدفها الوحيد.

_ إن الأثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر فاقت بكثير سلبياته وهذا ما يتضح من خلال تنافسية الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

_ تم استقطاب ما نسبته 52% سنة 2012 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية بحيث كانت متفوقة على الدول المتقدمة وكذا في عام 2013 بنسبة 54%.

_ حجم التدفقات الواردة إلى الدول العربية ضئيلة جدا مقارنة بالنسبة الموجهة للدول النامية كما يلاحظ أن هذه الاستثمارات تتركز في دول عربية محدودة.

2. توظيف الدراسات السابقة

_ معرفة المراجع والمصادر التي يمكن استخدامها؛

_ الاستعانة بالمعلومات في بناء الجانب النظري؛

_ الاستفادة من كيفية اختيار المناهج المستخدمة؛

_ أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا الحديثة.

تاسعا: صعوبات الدراسة

كأي دراسة تقام واجهتنا صعوبات منها قلة البيانات الإحصائية وصعوبة الحصول عليها، كما أنه وفي حال حصولنا عليها نجد أنها غير دقيقة، إضافة إلى عدم تطابقها في بعض الأحيان حتى من المصدر ذاته.

عاشرا: هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع محل الدراسة قمنا بهيكلة دراستنا كالآتي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر مقسما إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعالمه وفي المبحث الثالث تحدثنا عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الإطار النظري للتشغيل والبطالة مقسما إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم أساسية حول التشغيل العمل والبطالة أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى واقع التشغيل والبطالة في الجزائر، أما المبحث الثالث فبينا فيه دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان نمذجة ظاهرة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016) مقسما إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور التشغيل في

الجزائر خلال الفترة (1985-2016)، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى نموذج الانحدار الخطي البسيط، أما المبحث الثالث فبينا فيه الدراسة القياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين. وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية.

ونظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم النمو الاقتصادي ومساهمته في الرفع من القدرات الإنتاجية، إضافة إلى التطوير الذي يساهم فيه في مجالات الادارة والتكنولوجيا. وكنتيجة لهذه الميزات والأهمية التي لا تتوفر في مصدر آخر من مصادر التمويل الخارجية أصبحت معظم الدول سواء نامية كانت أو متقدمة تتنافس في كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث سنت مجموعة من القوانين والتشريعات المحفزة ومنحته من خلالها امتيازات عدة تجعل كل مستثمر خارجي يرغب في هذا النوع من الاستثمارات دون غيرها.

ومن أجل الإلمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر قمنا بتخصيص الفصل الأول من هذه الدراسة لإبراز أهم جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا بالتقسيم الآتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعالمه؛
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والأفراد في مختلف دول لعالم، وقد ازداد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة، وهذا الاهتمام راجع إلى للإمكانيات التي يوفرها للدول النامية، ولهذا أصبحت معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي والمباشر على وجه الخصوص في مختلف الميادين.

اختلفت آراء ومصطلحات الكثير من المفكرين الاقتصاديين ومنظمات الأعمال في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بقيت ضمن مفهوم واحد، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ونعرض مراحل تطوره وكذا أهم أشكاله.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد المفاهيم المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد الجهة المقدمة لكل مفهوم وعليه سوف نقدم تعاريف للاستثمار والاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر ونركز على الاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر مجموعة من خصائصه والأهمية التي يلعبها والأهداف المرادة منه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تعريف الاستثمار

توجد عدة تعاريف للاستثمار نذكر منها:[1]

1. تعريف الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: يقصد به اكتساب موجودات مادية، على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.

2. بمعنى الإدارة المالية: هو اكتساب الموجودات المالية، أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية.

3. يعرف الاستثمار على أنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تكون طويلة أو قصيرة وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية قصد الحصول على تدفقات مالية ومستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول، تعوضه كذلك عن النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم".[2]

---

[1] محسن العبادي، **الاستثمار بالعملات الأجنبية**، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص13.

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار(المالي والحقيقي)**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص13.

4. الاستثمار هو: "تضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذا عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات".[1]

5. مما سبق يمكن تعريف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كل المخاطر الموافقة للمستقبل.

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي

يعرف بأنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية، وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات.[2]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه وسيلة من وسائل التمويل الأجنبي حتى تقوم الدولة الأجنبية من جانبها بالاستثمار في الدول النامية سواء كانت استثمارا مباشرا عن طريق إقامة المشروعات وتملكها كليا أو جزئيا، أو استثمارا غير مباشر عن طريق شراء أسهم في المشروعات القائمة.[3]

وعليه ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر.

1. الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يمكن تعريفه على أنه "امتلاك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومات في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار أو الحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم، بشرط أن لا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة المشروع.[4]

---

[1] فيصل محمود الشواوره، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص32.

[2] نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص12.

[3] تزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2007، ص ج.

[4] وفاء عبد الأمير الدباس، **الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية-الواقع والطموح-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17/18افريل2006، ص269.

2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من التعاريف وردت من المنظمات أو الهيئات الدولية وكذا الكثير من الاقتصاديين، نحاول أن نذكرها فيما يلي:

- عرفت **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، أو تجمع مؤسساتي يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد آخر".[1]
- تعريف **صندوق النقد الدولي:** "الاستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاد القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".[2]
- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (الأنكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر هو "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأس مالية ثابتة في بلد معين بحيث تعكس هذه العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من البلد الأم بحيث يمكن أن يكون هذا المستثمر شخص طبيعي أو معنوي".[3]
- وفي تعريف يجمع بين تعاريف مختلف المنظمات الدولية: صندوق النقد الدوليIMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة. بل يشمل جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.[4]
- **يعرف رايموند برتراند: (Raymond Bertrand)** الاستثمار الأجنبي المباشر " بأنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى ويتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو بالرفع من

---

[1] نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص11.

[2] فضيل فارس، **التسويق الدولي(مفاهيم عامة، استراتيجياته، بيئته وكيفية اختيار الاسواق الدولية)**، ط1، مطبعة الإخوة الموساك، الجزائر، 2010، ص222.

[3] unctad, world investment,report2005,**transnational corporation and internationalization of R &D**'',UN, New yourk,2005,p297

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017، ص12.

رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخصوصا عند إنشاء المؤسسة".[1]

- **يعرف كل من ross & hess** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب أو شراء المستثمرين الأجانب للشركة المحلية في الدولة المضيفة وغالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة ليعتبر المستثمر أجنبي مباشر".[2]
- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على "أنه تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أو بالاشتراك مع رأس المال الخاص بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع".[3]
- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "التدفقات المالية الوافدة على دولة غير دولته الأصلية والمستخدمة مباشرة لغرض تمويلي، حيث ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك المستثمر الأجنبي جزء من المشروع أو كله بالإضافة إلى المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية والمهارات الإدارية والتسويقية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة ".[4]
- من التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير بلده الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرز له حق في الإدارة وذلك بقصد المشاركة الفعالة معتمدا على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد الغير مالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق الأرباح وعوائد تغطي تكاليف الاستثمار.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:[5]

---

[1] بلال لوعيل، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، بحوث اقتصادية وعربية، العدد69-70.شتاء-ربيع، 2015، ص 127.

[2] عبد الحق طير، عقبة ريمي، **فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية لفترة الممتدة (1995-2015)** مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، جامعة الشهيد حمه لخضر المدية ، الجزائر عدد 03، 2017، ص108.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[4] عاطف علاونة، **الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جدب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية**، دمشق، 17_2008/11/18، ص3.

[5] حري المخطارية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017، ص10.

- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدول المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يشغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف؛
- اقتران الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات رؤوس الأموال وكذا تقنيات الإنتاج ومهارات التسيير والخبرات الإدارية، بالإضافة إلى المشاركة برأس المال المحلي كما تسمح بتحفيز الكفاءات المحلية على العزوف عن الهجرة إلى الخارج بما يوفره لها من عرض وظروف العمل؛
- ارتباطه بمظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، حيث تقوم بتسجيل هده النشاطات في حساباتها العامة ومنها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بحكم الطابع الزمني الطويل الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة عندما يرتكز نشاط المشروع بالإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق.

الفرع الثالث: أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تهتم كثير من الدول سواء النامية أو المتقدمة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع للدور الذي يلعبه في تطوير اقتصاديات الدول وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أساسا في:[1]

- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات؛
- المساهمة في إيجاد فرص العمل، ورفع إنتاجيته للحد من مشكلة البطالة؛
- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، وبالتالي ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

[1] حسن عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2002، ص45.

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الشركات والأفراد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها الحصول على العائد الذي يعوض فترة الانتظار المستثمر فيها، وعليه فإن للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:[1]

- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا يستوعبها السوق المحلي؛
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع؛
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستهل القرن التاسع عشر، حيث كان متزامنا مع قيام الثورة الصناعية، وقد ساعد اتساع التجارة الخارجية على تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من أجل الاستثمار، حيث كان يقوم بهذا الاستثمار شركات تابعة للدول الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة .

ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، ويمكن إيجاز هذه المراحل في العناصر التالية:

الفرع الأول: المرحلة الأولى: (1800-1913)

في هذه الفترة كانت الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة كانخفاض الأخطار المصاحبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفر الفرص الاستثمارية في المستعمرات وثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، وحرية حركة رؤوس الأموال وتحرير التجارة الخارجية، إذ لعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في التطور الصناعي في أقطار أوروبا الغربية في القرن الثامن عشر وكذا في الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت جل هذه الاستثمارات والتي وجهت في أغلبها إلى أوروبا ثم إلى الدول النامية في قطاعات الاستخراج والخدمات التابعة لها.[2]

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظري والتطبيق**، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص ص351- 352.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص235.

وتميزت حركة الاستثمار الأجنبي في هذه المرحلة بما يلي:[1]

- معظم الاستثمارات الأجنبية كانت في الأساس من أصل أوروبي، بحيث كانت بريطانيا العظمى أكثر الدول استثمارا في الخارج حيث بلغت استثماراتها ما يزيد عن 50% من إجمالي الاستثمارات الخارجية؛
- أخذ الاستثمار الأجنبي شكل العمليات الخاصة التي جسدتها كل من البنوك والأفراد والشركات الأخرى ذات الطابع الخاص.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1914-1945)

تتمثل هذه المرحلة في مرحلة ما بين الحربين العالميتين حيث تميزت بتقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ لجأت بعض الدول إلى تصفية قسم من موجوداتها في الخارج وكذا سحب رؤوس أموالها لتمويل الحرب، حيث انخفضت القيمة التراكمية للاستثمار الأجنبي الدولي إلى 33 مليار دولار عام 1919 بانخفاض قدره 33 مليار دولار عن سنة 1913 خلال نفس الفترة حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا التي كانت تتصدر البلدان من حيث حجم الاستثمارات إذ اضطرت هذه الأخيرة إلى تصفية ما قيمته 4 مليار دولار من استثماراتها في الخارج وخلال هذه المدة حدثت أزمة الكساد الكبير وحصلت اضطرابات نقدية كبيرة خلال عقد الثلاثينيات وبهذا اتجهت أغلب الدول إلى فرض قيود على حرية انتقال رأس المال وتغيير نمط تمويل المشروعات واعتمادها على التمويل الذاتي والقروض المصرفية بدلا من الاعتماد على الخارج.[2]

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1945-1980)

وفي هذه المرحلة، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث نمت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت المصدر الرئيس لتلك الاستثمارات، وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر الاستثمارات شيوعا، وخلال الخمسينيات والستينيات تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الإجراءات المتخذة من طرف الدول النامية في سبيل مواجهة الآثار السلبية المنجرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادها كالتبعية الاقتصادية، أما في عقد السبعينيات فقد ساد ارتفاع في أسعار السلع الأولية على مستويين الأول في قطاع الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز، أما الثاني فتولد نتيجة الوفر الذي تحقق في فوائض موازين المدفوعات للدول المصدرة للسلع الأولية والذي يشكل مصدرا هاما لرأس المال القابل للاستثمار، بحيث وجهت هذه الأموال إلى الدول النامية في شكل قروض سيادية، وبالتالي أصبحت هذه الدول أكثر اعتمادا على تلك القروض وأقل اهتماما بجذب

[1] المرجع السابق، ص235.

[2] عدنان داود محمد العذاري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص58.

بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما استفادت من ارتفاع أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية حاجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي.[1]

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة:(1980– الآن)

في هذه الفترة ازدهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسب النمو الاقتصادي السريع في الدول النامية وتبني الشركات المتعددة الجنسيات للتقنيات المعلوماتية والاتصالات والتي مكنتها من متابعة أفضل الأنشطة للإنتاج الدولي، وحسب التقارير الدولية فقد بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1998 حوالي 440 مليار دولار حيث ارتفع بنسبة 10% مقارنة بسنة 1997 تحصلت الدول النامية على 37%من مجمل هده الاستثمارات والدول المتقدمة تحصلت على 58% في حين حصلت الدول المنتقلة على المتبقي ب5%.[2]

أما سنة 2000 فقد شهد تدفق الاستثمار الأجنبي ارتفاعا كبير حيث بلغت قيمته 1409 مليار دولار حيث كانت حصة البلدان المتقدمة 80% تركزت في مجملها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا، بينما كان نصيب الدول النامية نسبة 18% فقط من مجمل هذه الاستثمارات تتوزع بنسب مختلفة على كل من دول آسيا، وأمريكا اللاتينية وكذا الدول الإفريقية، واستمر هذا الارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى غاية سنة 2007 حيث سجلت قيمة 2099 مليار دولار كأعلى مقدار تصل إليه، وفي سنة 2009 انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية بسبب الأزمة العالمية ليصل إلى 1114 مليار دولار تشير تقديرات (الأونكتاد) إلى أن تدفقاته العالمية ارتفعت بشكل ملحوظ خلال العام 2016 بمعدل 38% لتبلغ نحو 1.76 تريليون دولار خصوصا مع الارتفاع الكبير لعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود بمعدل 67% إلى721 مليار دولار، كما ارتفعت التدفقات الواردة للدول النامية بمعدل 9.6% إلى 765 مليار دولار ولكن مع تراجع حصتها من 54.7% إلى 43.4% من الإجمالي العالمي.[3]

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو الكلي للطرف الأجنبي لمشروع استثماري وعليه اختلفت تقسيمات الاستثمار الأجنبي المباشر وسوف نستعرض الأشكال التالية:

---

[1] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر(تعاريف وقضايا)**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد الثاني، 2004، ص 16.

[2] UNCTAD ,**WorldInvestment Report 1998**, New Y,1999, P10.

[3] عدنان داود محمد العذري، مرجع سبق ذكره، ص ص59–60.

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

أولا: تعريفه

- يرى " كولدي" أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها.[1]
- في حين يرى تريسترال terpstra أن الاستثمار المشترك هو تلك العمليات الإنتاجية والتسويقية التي تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكلية عليه.[2]
- كما يعتبر الاستثمار المشترك تعاون شركتين أو أكثر على الاستثمار بإنتاج أو بناء أنظمة توزيعية للوصول إلى الأسواق الخارجية، حيث يشارك كل منهم في مخاطر جهود التوسيع.[3]

ومما سبق يمكن تعريف الاستثمار المشترك على أنه الاستثمار في المشروعات سواء أكانت خدماتية أو إنتاجية أو تجارية بحيث يشترك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين أو أكثر وتشمل المشاركة مشاركة رأس المال، والإدارة، والخبرات وكذا التكنولوجيا.

ينطوي هذا الشكل على الجوانب التالية:[4]

1. الإنفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
2. يمكن أن يكون الطرف الوطني شخص معنوي تابع للقطاع العام أو الخاص.
3. قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
4. ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر سواء كان الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في المشروع الاستثماري يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة، العمل أو التكنولوجيا، كما قد تكون المشاركة في رأس المال بحصة أو المشاركة برأس المال كله على أن يقدم الطرف الآخر الخبرة والتكنولوجيا أو المعرفة والمعلومات.

---

[1] خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، بسكرة، الجزائر، 2013، ص64.

[2] بن داودية وهيبة، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الشلف، الجزائر، 2005، ص16.

[3] هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص385.

[4] سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2007، ص66.

5. في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف مستثمر الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمار المشترك

1. المزايا

من أهم مميزات الاستثمار المشترك بالنسبة للدولة المضيفة ما يلي:[1]

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وايجاد فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى؛
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد؛
- تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة.

2. العيوب

من أهم عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدولة المضيفة ما يلي:[2]

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة في حالة رفض المستثمر الأجنبي مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار؛
- صغر حجم المشروعات بالدول المضيفة يمكن أن يكون عاملا مساعدا على تقليل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة.

الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل

أولا: تعريف الاستثمارات المملوكة بالكامل

تتمثل في قيام الشركة متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو في أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المفضل لدى الشركات المتعددة الجنسيات،[3] إلا أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد بالتصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار وذلك لعدة أسباب من بينها:[4]

- الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سياسية على الصعيدين الدولي والمحلي؛
- الحذر من احتمالات سيادة حالة الاحتكار من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية وهو من أهم أسباب تخوف الدول المضيفة من هذا الشكل الاستثماري.

---

[1] علي عباس، **إدارة الاعمال الدولية: المدخل العام**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص140.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، ط2، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص136.

[3] نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص20.

[4] المرجع السابق، ص20.

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل

1. المزايا

يتميز هذا الشكل بمجموعة من الميزات بالنسبة للدولة المضيفة:[1]

- زيادة حجم تدفقات رأس المال بالنسبة للدولة المضيفة؛
- يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة؛
- تحسين وضع ميزان المدفوعات للدول المضيفة؛
- المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وخاصة في الدولة المضيفة مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي.

2. العيوب

أهم عيب لهذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية أنه يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.[2]

الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات

أولا: تعريفها

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها شركات تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها أو الشركات التابعة لها وتقوم بإدارتها ومراقبة نشاطاتهم بفعالية، وتسمى أحيانا بالشركات العابرة للحدود.[3]

تعرف كذلك على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها.[4]

فالشركات المتعددة الجنسية هي كل شركة لها مركز رئيس في بلد وتمارس نشاطها في بلد أو بلدان أخرى بواسطة فروع، تنخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو مبيعات أو تشغيل الفروع وهي لا تهدف إلى استثمار رؤوس أموال فقط، فهي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار شاملة.[5]

---

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2] عمر بن فيحان المرزوقي، **دراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي**، كلية التربية جامعة الملك سعود، ص6.

[3] على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[4] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسية**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2011، ص179.

[5] الجوزي جميلة، دحماني سامية، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، العدد06-2015، ص87.

ثانيا: مزايا وعيوب الشركات المتعددة الجنسيات

1. المزايا

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا منها:[1]

- الشركات المتعددة الجنسيات شركات ذات رؤوس أموال ضخمة بحيث تساهم في معالجة العجز في الادخارات المحلية؛
- نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية؛
- تستخدم هذه الشركات أفضل المهارات والكفاءات الإدارية؛
- تلبية رغبات وحاجات السوق المحلية.

2. العيوب

تتمثل عيوب الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:[2]

- إسهامها في التنمية ضئيل جدا، بحيث تنشر نوع من اللامساواة في توزيع الدخل في المناطق الجغرافية في الدول النامية؛
- تهدف هذه الشركات إلى إنتاج السلع الكمالية بدلا من السلع الضرورية مما يعيق التنمية؛
- تنافس الشركات المحلية التي تعمل في نفس القطاع الاستثماري ممل يجبر هذه الأخيرة على الانسحاب من السوق.

[1] شقيري نوري موسى، موسى سعيد مطر، ياسر المومني، **التمويل الدولي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص180.

[2] السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص214.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعالمه

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المفكرين والاقتصاديين منذ بروزه فقد حاولت كل جهة تفسير هذه الظاهرة من وجهة نظرها في تحقيق الفعالية والتنمية الاقتصادية للدول المضيفة، وباختلاف الأسس التي تبنى عليها تختلف هذه التفاسير، إضافة إلى اختلاف الأزمنة. كما تختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة المستثمر نفسه والدول التي ترغب في جذب هذا النوع من الاستثمارات، كما تتعد محددات الاستثمار الأجنبي وتختلف.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات التي جاءت لتفسر هذه الظاهرة الاقتصادية وكذا محدداته دوافعه وآثاره وأهم المعيقات التي تواجهه.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت نظريات الاستثمار الأجنبي لاختلاف المراحل الزمنية التي يمر بها وكذا لاختلاف المفكرين والاقتصاديين، وعليه سوف نعرض بعض النظريات التقليدية والنظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: النظرية الكلاسيكية

ينطلق مبدأ النظرية الكلاسيكية من مبدأ الحرية في المعاملات التجارية سواء داخل الدولة أو خارجها وسوف نستعرض هذه النظرية وأهم انتقاداتها كالآتي:[1]

1. عرض النظرية

يتميز التحليل الكلاسيكي بجملة من العوامل التي تنطلق منها الدعوة إلى الحرية وعدم تدخل الدولة، المنافسة التامة في السوق، وعدم وجود أي عوائق في تحركات رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج، ويلاحظ على هذه النظرية أن التفاوت في العوائد بين البلدان هو الذي يسمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في الخارج، أما في حالة تساوي العوائد فلا يتوقع حصول انتقال لرؤوس الأموال عبر الدول، إذا فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبذلك يكون اتجاه الحركة من بلد يتسم بوفرة رأس المال إلى بلد آخر يتسم بالندرة النسبية لرأس المال، إذا فإن جزءا أساسيا من العوامل التي تفسر حركة رؤوس الأموال ترتبط برغبة الشركة في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل والإنتاج بين الدول وبصورة خاصة فإن الفوارق في تكلفة العمل أو معدل استغلال قوة العمل بين الدول والمجتمعات تمثل إحدى الدوافع الكبرى للاستثمار في البلاد ذات التكلفة المنخفضة.

[1] عدنان داوود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص ص61 62.

2. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

هذه النظرية تتناقض مع الواقع ذلك أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل أسوار المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي إذ تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال.

ثانيا: نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسير الأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية، علاوة على عدم قدرة الشركات المحلية على الحصول على تلك الميزات، كإنتاج شركة ما لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية إنتاجها.

1. عرض النظرية

أوضح ستيفن هايمر (Haymer Steven) أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتمادا على مميزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتضمن إضافة لرأس المال، والتكنولوجيا الإدارية والخبرة التسويقية، فالشركات تبحث عن فرص في السوق الخارجي، حيث تتم قراراتها وفقا لاستراتيجياتها في تعظيم قدراتها الخاصة، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزا قويا لها للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

وقد طور كافس (caves) هذه النظرية حيث وضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة لتوفر أربعة خصائص متمثلة في:[2]

- ميزة تكلفة رأس المال: الشركات التي لها هياكل تمويلية ذاتية قوية تكون قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل عن غيرها؛
- ميزة تقدم البحث العلمي: تتمتع الشركات الاحتكارية بقدرة عالية للقيام بنشاطات البحث والتطوير، كما لها براءات اختراع وعلامات تجارية ومعرفة فنية، كما تتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات؛
- ميزة تنويع المنتجات: تتمتع هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها لأنها تستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الضخمة؛

[1] المرجع السابق، ص63.

[2] المرجع السابق، ص64.

• ميزة الوفرة الاقتصادية: تؤدي الوفرة الاقتصادية إلى خفض التكاليف وتمنح الشركات الأجنبية ميزة للشركات المحلية في البلاد المضيفة حيث كلما زادت موانع الدخول زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع.

2. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها:[1]

• لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية لوحدها قيام الشركات بالاستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية، إضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

• لم تقدم هذه النظرية تفسيرا لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة التي لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.

الفرع الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: نظرية دورة حياة المنتج

حاول ريمون فيرنون (raymond vernon) تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نظريته والتي مفادها أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه. وسوف نستعرض المراحل التي يمر بها المنتج الدولي على النحو التالي:

1. عرض النظرية

أ. المرحلة الأولى: مرحلة الإنتاج والبيع

إن الهدف الأساسي من إنتاج سلعة جديدة هو بيعها في السوق المحلي، حيث تكون في بداية عرضها مرتفعة التكلفة لا يشتريها إلا أصحاب الدخل المرتفع، ويظل العرض محدودا حتى يتم جمع معلومات كافية عن ردود أفعال المستهلكين، وبعدما تتكون فكرة كاملة عن السوق وعن ارتفاع التكلفة تصبح الشركة قادرة على التغلب على المعوقات، حيث يتم عرض دفعة أخرى من المنتوج، فإذا ازداد الطلب عليها تبدأ الشركة في وضع خطة للاستفادة أكثر من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها.[2]

ب. المرحلة الثانية: مرحلة النمو والتصدير

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بشكل كبير في السوق المحلي، وتبدأ الشركات المنتجة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى الخارج، حيث تبدأ بالأسواق المجاورة للاستفادة

[1] نورية عبد محمد، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص165.

من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، وبالتالي يتزايد الطلب من قبل المستهلكين في الأسواق الخارجية فتستغل الشركة الفرصة وتزيد من كمية الإنتاج، وتحسن نوعيته بشراء آلات حديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة استجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وتعمل الشركة من خلال الأرباح والإيرادات التي تجنيها إلى إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، حيث تشتد الحملة الترويجية للسلعة الموجهة للمستهلكين والتجار مركزة على جودة المنتج وفوائده.[1]

ج. المرحلة الثالثة: مرحلة النضوج

في إطار سعي الشركة إلى الحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي تخطط لتعزيز مكانتها أكثر فأكثر، والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج مازالت بدون تغير سلبي، فتطور استراتيجيتها التسويقية بنقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى الأسواق الخارجية، وتنشئ الشركة بذلك فروعا في الخارج تتسرب من خلالها المعلومات الخاصة بالتركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدولة المضيفة واردا، وتفقد الشركة مع مرور الوقت ميزتها التنافسية وتصل مرحة التدهور وانخفاض المبيعات فتغير من استراتيجيتها الترويجية حيث تركز على السعر ثم الجودة، وبذلك يصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون.[2]

د. المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار والتدهور

في هذه المرحلة يغير المستهلكون ولائهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة في السوق، حيث تعمل الشركة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق وذلك بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة المنتوج في أسواق لم يصل إليها بعد وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء تغيرات على شكل السلعة وحجمها، ألوانها، عبواتها وأسعارها في نفس الوقت تعتمد استراتيجية هجومية وذلك باختراع سلعة جديدة تغزو بها السوق من جديد.[3]

[1] حامد هاني الضمور، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص168.

الشكل(1-1): دورة حياة المنتج

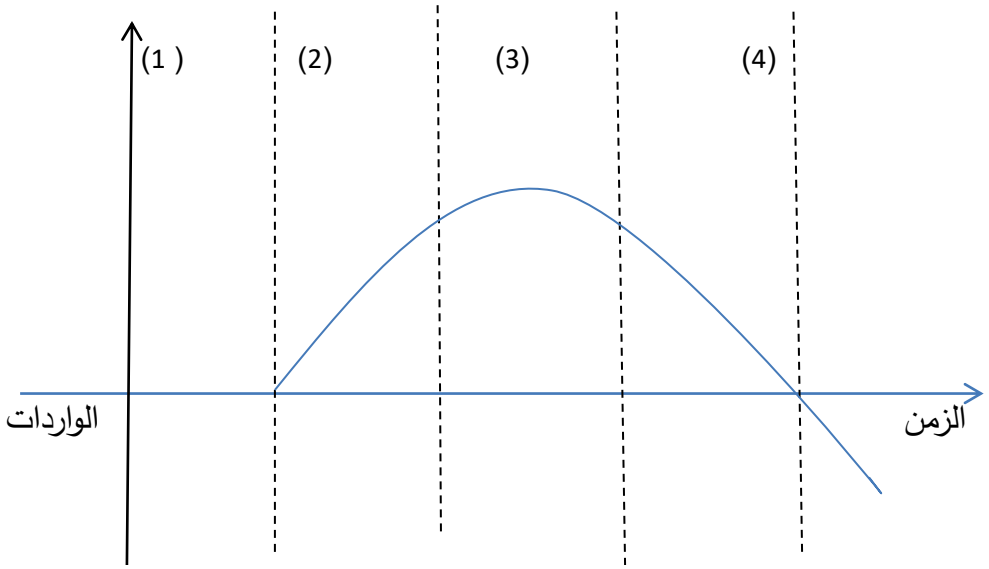

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 156.

2.الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

وجهت لهذه النظرية مجموعة من الانتقادات تتمثل أساسا فيما يلي:[1]

- صعوبة تطبيق هذه النظرية على بعض المنتجات خاصة المنتجات التي يطلق عليها سلع التفاخر كالسيارات الفاخرة والساعات السويسرية والتي يصعب على الدول النامية تقليدها؛
- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات كالاستثمار في قطاع الاستخراجات البترولية وكذا خدمات السياحة والاتصال إذ أن هذه الاستثمارات متاحة للاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى كون المنتوج أو الخدمة في مرحلتها الثانية أو الثالثة، أي أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجالات غير مرتبط بمراحل حياة المنتج الدولية وإنما بظروف أخرى يمكن أن تكون اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

ثانيا: نظرية عدم كمال السوق

باعتبار أن السوق المحلية للدول النامية سوق لا تتوفر على المنافسة يرى المستثمر أنها أفضل ليغزوها بمنتجاته وسوف نستعرض هذه النظرية كالآتي:[2]

1. عرض النظرية

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعيا إلى حد كبير، ويتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة وبالذات إلى جانب العرض

[1] نورية عبيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص76.

[2] حسن خلف فلح، **التمويل الدولي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص ص 180-181.

حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الإنتاج والعرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات وصغر حجم هذه المشروعات، وضعف درجة التنوع فيها، ولذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب وعناصر قوة عديدة تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر قوة الشركات الأجنبة التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعر أعلى؛
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطورا؛
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية.

2. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

وجهت لهذه النظرية مجموعة من الانتقادات تمثلت أساسا فيما يلي:[1]

- افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل الفرص للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن؛
- افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار؛
- أغفلت هذه النظرية أهمية الميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار كسبب رئيس في انتقال المستثمر خارج وطنه، خاصة بعض الصناعات الاستخراجية كالبترول والمعادن المجمعة.[2]

ثالثا: نظرية الحماية

جاءت هذه النظرية بعد الاخفاقات التي وقعت فيها نظرية عدم كمال السوق.

---

[1] فاروق سحنون ، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، 2010، ص3.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي الاقتصاد الجزائري 1996-2005**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص8.

1. عرض النظرية

وتعني حماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة من خلال قنوات أخرى ولأطول مدة ممكنة، أي أن هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها فاحتفاظ الشركة بالخبرة الفنية والاختراعات يحقق لها التميز عن غيرها ويضمن لها عدم دخول منافسين جدد في الأمد القصير، كما تتمكن من خلال الاستخدام الداخلي فقط لخبراتها ومعارفها كسر وتخطي القيود التي تفرضها بعض الدول على الأسواق.[1]

2.الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

تمثلت أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فيما يلي:[2]

- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار والتي بإمكانها التأثير سلبا أو إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.
- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات كالصناعات الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول...، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات.
- لا تعطي هذه النظرية تفسيرا واضحا لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية مبتكراته كما تتصف بها هذه النظرية.

رابعا: نظرية الموقع

اهتمت هذه النظرية بالشركات المتعددة الجنسيات والمتغيرات البيئية للدولة المضيفة ونستعرض هذه النظرية كالآتي:[3]

---

[1] حسن فيح خلف، مرجع سبق ذكره، ص182.

[2] سامي أحمد غنيم غباشي، **الحوافز الضريبية للتشجع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004 ، ص9.

[3] فاروق سحنون، مرجع سبق ذكره، ص50.

1. عرض النظرية

نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية...، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات.

ويرى **باري** أن هذه النظرية تهتم بمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها.

ويضيف **دانينج** أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة...، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، أو العوامل التسويقية.

وعليه فإن العوامل الأساسية لنظرية الموقع التي تؤثر على قرار شركات متعددة الجنسيات فيما يخص الاستثمار المباشر في الدول المضيفة هذا من جهة، ومن جهة ثانية المفاضلة بين الاستثمار المباشر والتصدير لهذه الدول المضيفة، وتمثلت في:[1]

- العوامل التسويقية مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق ومعدلات نمو السوق، رغبة في المحافظة على العملاء السابقين احتمالات التصدير لدولة أخرى؛
- عوامل مرتبطة بالتكاليف مثل: تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية وتوفر الأيدي العاملة وبأجور متدنية، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال؛
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدى استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية والقيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب، إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية؛
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛
- عوامل أخرى: مثل الأرباح أو المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، توافر الموارد الطبيعية القيود المفروضة على الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

خامسا: نظرية الموقع المعدلة

جاءت هذه النظرية لإتمام بعض النقائص في نظرية الموقع كالآتي:[2]

---

[1] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص9.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص95.

1. عرض النظرية

قام كل من Simmonds & Robock بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث أضافا عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات هي:

- مجموعة من المتغيرات الشرطية، وتتمثل في خصائص المنتج والدولة المضيفة وعلاقاتها بالدول الأخرى؛
- مجموعة من المتغيرات الدافعة، وتتمثل في الخصائص المميزة للشركة والمركز التنافسي؛
- مجموعة من المتغيرات الحاكمة، وتتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة والعوامل الدولية والخصائص المميزة للدولة الأم للشركة.

2. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة، إن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.[1]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

تتمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك العوامل التي ينظر إليها المستثمر عند رغبته في التوجه للاستثمار المباشر في الخارج، أما الدوافع فهي كل ما يجعل المستثمر أو الدولة تنجذب وتندفع نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من المحددات التي تلعب دورا مهما في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهمها ما يلي:

أولا: المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم المحددات التي يركز عليها المستثمر وذلك لتأثر المشروع الاستثماري الكبير بهذه المحددات وعليه سوف نذكر أهم العناصر المكونة للمحددات الاقتصادية:

[1] فاروق سحنون، مرجع سبق ذكره، ص43.

1. حجم السوق وإمكانية النمو

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان. ولقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.[1]

2. سياسات اقتصادية كلية مستقرة

البيئة الاقتصادية ذات السياسات الاقتصادية المحفزة للاستثمار والتي تتمتع بالاستقرار والثبات من المحددات الأساسية في مجال تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة. فتلك السياسات بما تتضمنه من سياسات مالية ونقدية وتجارية تعطي إشارات لكل من المستثمر المحلي والأجنبي عن درجة تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وتوفير المناخ الملائم للاستثمار. فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى العمليات السابقة واللاحقة لعملية الاستثمار، وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على ما هو متفق عليه.[2]

3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق. فارتفاع معدلات النمو يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف. والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو(GDP) وحجم التدفقات الواردة.[3]

---

[1] محمد أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة: تركيا، كوريا الجنوبية، مصر**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص ص35-36.

[2] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، كلية الاقتصاد لجامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص122.

[3] بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص102.

ففي الدراسة التي أجرتها" الأونكتاد"Unctad سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب هذا النوع من الاستثمارات وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985، ثم تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ونفس النتيجة توصل إليها " توريس" Torris" عند دراسته لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكولومبيا وأمريكا، خلال الفترة 1958-1980 واعتمد على الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق، حيث توصل في الأخير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

4. توفر بنية أساسية مناسبة

تنظر الشركات إلى مدى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار، والدول التي تتوفر بها بنية أساسية مناسبة تعتبر جاذبة للاستثمار. حيث أن توفر بنية تحتية مناسبة تسهم في تخفيض الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك العام الخارجي كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيس في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عمليات تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمراكز.[2]

5.سعر الصرف

إن انخفاض قيمة العملة للدولة المضيفة مقارنة بالدولة الأم للشركة يعد عاملا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، فبوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدولة المضيفة فإن تقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد وجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجمه.[3]

6.معدل التضخم

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقيود ميزان المدفوعات (مثل عبئ الديون الخارجية والقيود على حركة رأس المال) وبالعوامل المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي مثل التضخم والسياسات النقدية والمالية، حيث يعد التضخم مقياس لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ويؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدول المضيفة والتأثير السلبي على ربحية الاستثمار الأجنبي

[1] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص51.

[2] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص176.

[3] هوام جمعة، لمزاودة عمار، **أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة قياسية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الرابع والثلاثون، أكتوبر 2013 ، ص 413.

المباشر كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل. وقد أوضح كل من"Schneider et Frey " سنة 1985 في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.[1]

ثانيا: المحددات السياسية

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي، فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار، والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار، فعدم استقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار.[2]

فتوفر الاستقرار السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي لأن ذلك سوف يأثر حتما على مردوديته وعلى المشروع الاستثماري بصفة عامة، كذلك العلاقات السياسية بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها تؤثر على سيرورة المشروع الاستثماري، كما أن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصر هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة، وبالتالي فإن انتشار البيروقراطية والفساد الإداري يؤدي إلى القضاء على المنافسة ، الأمر الذي يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي.[3]

ثالثا: المحددات القانونية

تتمثل المحددات القانونية فيما يلي:[4]

1. الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.

2. الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأمين ونزع الملكية والمصادرة والحماية ضد المخاطر الناجمة

[1] خاطر أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] وفاء عبد الأمير الدباس، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[3] خالد راغب الخطيب ،**التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات : في ضوء معايير التدقيق الدولية**، ط1، دار البداية موزعون وناشرون، الأردن، 2012، ص ص 218-219.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص91-92.

عن الحروب والاضطرابات الداخلية، كذلك الحماية ضد مخاطر عد تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي.

3. الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية ودرجة الكفاءة في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية.

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: دوافع المستثمر

هناك عدة أسباب تدفع المستثمر للاستثمار المباشر في الخارج نذكر منها ما يلي:[1]

1. الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها من صاحبها؛
2. الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها؛
3. إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛
4. الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن كلفة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها، وبالتالي تعد هذه الجوانب عاملا مشجعا أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمر للحصول عليه؛
5. تستفيد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات؛
6. تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنه؛
7. سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

ثانيا دوافع الدولة المضيفة

تتمحور دوافع الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في العناصر التالية:[2]

1. معالجة مشكلة البطالة: فالمستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها الدول المضيفة، أو سبيل في منها لتقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على توفير مناصب شغل جديدة؛

---

[1] موفق أحمد حلا، سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل الغراقية، العدد الثمانون، 2010، ص ص141-142.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص56-57.

2. الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور: فالاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول المضيفة يجلب معه الفن الإنتاجي الحديث كالطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير كالإدارة الحديثة، وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة، بالإضافة إلى مساهمته في تمكين العمال كالمسؤولين من خلال توظيفهم في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

3. تحسين وضعية ميزان المدفوعات: فالدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها تسعى لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل التخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل؛

4. زيادة التراكم في رأسمال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومعيقاته

تختلف الآثار المنجرة من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة على الدول المضيفة من آثار سلبية وأخرى إيجابية، كما تواجه المستثمر الأجنبي مجموعة من العراقيل والعقبات نذكرها كالآتي:

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار منها الإيجابية ومنها السلبية نذكرها كالآتي:

أولا: الآثار الإيجابية

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات لكل بلد مركزه المالي في تعامله مع باقي دول العالم وقدرته على اقتناء موارد وسلع خارجية، والنشاط الأجنبي بالضرورة له آثار إيجابية على ميزان المدفوعات. ويعرف ميزان المدفوعات بأنه: "بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة".[1]

ويمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في تحسين ميزان مدفوعات الدول النامية المضيفة، كونها تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، مما يؤدي إلى

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 164.

زيادة الطاقة الإنتاجية بما يحقق فائضا للتصدير، ومن جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير، ويتوقع أن تكون في مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها، فامتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات التسويقية العالمية يجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الأخرى وبالسعر المناسب، مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات، وهذا ما حدث في العديد من البلدان.[1]

2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيس الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية بصفتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها:[2]

- تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية وغير المادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة؛
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الإيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل؛
- مع التوجه لتطوير المشاريع المباشرة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تعزيز الامكانيات الاقتصادية، وذلك من خلال الاستثمار في مجالات جديدة أي في أنشطة اقتصادية مختلفة وهو ما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد بالدرجة الأولى، وبناء مؤسسات قائمة وتعزيز قدراتها،

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 438.

[2] أمال تخنوني، بلال ملاخنسو، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، 2015، ص15.

كل ذلك يدفع إلى إضافة عنصر المنافسة المتزايدة إلى الاقتصاد، الأمر الذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية.

3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

من أهم الأسباب التي غيرت نظرة الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر هو اعتقادها بأن هذا النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول. والمقصود بالتكنولوجيا ليس فقط سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية بل تمتد إلى المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وغيرها، وتشير بعض الدراسات إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأن سرعة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية تعتمد على مجموعة من العوامل منها نمط الاستثمار (مشترك، مملوك بالكامل) وكذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية.[1]

4. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

تسعى الدول النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في تحقيق عوائد كثيرة منها القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، فقامت بفتح الباب أمام هذه الاستثمارات من خلال ما انتهجته من قوانين وسياسات مشجعة للمستثمرين والاستثمار، على أمل توفير فرص جديدة ومتزايدة للعمل، بالإضافة إلى كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب.

وتعرف البطالة على أنها" عدد الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والذين يبحثون عنه بجهد ولا يعملون.

وتتخذ آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة إحدى الصيغتين إما المباشرة أو غير المباشرة كالآتي:[2]

أ. الآثار المباشرة

وتشمل عدد فرص العمل الجديدة التي تم إيجادها جراء إنشاء المشروعات الأجنبية، سواء كانت تلك العمالة ماهرة أو غير ماهرة، بالإضافة إلى إجمالي قيمة الأجور والمرتبات والمكافآت والمعاشات والتأمينات السنوية المدفوعة للعاملين، والتي تتوقف إلى حد كبير على العوامل التالية:

- حجم المشروعات الاستثمارية؛
- عدد المشروعات؛

[1] زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقال**، جامعة حسيبة بن بوعلي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول، ص 136.

[2] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، ط4، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 129-130.

- مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو مدى كثافة استخدام رأس المال في المشروع المعين؛
- شروط الاتفاق بين الدولة المضيفة والطرف الأجنبي في مشروع الاستثمار؛
- عدد الوظائف التي تم فقدها بسبب خروج بعض الشركات الوطنية من السوق نتيجة المنافسة؛ وتقلص نشاط الشركات الوطنية العاملة في القطاعات الإنتاجية المناظرة للقطاعات الأجنبية.

ب. الآثار غير المباشرة

يمكن أن نتناول الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في ضوء الاعتبارات والافتراضات التالية:

- وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، وذلك عن طريق تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات اللازمة أو الموارد الخام من الشركات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة المشروعات الوطنية وتنشيط صناعات المقاولاتية وغيرها، ومن ثم توفير فرص عمل جديدة؛
- الشركات تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، مما يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة وبالتالي يمكنها من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية جديدة ومن ثم إيجاد فرص عمل جديدة.

ثانيا: الآثار السلبية

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة الاقتصادية

تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تجذرها في اقتصاديات الدول المضيفة، على التأثير في السياسة العامة للدولة المضيفة وفي توجهاتها وخططها من حكوماتها الأصلية، وبالتالي فإن نشاط هذه الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة.[1]

2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة

تتسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة خاصة في الصناعات الاستخراجية النفطية والمعدنية والصناعات البتروكيماوية وصناعات الإسمنت، ذلك أنها تستند إلى تقنيات ومصانع متقادمة محظورة في مواطنها الأصلية، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بالمعايير البيئية والصحية، في حين لا يوجد ذلك الاهتمام بنفس الدرجة في الدول النامية.[2]

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2009، ص78.

3.أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع معدلات التضخم وذلك من خلال:[1]

- زيادة القوة الشرائية؛
- زيادة الطاقة على الإنفاق؛
- ارتفاع معدل النمو السكاني؛
- ضعف مرونة الإنتاج؛
- ارتفاع الأسعار صعودا وبالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك؛
- امتصاص نسبة متزايدة من حصيلة النقد الأجنبي المتحققة من صادرات السلع والخدمات.

الفرع الثاني: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يواجه العديد من المعيقات التي تحد من نمو تدفقاته الاستثمارية وكذا تحد من توجهه واستخدامه والتي منها ما يلي:[2]

- النقص في كفاءات الإجراءات الإدارية والمؤسساتية المصاحبة للنشاط الاستثماري؛
- وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية فيما يتعلق بالتملك وفي دخول الاستثمارات الخاصة إلى نشاطات وقطاعات معينة؛
- عدم كفاية البنى التحتية والنقص في العمالة لعدد من الأنشطة الاستثمارية؛
- ضعف وعدم كفاية آليات التسوية وحل المنازعات؛
- فرض بعض الدول لقيود على انتقال رؤوس الأموال وأسعار الصرف؛
- النقص في الشفافية المرتبطة بالأحكام والقوانين والإجراءات لدى العديد من الدول العربية.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 500.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص77.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجزائر وكغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز مكانها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية، مما ألزم الحكومة الجزائرية تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كان أهمها تلك التي وضعت في سنوات التسعينات والتي احتوت على جملة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث لمختلف القوانين المشرعة للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الهيئات المكلفة بالاستثمار مع الإشارة إلى مختلف الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سوف نتطرق باختصار إلي أهم التشريعات المتعلقة بالاستثمار وفق مرحلتين، قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية، وذلك أن قانون النقد والقرض 90-10 يعتبر نقطة بداية الانفتاح الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في الجزائر.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: قوانين ما قبل الإصلاحات الاقتصادية

1. قانون الاستثمار لسنة 1963(قانون رقم 63-277،المؤرخ في 26-07-1963)

جاء القانون63-277 ليدعم الاستثمار بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد، وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر، وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية[1]، ذلك لحاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي وضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال الداخلية.

يمنح بموجب هذا القانون لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي الاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا المستثمر الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة، أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني.[2]

---

[1] بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس، ص 6.

[2] محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر – دراسة حالة أوراسكوم**–، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2010، ص14.

حمل هذا القانون في طياته مجموعة من الضمانات العامة للمستثمر الأجنبي منها:[1]

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هاته المؤسسات؛
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية؛
- الضمان ضد نزع الملكية والتعويض العادل في حالة نزعها.

غير أن هذا الأخير لم يطبق واقعيا ويعود ذلك للاعتبارات التالية:[2]

- الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتأزمة من خلال غياب إطار حقيقي هيكلي للاقتصاد الجزائري الذي كان مجرد هيكل تميزه مخلفات الاستعمار، إلى جانب الاضطرابات السياسية التي ساعدت على تهريب وتحويل جزء من رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجهة إلى الخارج؛
- المناخ العام الذي كان يتسم بتطبيق مبادئ تنادي بإعطاء الأولوية للقطاع العام والمعارضة الشديدة لمشاركة القطاع الخاص، بالرغم من أن إحدى مواد هذا القانون تنص على السماح بذلك.

2. قانون الاستثمار لسنة 1966(قانون 66-284 المؤرخ في 15-09-1966)

إثر فشل قانون 63-277 عملت الجزائر على إلغائه ووضع قانون ثاني سنة 1966 الذي اهتم بالاستثمار المحلي والأجنبي متضمنا مجموعة من المبادئ يقوم عليها النشاط الاستثماري نلخصها في ما يلي:[3]

- للدولة والهيئات التابعة لها الأولوية في إنشاء المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، مع إمكانية مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في هذه الاستثمارات وفقا لما تحدده الدولة؛
- تحديد مجال مساهمة الخواص من جنسية جزائرية أو أجنبية في القطاعين الصناعي والسياحي بشرط الحصول على ترخيص مسبق من طرف وزير المالية بالاشتراك مع الوزارة المعنية بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات أو محافظ الولاية بالاتفاق مع وزير المالية والوزارة المعنية؛
- الأولوية لرأس المال الوطني على غيره عندما تتساوى الشروط الفنية لعروض إنجاز المشاريع.

---

[1] المرجع السابق، ص14.

[2] زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08 ، سبتمبر 2005 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص74.

[3] القانون رقم 66-284المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد80الصادر بتاريخ17-09-1966، ص 1202.

3.قانون الاستثمار لسنة 1982(قانون 82-13 المؤرخ في 28-08-1982) المتعلق بتأسيس شركة مختلطة الاقتصاد

يعد هذا القانون تغيير جدري في تاريخ التشريع الجزائري فيما يخص مجال الاستثمار، وبالضبط الشركات المختلطة، ويحدد هذا القانون ما يلي:[1]

- تحديده لنسبة المشاركة الأجنبية بأقصى حد هو 49% من رأس مال المؤسسة المختلطة في حين 51% الباقية تمثل نسبة المشاركة المحلية؛
- حدد هذا القانون الحوافز المختلفة الممنوحة في إطار الشركات المختلطة والتي تتلخص في الإعفاءات الجزئية من الضرائب العقارية وتلك المتعلقة بالأرباح المحققة وكذلك الضمانات التي بموجبها يتمكن الشركاء الأجانب في المشاركة في تسيير وإدارة الشركة وفي اتخاذ القرار وفق قواعد وترتيبات القانون التجاري، وحق تمويل الأرباح ، أجور العمال وغيرها.

4. قانون الاستثمار لسنة 1986(قانون 86-13 المؤرخ في 19-08-1986)

جاء هذا القانون ليعدل ويتمم القانون 82-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال المحروقات لذلك هدف القانون الجديد إلى التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص سير المشروع الاستثماري فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد والذين ينضمون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف، مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف، ولقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال مناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل مشاركة الطرف الأجنبي في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح وما يترتب على ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب واعتبر أن الدولة لم تعد المسؤول المباشر على الشركات ذات الاقتصاد المختلط.[2]

ثانيا: قوانين ما بعد الإصلاحات الاقتصادية

1. قانون سنة 1990 قانون النقد والقرض

أصدر هذا القانون تحت رقم 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990 لعرض إعادة تنظيم النظام النقدي والبنكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال

[1] القانون رقم82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادر يوم31-088-1982، ص 1724 وما يليها.

[2] القانون13/86 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 1476 ، المؤرخ في 19-08-1986.

فبالرغم من أنه لا يخص تنظيم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر صراحة إلا أن بعض بنوده تضمنت بعض الجوانب التي تخصه عبر إزالة بعض القيود التي كانت مفروضة بموجب القانون السابق رقم 96-13ومن ثم إلغاء أحكامه.

ومن القيود التي أزيلت بموجب بنوده التي تتلخص في مجال تدخل الرأسمال الأجنبي وحصته وطبيعته القانونية، ومن ثم حددت قواعد تنظيمه من خلال حرية الاستثمار في مختلف المجالات المرخص بها وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد أخذ تأشيرة بنك الأم، وحرية المشاركة بنصيب رأس المال في حال المشروعات المشتركة مع الإشارة إلى أن تجسيد الاستثمار يتطلب موافقة مجلس النقد و القرض، كما نصت بنوده على الضمانات والامتيازات الممنوحة.[1]

2. المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 5 اكتوبر 1993

هذا القانون متعلق بترقية الاستثمارات، جاء تكملة للقانون السابق(60-10) ورغبة من الدولة في انفتاح وتحرير الاقتصاد الجزائري وتشجيع القطاعين الخاص والأجنبي للقيام بالاستثمار، ففتح الباب لكل من يرغب في استثمار أمواله في الجزائر وفقا لمبادئ وقواعد واضحة وتعدد في الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر، كما تم تعديل كل من القانون التجاري والمدني لدعم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2]، وأهم ما جاء في هذا القانون فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:[3]

- إمكانية التملك بالكامل للاستثمار المقام؛
- ضمان استثمار رأس المال المستثمر وأرباحه إلى الخارج حتى ولو تجاوزت هذه التحويلات رأس المال الأصلي للمستثمر؛
- المساوات بين المستثمر المحلي والأجنبي فيما يخص الحقوق والواجبات في كل ما يتعلق بالاستثمار؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها APSI.

[1] وهيبة خلوفي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وأثره على التنمية المستدامة حالة الجزائر 2010-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص ص75- 76.

[2] عائشة عميش، **دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد واحصاء تطبيقي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص ص79- 80.

[3] المرسوم التشريعي رقم 12/93الصادر يوم 13 أكتوبر 1995 ، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر يوم 1993/10/10، ص 3ومايليه.

3.قانون الاستثمار سنة 2001(الأمر رقم 01-03 لمؤرخ في 20-08-2001) المتعلق بتطوير الاستثمار

إن ما جاء به الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآلية عمله بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية، نتيجة فشل المرسوم التشريعي 93-12 في تحقيق الأهداف المتوخاة منه ويمكن إجمال ما جاء به هذا الأمر فيما يلي:[1]

- توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء الأصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار خصخصة كلية أو جزئية؛
- أكد ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة، وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع؛
- تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة، وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام ومزايا في إطار النظام الاستثنائي.

4. قانون الاستثمار لسنة 2006(الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15-07-2006)

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر 01-03، الذي يتضمن مجموعة من التعديلات يمكن ذكرها فيما يلي:[2]

- المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الاحصائية المختلفة؛
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزيا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة؛
- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة وتستفيد هذه الامتيازات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، ويوضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، ويكلف هذا المجلس بالمسائل المتعلقة باستراتيجية الاستثمارات ودعمه.

---

[1] عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، ط1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2012، ص240.

[2] أحمد هدروق، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حالة الجزائر 1970-2012**،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، جامعة يحيى فارس، المدية، 2014 ، ص 92.

5. قانون الاستثمار لسنة 2016(قانون رقم 16-09 المؤرخ في03-08-2016)[1]

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، ومن أهم ماجاء فيه ما يلي:

- تخضع الاستثمارات قبل إنجازها للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون.
- المشرع الجزائري يساوي في المعاملة بين المستثمرين الأجانب و الوطنيين، بمعنى تسهيل ممارسة النشاط الاقتصادي لجميع الأشخاص دون تفرقة بين الوطنيين منهم والأجانب.
- لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به كما يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر

في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساعدة وتطوير مشاريع الاستثمار نذكر منها:

أولا: وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات APSI

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وتضمن المرسوم التنفيذي رقم94-319 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415هجري.

تأسست الوكالة في شكل شباك وحيد وهذا حسب المادة 22 من المرسوم التنفيذي 94-319 التي تتضمن: "تضم الوكالة كل من مكاتب الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، مصلحة الضرائب والأملاك الوطنية والتهيئة العمرانية والبيئة والتشغيل"، وأن هدف إنشاء الشباك الوحيد هو تسهيل الإجراءات المطلوبة من طرف المستثمرين وإبلاغهم بقرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل 60 يوم.[2]

وتمثلت مهام الوكالة المنسوبة إليها حسب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 فيما يلي:[3]

- متابعة احترام المستثمرين للامتيازات التي تعهد بها بالاتصال مع الإدارة المعنية؛

---

[1] المادة 1، 21، 22، 23قانون رقم16-09مؤرخ في 29 شوال عام1437 المؤرخ في 03أوت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، ص 18ص ص 21-22.

[2] فاروق سحنون، مرجع سبق ذكره، ص56.

[3] تشام فاروق، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي2004، ص90.

- تسهيل الإجراءات اللازمة الخاصة بعملية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين وهذا عن طريق الشباك الوحيد؛
- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم؛
- تنظيم أيام دراسية وندوات وملتقيات واستغلال نتائج هذه الدراسات في مجال الاستثمار؛
- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار المرسوم التنفيذي التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية؛
- التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛
- تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعه وتبلغه بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع إصدار المرسوم التشريعي 01-03المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 2001/08/20، حيث أقرت المادة 6 منه "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "الوكالة".

الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويقع مقرها بمدينة الجزائر، ولها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي، كما يمكن لها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج[1] ، ومن أهم أدوار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نجد ما يلي:[2]

- استقبال وإعلام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين من أجل مباشرة مشاريعهم الاستثمارية؛
- منح المزايا المتعلقة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من المرسوم التشريعي 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

[1] شناق حنان، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية** ،ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013، ص ص109-110.

ثالثا: المجلس الوطني للاستثمار

هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار، يترأسه رئيس الحكومة وقد أنشأ بموجب الأمر الرئاسي 01-03 في المادة 18 منه[1]، ويقوم بمجموعة من المهام كما جاءت في المادة 19 من الأمر نفسه:[2]

- يقترح استراتيجية الاستثمار وأوليتها؛
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة؛
- يفصل في المزايا الممنوحة للاستثمار التي حددها الأمر 01-03 والتي تستفيد من المزايا والضمانات؛
- اقتراح كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

المطلب الثاني: حوافز وضمانان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في إطار سعي الدولة الجزائرية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قامت بسن مجموعة من الحوافز والضمانات لتسهل على المستثمر الاستثمار في بلدها وسنعرض أهم التحفيزات والضمانات الموضوعة من طرف التشريع الجزائري.

الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو، أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها ....[3]

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 09-16المؤرخ في 03-08-2016مجموعة من الحوافز والامتيازات، منها ما هو متعلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بالنظام الخاص.

---

[1] نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2] المرجع السابق، ص144.

[3] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 316.

أولا: النظام العام

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله.

1. مرحلة الإنجاز

في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة ثلاث سنوات والتي يمكن تمديدها بقرار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هذه الامتيازات هي:[1]

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار لمعني؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الاتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

2. مرحلة الاستغلال

في هذه المرحلة يستفيد المستثمر كذلك من مجموعة من الامتيازات تتمثل أساسا في ما يلي:[2]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ثانيا: النظام الخاص

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال المرسوم التشريعي 09-16الصادر في03-08-2016 وذلك في إطار تدعيم اقتصاد السوق، والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة. ويستفيد المشروع من امتيازات خلال مرحلتين:[3]

[1]المادة 12، القانون رقم09-16 ، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2]المرجع السابق، ص20.
[3]المرجع السابق، المادة13، ص20.

1. مرحلة الإنجاز

زيادة على المزايا الممنوحة خلال فترة الإنجاز في المناطق العامة مايلي:

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- تخفيض مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية بالدينار الرمزي للمتر مربع لواحد خلال عشر سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50%من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا .
- تخفيض مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية بالدينار الرمزي للمتر مربع لواحد لفترة خمس عشرة سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

2.مرحلة الاستغلال

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني طيلة فترة عشر سنوات عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على طلب المستثمر؛

الفرع الثاني: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد اهتم قانون الاستثمار في الجزائر بمنح ضمانات للمستثمرين الأجانب وتحديدها في الفصل الخامس من القانون03-16 وتتمثل في ما يلي:[1]

1. المساوة بين المستثمر الأجنبي والجزائري في مجال الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار مع مراعاة أحكام الاتفاقيات إلي أبرمتها الدولة الجزائرية مع الدولة الأصلية؛

2. استمرارية الاستفادة من المزايا المتفق عليها بموجب هذا الأمر مهما كانت الالغاءات التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات إلا إذا طلب المستثمر المعني ذلك صراحة؛

3. الإقرار باللجوء إلى التحكيم الدولي لفض كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إلا في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بالمصالحة والتحكيم.

المطلب الثالث: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنه تبقى بعض العراقيل التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومن أهم هذه العراقيل ما يلي:

[1] المواد21-22-23 من القانون03-16، المرجع السابق، ص 22.

الفرع الأول: المعيقات الاقتصادية

وتتمثل العراقيل الاقتصادية فيما يلي:

1. غياب الاستقرار الاقتصادي الذي يتجلى في اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والركود والانكماش والتذبذب في مجمل المؤشرات الاقتصادية، مما يؤثر سلبا على ثقة المستمر الأجنبي.[1]

2. بالنسبة للعقار الصناعي: عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية وهو ما يطرح مشكلات كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية للحصول على التمويل، إضافة إلى تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزاعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي.[2]

3. عدم وجود سوق تنافسية: بمعنى الكلمة وهذا لوجود أنشطة غير رسمية بحجم كبير والمقدر ب 34% من الناتج الداخلي، وكذا الاقتصاد الموازي حيث تمثل ربع النشاط الاقتصادي إذ أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي سيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق.[3]

الفرع الثاني: المعيقات المصرفية

تشمل المعيقات المصرفية كل ما يواجه المستثمر عند اللجوء إلى المصارف التجارية سواء لإتمام المعاملات أو لطلب التمويل ونذكر بعض هذه المعيقات كالآتي:[4]

1. تدني مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك العمومية، "فالمدة المتوسطة لتوطين عملية تصدير ما أقل بقليل من يومين، ومدة تحصيل قيمتها بالدينار الجزائري 43 يوما وبالعملة الصعبة 57 يوما... وعملية خصم الأوراق التجارية لم تجرى إلا لـ 38% فقط من المصدرين. وما يقارب 50% من المصدرين يعانون من صعوبات تسوية الخدمات التي يتلقونها في الخارج من خلال حساباتهم في الجزائر.

2. الصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين الخواص عند حاجتهم إلى تمويلات هذه البنوك. ومن بين نقاط ضعف الجهاز البنكي الجزائري ما يلي:

---

[1] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2] جمال بلخياط، **جدوى الاستثمارات المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015 ، ص138.

[3] عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة، دور **القطاع الخاص في التنمية الاقتصاديةبالدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 147.

[4] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص184.

- الاستخدام الشحيح لوسائل الدفع غير النقود، الذي يتجلى خصوصا من خلال قلة استعمال الشيك في تسوية المعاملات بسبب ضعف الثقة بطئ التحصيل ....؛
- عدد جد قليل في فرص التوظيف المقترحة من طرف الجهاز؛
- ضعف القدرة الكامنة للجهاز البنكي لمنح القروض، خاصة في ظروف نقص السيولة.

3. غياب نظام التأمين ضد أخطار الصرف حيث لا يوجد بالجزائر أي نظام أو إجراء يمكن لهذا المستثمر القيام به لكي يحمي استثماراته أو عوائدها من تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الصعبة.

الفرع الثالث: المعيقات القانونية

يعد الاستقرار القانوني أحد أهم العوائق والحواجز التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي ويجعله يتردد في الاستثمار في الجزائر خصوصا إذا كان التغيير جذريا، فكثرة القوانين المنظمة للاستثمار وكثرة التعديلات والتغييرات التي تجرى عليها وفي فترات متقاربة إنما يدل على عدم استقرار في النظام القانوني الذي يحكم الاستثمار.[1]

4. عدم وجود قانون واحد يشمل الإطار التنظيمي الخاص بتنظيم ومنح الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

[1] لعماري وليد، **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2011، ص ص90 -91.

[2] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص118.

خلاصة الفصل:

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة لدى المفكرين والمدارس الاقتصادية وذلك للدور الذي يلعبه في اقتصاديات دول العالم وباعتباره أحد أهم قنوات العلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد اختلفت المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن كل المفاهيم بقيت تدور وتتمحور حول أنه كل استثمار في الأموال إضافة إلى المشاركة في الإدارة الإنتاج والرقابة على المشروع الاستثماري بحيث يكون هذا المستثمر ذو جنسية تختلف عن جنسية البلد المقام فيه المشروع ويمكن أن يكون هذا المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا ويدخل هذا المستثمر إما شريكا أو مالكا تاما للاستثمار، كما عرفنا مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الاستثمارات والأهمية البالغة له حيث تمثلت أساسا في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا زيادة الدخل القومي وغيرها، كما عرفنا أهم أهدافه المتمثلة في تحقيق العائد الذي يعوضه على فترة الاستثمار. كما تطرقنا إلى المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر من مرحلة بروزه في الثمانينيات إلى يومنا هذا بحيث لاحظنا أن هذا النوع من الاستثمارات في تزايد مستمر عبر الوقت.

ونظرا للمكانة الهامة التي احتلها الاستثمار الأجنبي المباشر لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين فقد اختلف تفسير كل واحد منهم لاتجاه هذا الأخير بحيث عرضنا أهم النظريات المقدمة في هذا المجال انطلاقا من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى نظرية الموقع المعدلة، وعرفنا أن هناك مجموعة من العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر اقتصادية كانت أو سياسية أو غيرها وكذا العوامل التي تدفع كلا الطرفين(المستثمر، الدولة المضيفة) لتبني هذا النوع من الاستثمارات وتطرقنا إلى الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المعيقات التي تحول بين التنفيذ والمستثمر.

وفي الأخير عرضنا أهم القوانين والمراسيم التي قامت الدولة الجزائرية بوضعها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعرفنا التحفيزات المقدمة للمستثمر وكذا المعيقات التي لا تزال تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

للتشغيل والبطالة

تمهيد

يعتبر عنصر العمل من أهم العناصر التي تعتمدها الحياة البشرية من أجل البقاء وتأمين الرزق وذلك منذ العصور الأولى، كما يعتبر في العصر الحاضر العنصر البشري من أهم مدخلات العملية الإنتاجية لما له من تأثير على القدرات الإنتاجية وكذا ما يترتب عنه من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

عند التحدث عن العنصر البشري فإننا نقصد به الشغل والبطالة، وهذه الأخيرة التي كانت من أهم المشاكل التي يواجهها اقتصاد كل بلد وخاصة بعد الأزمات العالمية التي توالت على اقتصاديات بلدان العالم، والذي ألزم كل البلدان بأخذ الإجراءات اللازمة في محاولة لخلق نوع من التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي التخفيض من حدة البطالة وتوفير مناصب شغل لطالبيه.

وتعتبر الجزائر من البلدان التي عانت ولاتزال تعاني من مشكلة البطالة، وقد اتخذت مجموعة من الإجراءات والآليات في سبيل التخفيض من حدتها وتوفير مناصب شغل كافية لطالبيها.

ومن أجل الإلمام بهذا الموضوع المهم قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل والعمل والبطالة؛

المبحث الثاني: التشغيل والبطالة في الجزائر؛

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل والعمل والبطالة

يتجه كل فرد وشخص يبلغ سن العمل إلى البحث عن عمل يسترزق به ويستثمر فيه طاقاته، وبمجرد توجهه إلى سوق العمل يصطدم بواقع ومشكل البطالة التي تعاني منها أغلبية بلدان العالم خاصة منها البلدان المتخلفة، والتي تنقص فيها فرص العمل بشدة.

وباعتبار أن البطالة والتشغيل والعمل من أهم المصطلحات المترابطة فيما بينها ارتأينا أن نتطرق إلى أهم أساسياتها في هذا المبحث والذي سوف نعرض فيه أساسيات كل من التشغيل والبطالة والعمل.

المطلب الأول: أساسيات التشغيل

يعتبر التشغيل عنصر مهم في اقتصاد البلاد، بحيث تعمل كل دولة على توفير مناصب شغل لأفراد مجتمعها، والذي يساهم في رفاهية المجتمعات وكذا في النمو الاقتصادي للبد.

الفرع الأول: التشغيل

سوف نتناول في هذا العنصر مفهوم التشغيل وكذا سياسة التشغيل كالآتي:

أولا: مفهوم التشغيل

1. التشغيل هو ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات حالية تقيمه كما تسمح له باكتساب سلوك يتكيف مع سوق العمل.[1]

2. وفي تعريف آخر" مفهوم التشغيل يتطابق مع التوظيف لارتباط كلاهما بالمنصب المالي وما يعنيه من شغل للمنصب الشاغر، حيث يرتبط التوظيف أساسا بالوظيفة التي يوفرها، والتي تعني بدورها مجموع ما يكلف به العامل من مهام وأعمال استنادا لخصوصية المنصب وما يتطلبه من مؤهلات أما العمل فيبقى في إطاره الاجتماعي الواسع مصدرا للثروة والمنفعة العامة".[2]

ثانيا: أنواع التشغيل

تعددت أنواع التشغيل واختلفت باختلاف مبدأ التصنيف المعتمدة، ويمكن عرض التصنيفات التالية للتشغيل.

---

[1] صباح غربي، عمار رواب، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011، ص ص 69- 70.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص15- 16.

1. التصنيف الأول

يمكن أن نميز حسب هذا التصنيف نوعين من التشغيل هما:[1]

أ. التشغيل المأجور:

يكون التشغيل مأجورا إذا كان:

- أشخاص في حالة عمل أثناء الفترة المرجعية فترة إسناد المهام: أي الذين قاموا بعمل مقابل أجرة أو راتب.
- الأشخاص المشتغلون لكن غير عاملين: هم الذين قاموا سابقا بنفس العمل الحالي لكن كانوا غائبين خلال فترة الإسناد وكلهم ذوي علاقة قانونية بأعمالهم حيث أنهم مؤمنين على الرجوع للعمل بعد فترة الانقطاع عن العمل.

ب. التشغيل غير المأجور:

هذا النوع من التشغيل يضم الأشخاص الذين مارسوا خلال الفترة المرجعية عمل بهدف الحصول على فائدة أو أرباح عائلية مقابل راتب، أو الأشخاص الذين يملكون مؤسسات خلال فترة الإسناد لكن مؤقتا ليسوا في عمل لأسباب خاصة.

ج. الأشخاص الغائبون مؤقتا على أعمالهم لأسباب صعبة كالحوادث والعطل.

د. الموظفون والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

2. التصنيف الثاني

على أساس هذا التصنيف نميز بين نوعين من التشغيل هما:[2]

أ. التشغيل الكامل: يقصد به ذلك الوضع الذي يتساوى عنده الطلب الكلي على العمل والعرض الكلي للعمل في كل أسواق العمل. أو هو ذلك الوضع الذي تكون فيه الموارد المتاحة في المجتمع موظفة بالكامل في إنتاج السلع والخدمات، ويتحقق التوظيف الكامل عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه منصب عمل.

ب. التشغيل الناقص: وهو يعبر عن الفرق بين مقدار العمل الذي يقوم به الأشخاص المستخدمين وبين مقدار العمل القادر عليه والراغبين فيه، فالعامل يعد في حالة التشغيل الناقص إذا كان يعمل في جزء من وقت العمل على الرغم من حاجته وقدرته على العمل أكثر.

---

[1] محمد دحماني ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006، ص92.

[2] عائشة عميش، **دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص143.

الفرع الثاني: سياسة التشغيل

في سبيل توفير مناصب الشغل تعمل الدول على انتهاج سياسات تشغيلية معينة، وعليه سوف نتعرف على سياسة التشغيل، أنواعها وأهم أهدافها.

أولا: تعريف سياسة التشغيل

1. تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل على أنها " مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج".[1]

2. كما تعرف على أنها "الأسلوب المعتمد من طرف الدولة في معالجة مسألة الشغل وتقليص معدلات البطالة وفي تنظيم وتأطير صور وأشكال العلاقات التي تربط العمال بأرباب العمل، ومن خلال المنظومة القانونية والتشريعية المعتمدة للمحافظة على استقرار الأوضاع الاجتماعية".[2]

3. سياسة التشغيل هي "الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو مؤسسات عامة أو خاصة) عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه".[3]

ثانيا: أهداف سياسة التشغيل

تتمثل أهداف سياسة التشغيل في:[4]

1. مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل؛
2. تحسين اليد العملة لاسيما في التخصصات غير المتوفرة؛
3. تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل؛
4. تدعيم الاستثمار المولد لمناصب العمل؛
5. خلق مناصب أكثر إنتاجية من خلال إشراك الأفراد في الحياة الاقتصادية.

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2010-2011**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر، 2012، ص191.

[2] ليلى صويلح، **سياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص15.

[3] بلقاسم سلاطنية، **التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996، ص61.

[4] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص192.

ثالثا: أنواع سياسة التشغيل

هناك تقسيمات مختلفة لسياسة التشغيل، إلّا أن الشائع منها نجده يقسم سياسة التشغيل إلى نوعين هما:[1]

1. سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة Politiques Actives:

يمكننا تعريف سياسة التشغيل النشطة على أنها سياسات تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكييف اليد العاملة حسب حاجة الاقتصاد. ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت OCDE جملة من السياسات التي تدخل ضمن هذا التصنيف:

- المصالح العمومية للتشغيل؛
- التكوين المهني؛
- الإجراءات الخاصة بتشجيع الشباب؛
- الإجراءات الخاصة باليد العاملة غير الكفئة والإعانات على التوظيف.

2. سياسة التراجع عن التشغيل والحد من الفئة النشيطة Politiques passives:

وتعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل على التخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة، ولقد أحصت L'OCDE مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في إجراءين هما:

- منح تعويضات البطالة؛
- التقاعد المسبق.

المطلب الثاني: أساسيات العمل

يسعى كل فرد إلى الحصول على فرصة للعمل وتوظيف مهاراته وإمكاناته الجسدية والعقلية في سبيل إفادة المجتمع. وعليه سوف نذكر أهم ما يشمل العمل وسوق العمل.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول العمل

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم العمل وأنواعه كالآتي:

[1] رشيد شباح، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت**، مذكرة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص ص 104- 105.

أولا: مفهوم العمل

1. تعريف العمل:

- يعرف ألفريد مارشال العمل على أنه" أي جهد عقلي أو بدني يتم بشكل كلي أو جزئي بغرض تحقيق مكاسب معينة بخلاف المتعة التي تستمد مباشرة من العمل".[1]
- يعرف العمل من الناحية الاقتصادية بأنه" الجهد العقلي أو العضلي الإرادي المبذول في إنتاج السلع والخدمات ".[2]
- كما يعرف بأنه " كل مجهود إنساني ذهني أو جسمي يساهم في النشاط الاقتصادي ويسمى نصيبه من الدخل الأجر".[3]
- يقصد بالعمل " أي فعالية تستخدم لتوفير متطلبات الحياة، وهناك من يعرفه على أنه أي فعالية تنتج أي شيء ذي قيمة للأفراد الآخرين ".[4]
- يشتمل العمل على مجموعة الوظائف التي تنطوي على مهام وواجبات ومسؤوليات:[5]

_ الوظيفة: هي مجموعة مهام وواجبات ومسؤوليات تسند إلى فرد واحد.

_ المهمة: تشتمل على نشاط مميز يسهل تحديده.

_ الواجبات: تشمل أكثر من مهمة وتعتبر تحديد تفصلي للوظيفة.

_ المسؤوليات: هي التزامات بأداء مهام وواجبات معينة، وقد تأخذ شكل الإشراف على عدد من المرؤوسين أو على الأموال أو على الأجهزة والمواد.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن العمل يشمل جميع المجهودات البدنية والذهنية التي يبذلها الإنسان بصدد تحقيق منافع أو زيادتها، ويشمل كل عمل إنتاجي سواءًا في مجال إنتاج السلع والخدمات بحيث لا تعتبر تلك الأعمال غير المنتجة عملا كممارسة الرياضة أو التسلية بأنواعها المختلفة.

2. أهمية العمل

تتجلى أهمية العمل في الدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية سواءًا في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل أو كونه موردا بشريا إلى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، كما يلي:[6]

---

[1] ابراهيم طلعت، **البطالة والجريمة (دراسة الاقتصاد الاجتماعي)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص69,

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص117.

[3] محمد مروان السّمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص66.

[4] عامر عوض، **السلوك التنظيمي الاداري**، ط1 دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص18.

[5] حنان نصر الله، **إدارة الموارد البشرية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص67.

[6] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص18.

- العمل كعامل إنتاج: يعتبر العمل العنصر الجوهري والأساسي في إنتاج السلع والخدمات إلى جانب الأرض والإنتاج والتنظيم.
- العمل كمصدر للدخل: يقدم العامل خدمات العمل للآخرين في سبيل إنتاج خدمات أو سلع في مقابل أجر معين، وتدخل حصة الأجور والرواتب بشكل ملحوظ نسبيا في مبيعات عوامل الإنتاج الأخرى أو في الدخل القومي.
- العمل كمورد بشري: تحتاج العملية الإنتاجية إلى الموارد البشرية إضافة إلى الموارد المادية، كما تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى الموارد البشرية إلى جانب الموارد الاقتصادية الأخرى، ويعتبر بعض الاقتصاديين الموارد البشرية القاعدة الأساسية لرفاهية الشعوب. إذًا فالموارد البشرية هي وسائل إيجابية من شأنها تجميع الأموال واستغلال الموارد الطبيعية وإنشاء هيئات سياسية واقتصادية واجتماعية لدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ثانيا: أنواع العمل

للعمل أنواع مختلفة نذكر منها:[1]

1. نظام الرق: ويعني إمتلاك وإستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء، ونميز نوعين من الرق هما:
- الرق قصد إنتاج الخبرات يتم في استخدام المملوك في الزراعة والصناعة، كما كان معمول به في أمريكا والذي انتهى مع انتهاء الحرب الأهلية سنة 1865.
- الرق المتعلق بالخدمات المنزلية وهو منتشر في جميع أنحاء العالم، وهو في طريق الزوال تدريجيا.

2. نظام العمل المضطر(العبودية): وهو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على أشخاص لديهم بقيود معينة، لكنهم أحرار في المبدأ يسمون بالعبيد، ظهر هذا النظام في أوروبا بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية مما أدى إلى ظهور الرأسمالية والعمل بالأجرة في المصانع.

3. العمل بالأجرة: وهو العمل السائد حاليا و ما يميزه عن العمل كون العامل حر في شخصيته كما أنه يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله، إضافة إلى إبرام عقد عمل ينص على مدة العمل، طبيعته وكذا الأجر المقابل له.

4. نظام العمل بالخمس: الذي مبدأه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره.

5. نظام العمل بالمكافأة وهو قيام العامل بمهنة معينة مقابل مكافأة مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهنة.

<u>الفرع الثاني: أساسيات سوق العمل</u>

إن عرض العمل والطلب عليه يتم في سوق يسمى سوق العمل وعليه سوف نتطرق إلى مفهوم سوق العمل وكل ما يرتبط به من عرض وطلب وتوازن.

[1] عبد الرزاق جباري، **أثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر(الفترة 2011-2012)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015. ص16.

أولا: مفهوم سوق العمل

مهما اختلفت المصطلحات حول مفهوم سوق العمل إلا أنه يبقى في نفس المضمون، وسوف نعرض تعريف لسوق العمل وأهم خصائصه.

1. تعريف سوق العمل

- يعرف سوق العمل على أنه" المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشرائها وتسعير خدمات العمل.[1]
- يقصد بسوق العمل الآليات التي تؤدي إلى التلاقي بين قوى الطلب وقوى العرض، وهم الطالبون للعمل من العمال وأصحاب العمل. ويتم بواسطة هذه الآليات تحديد الأجور وساعات العمل وغيرها من ظروف العمل. وتوازن أو اختلال سوق العمل يتوقف على مدى التوازن أو الاختلال بين قوى العرض (طالبوا العمل) وقوى الطلب(أصحاب العمل) وعندما تزيد قوة العرض على قوة الطلب يظهر اختلال في سوق العمل على شكل بطالة.[2]
- يعرف سوق العمل على أنه الوسط الذي يبحث فيه العاملون لتأجير خدماتهم ويسعى أصحاب العمل لاستأجراها مقابل شروط وظروف يتفق عليها، كما هو عبارة عن منظومة العلاقات بين عرض أفراد متاحين للعمل وفرص العمل المتاحة.[3]

مما سبق وكتعريف شامل فإن سوق العمل هو الحيز الذي يجمع بين طالبي خدمة العمل وعارضيها بحيث يتفق كلا الطرفين على الشروط التي تحكم كل منهما، ونظرا للتطور الحاصل في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل يمثل الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية كالهاتف والأنترنت والفاكس.

2. خصائص سوق العمل

يتميز سوق العمل بمجموعة من الخصائص تتمثل في:[4]

- خدمات العمل تؤجر ولا تباع؛
- عدم إمكانية فصل خدمة العمل عن العامل؛
- ظروف العمل لا تقل عن السعر(الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة؛
- الطلب على العمل طلب مشتق أي طلب من أجل إنتاج سلع وخدمات يتم بيعها؛

[1] محمد صالحي، فضيل عبد الكريم، **النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد17، ديسمبر2017، ص124.

[2] طارق فاروق الحصري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 2007 ، ص104.

[3] عادل لطفي، **مؤشرات سوق العمل**، منظمة العمل العربية، مسقط، عمان، 2017، ص03.

[4] المرجع السابق، ص03.

- كثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم آليات عمل السوق(إضافة إلى الحكومة) فثمة مؤسسات تؤمن الاتصال بين المستثمرين والبائعين لخدمات العمل وتحث على تبادل المعلومات وإجراء التعاقدات؛
- تخصيص الموارد البشرية للوظائف عند معدلات أجر محددة، حيث يتم تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت الصناعية والمهن الإقليمية؛
- قد تكون السوق محلية أو قومية أو حتى عالمية.

ثانيا: طلب وعرض العمل

يخضع سوق العمل لقانون العرض والطلب مثله مثل أي سوق، لذلك سوف نتطرق إلى عرض العمل والطلب عليه.

1. الطلب على العمل

الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات إذ أن طلب الأفراد على السلع والخدمات يحفز المنشآت الإنتاجية على إنتاج تلك السلع والخدمات، ومن ثم يظهر طلب تلك المنشآت على العمل، ويمكن تحليل الطلب على مورد العمل من وجهة نظر المنشأة، وكذلك من وجهة نظر القطاع أو الصناعة، ومن وجهة نظر الاقتصاد القومي ككل.[1]

وينص قانون الطلب على العمل بأن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية، أي كلما ازداد مستوى الأجر الحقيقي مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة كلما انخفضت الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح، والطلب على العمل(من قبل أصحاب العمل) يعتمد على الأجر الحقيقي من جهة وعلى الإنتاجية الحدية للعامل من جهة أخرى والتي تعرف باختصار بـ(MPL) marginal productivity of labour.[2]

[1] ابراهيم طلعت، **النظام الاقتصادي ومواجهة المشكلة الاقتصادية مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،مصر، 2011، ص326.

[2] محمد طاقة، حسين عجلان حسين، **اقتصاديات العمل**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص32.

الشكل رقم(2-1): منحنى الطلب على العمل

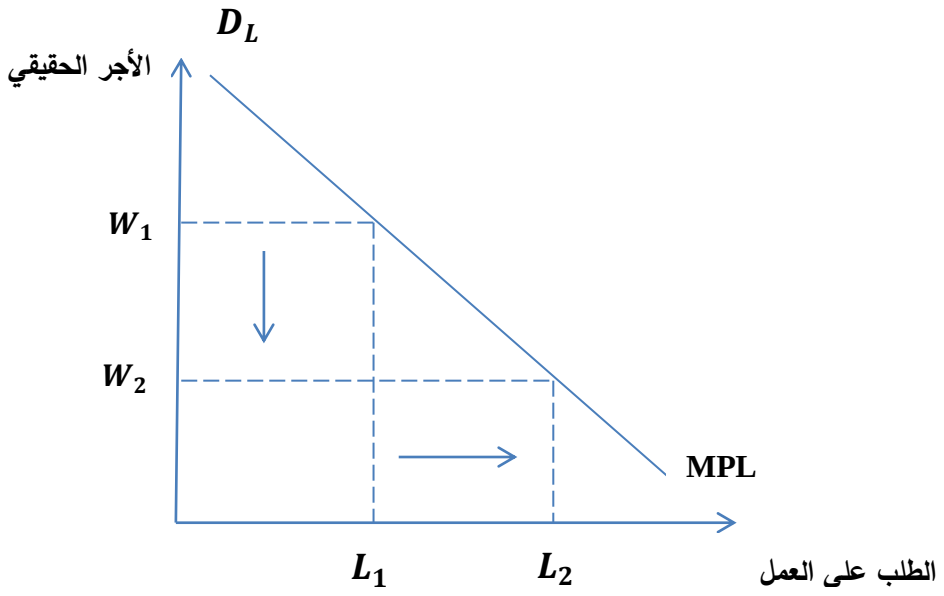

المصدر: مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص33.

يؤثر الأجر على حجم الطلب على العمل بعاملين هما:[1]

- تأثير الحجم أو السعة: إن زيادة الأجور تعني زيادة تكاليف الإنتاج وهو عادة ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي انخفاض الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على العمل.
- تأثير الإحلال: إن الزيادة في الأجر -بغرض ثبات سعر رأس المال- يولد حافزا لدى صاحب العمل بأن يخفض تكاليف الإنتاج عن طريق تبني أسلوب إنتاجي كثيف رأس المال، مما يعني انخفاض الطلب على عنصر العمل.

2. عرض العمل

يقصد بعرض العمل عدد الأيدي العاملة المتمثلة في الجهد المعروض فعلا أو المستعدة للعمل خلال فترة زمنية معينة وهو مرادف لمصطلح القوة العاملة، وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و65 سنة، ويسمى بالسكان الفعّال أو بالقوة البشرية بعد استبعاد العاجزين عن العمل وكذلك الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 أو تزيد عن65 سنة ولا يقومون بأي نشاط اقتصادي ويسمى هذا الجزء بالسكان غير الفعّال.[2]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، ط2، دار اسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص148.

وينص قانون عرض العمل على أنه في الحالات العادية هناك علاقة طردية بين كمية العمل المعروضة ومستوى معين من الأجر. لكن في بعض الحالات الاستثنائية تصبح العلاقة بينهما عكسية لأن العامل عند مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيل وقت الراحة على العمل[1]، وهذا ما يبنه الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-2): منحنى عرض العمل.

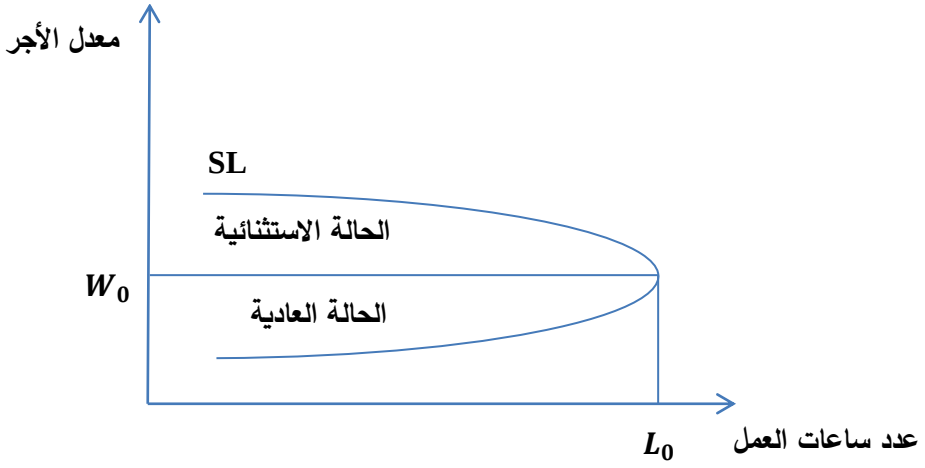

المصدر: نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2002، ص62.

يتضح من خلال الشكل أن منحنى العرض موجب الميل في الحالات العادية عاكسا بذلك العلاقة الطردية بين كمية العمل والأجر حتى بلوغه مستوى الأجر (W_0) لينعكس ميل المنحنى من الأعلى إلى الأسفل نحو اليسار، لتصبح بذلك العلاقة عكسية بسبب تفضيل العمال للراحة عن العمل.

ويتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي:[2]

- حجم السكان: كلما ازداد حجم السكان ازداد عدد الأشخاص القادرين عن العمل؛
- ساعات العمل: زيادة ساعات العمل تعني زيادة عرض العمل؛
- نسبة السكان في سن العمل: كلما ازدادت نسبة الفئة النشطة إلى مجموع السكان أي(زيادة معدل النشاط) كلما ازداد عرض العمل، ويتأثر بالعادات والتقاليد السائدة؛
- حرية اختيار العمل: من حيث ظروف العمل وطبيعته، الكفاءة، التعليم والإعداد المهني، تقسيم العمل وظروف المعيشة؛
- التركيب النوعي للسكان: من حيث الجنس والعمر؛

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية مصر، 2002، ص62.

[2] محمد طاقة، حسين عجلان حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص48- 49.

- الهجرة: إن انتقال العمال يؤثر في المتوفر من الأيدي العاملة كما يؤثر في نوع الخبرات الموجودة ومدى تخصصها.

3. توازن سوق العمل

ينتج التوازن في سوق العمل نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، مما ينتج عنه تحديد مستوى الأجور وعدد ساعات العمل المعروضة والمطلوبة، فتوازن سوق العمل يعني عدد ساعات العمل التي يرغب العمال في عرضها وبيعها والتي تساوي عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو استخدامها.[1]

يتم تحديد مستوى الأجر التوازني في السوق من خلال تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-3): توازن سوق العمل في حالة المنافسة

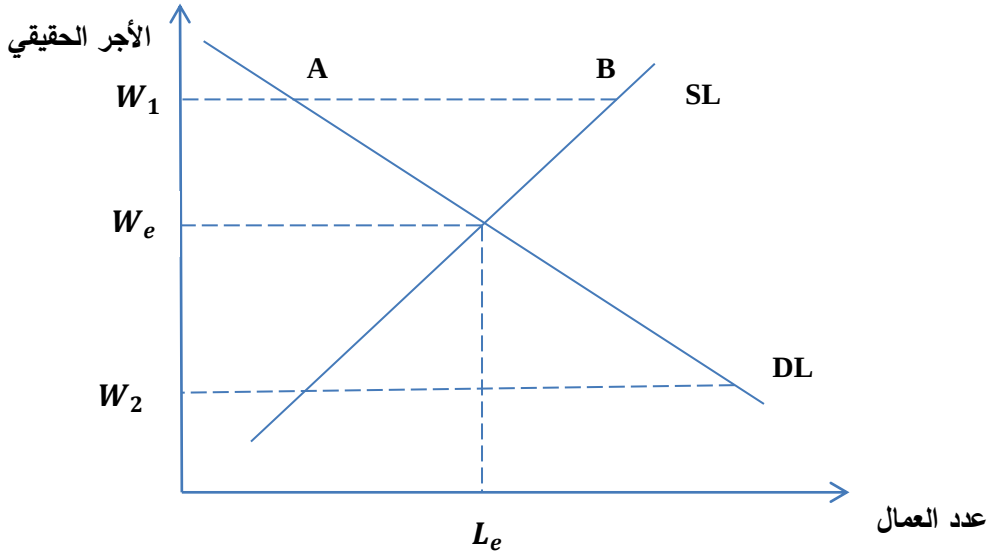

المصدر: مدحت القريشي، اقتصاديات الأعمال، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص112.

ثالثا: مؤشرات سوق العمل

تستعمل في سوق العمل مجموعة من النسب تؤخذ كمقياس ومؤشرات في تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل منها معدل النشاط ومعدل التشغيل ومعدل البطالة:[2]

[1] المرجع السابق، ص ص48-49.

[2] البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، العدد السادس، ص177.

1. معدل النشاط

يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي، وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل مائة ساكن.

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{عدد السكان النشطين}}{\text{عدد السكان الإجمالي}} X100$$

يعكس هذا المعدل درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود وانتعاش.

2. معدل العمالة

هو نسبة السكان المشتغلين إلى السكان في سن العمل، ويعطى المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

$$\text{معدل العمالة} = \frac{\text{عدد السكان المشتغلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}} X100$$

3. معدل البطالة[1]

يسمح هذا المعدل بإبراز مستوى الاختلال بين العرض والطلب على العمل ويحدد نسبة الساكنة التي لا تتوفر على شغل وتبحث عنه بشكل فعّال أو غير فعّال، ضمن الساكنة النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق, ويقاس هذا المعدل كالآتي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{الساكنة النشيطة العاطلة}}{\text{مجموع الساكنة النشيطة البالغة من العمر 15سنة فما فوق}} X100$$

رابعا: العوامل المؤثرة في سوق العمل

يتأثر سوق العمل بمجموعة من العوامل والأنظمة تتمثل أساسا فيما يلي:[2]

1. العوامل الجغرافية: تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة، وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل: مقر سكن العامل، موقع المؤسسة العارضة للعمل، مسألة التكفل بالإيواء والخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الظروف لحياة العامل وأسرته.

2. العوامل الديموغرافية: يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديموغرافي لكونه يحدد حجم وكمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق وتشكل بذلك مخزونا حقيقيا من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات ويتعلق الأمر بالفئة النشيطة، أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه، ويتأثر معدل

[1] المملكة المغربية المندوبية السياسية للتخطيط، **النشاط الشغل والبطالة**، 2007، ص68.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص60-62.

النمو الديموغرافي بمجموعة من المؤشرات منها معدل الولادات والوافيات، معدل تطور الزواج والطلاق ووضعية الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.

أما عن تقدير عدد النشطين وتركيبتهم النوعية فإن ذلك يتوقف على مجموعة من العناصر منها عدد السكان، التصنيف الجنسي(ذكور وإناث)، فئات الأعمار، الأشخاص الذين يشغلون منصب عمل جزئي الذين يزاولون دراستهم، المؤدون للخدمة الوطنية ومستويات التأهيل المهني والعلمي.

3. النظام الاقتصادي: يعرف النظام الاقتصادي مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي ومنه تزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلّا أن هذه المرحلة تصطدم بأزمات اقتصادية تؤدي إلى اختلالات في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية وبالتالي يعجز الجهاز الاقتصادي على استيعاب كل الأيادي الحالية والجديدة التي تدخل إلى سوق العمل باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي والمهني.

4. النظام الاجتماعي والثقافي: يتأثر سوق العمل بالعلاقات السائدة بين أفراد المجتمع من حيث السلوكيات والعادات والتقاليد والذهنيات السائدة بحيث تؤثر على مدة العمل كتقليص ساعات العمل اليومي، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد...، مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء في نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، وبالتالي زيادة الطلب على العمل في السوق.

5. النظام التكنولوجي: تساهم التكنولوجيا في رفع إنتاجية المؤسسة بتكاليف أقل شريطة التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة، لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة، حيث تحل الآلة محل العامل مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل، وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة، إذ أن استخدام الآلات يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة ومهارة عالية كالمهندسين التقنيين، عمال الإشراف والرقابة وكذا عمال الصيانة ....

6. النظام التربوي: يؤثر النظام التربوي والتكوين على عرض القوى العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية، ويتشكل النظام التربوي من مجموعة هيئات ومؤسسات تسند إليها مهام التكوين العام تكون في شكل مدارس التعليم، الثانويات، المعاهد، مراكز التكوين والجامعات، ويسمح هذا النظام بتأهيل وتكوين الأفراد في مختلف التخصصات لكي يلبوا رغبات المؤسسات العارضة لمناصب العمل والتي تفرض شروط تتعلق بالكفاءة والتأهيل لضمان فعالية أداء عوامل الإنتاج كالخبرة والمهنة، وبالتالي تحسين مردوديتها.

المطلب الثالث: أساسيات البطالة

البطالة أول مشكل يواجه الفرد عند توجهه إلى العمل أو بعد حصوله على مؤهل للعمل وهو أكبر المشاكل التي تعاني منه أغلبية الدول، وسوف نتناول مفهومها، أنواعها، أسبابها وآثارها المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

للبطالة عدة مفاهيم نذكر منها ما يلي:

1. تعرف البطالة بالمفهوم الاقتصادي ومفهوم سوق العمل كالآتي:[1]

- المفهوم الاقتصادي: هي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية.
- بمفهوم سوق العمل: معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين عن العمل, حيث تشكل ظاهرة غير صحية في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2. تعريف البطالة حسب منظمة العمل الدولية: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى بالأجر السائد ولكن دون جدوى.[2]

3. تعرف البطالة بأنها: التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج، والقوة العاملة عبارة عن جميع السكان القادرين والراغبين في العمل من دون احتساب الأطفال دون الخامسة عشر، والطلاب وكبار السن والعاجزين وربات البيوت.[3]

4. يعرف العاطل عن العمل بأنه كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده وعليه فإن من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبر من ضمن العاطلين عن العمل.[4]

الفرع الثاني: أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لآخر ومن دولة لأخرى ويمكن تلخيص هذه الأنواع كالآتي:

أولا: البطالة الهيكلية

قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد القومي، كتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، ذلك التحول الذي قد يقود لظهور هذا النوع من البطالة، إذ أن تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي يتطلب من تلك القوى

---

[1] محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص294.

[2] حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص353.

[3] سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، **التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي**، ط1، دار مجلاوي، 2011، ص215.

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص25.

الحصول على مستوى معين من التدريب والتأهيل يمكنها من ايجاد فرص عمل في القطاع الصناعي الذي يتطلب العمل فيه مهارات تختلف عن المهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الزراعي. كما يمكن أن يحدث هذا النوع من البطالة عند الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب إنتاجية أكثر تطورًا.[1]

ثانيا: البطالة الاحتكاكية

يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة انتقال العمال من عمل لآخر أكثر تماشيا مع ميولاتهم واستعداداتهم، أفضل من حيث شروطه إضافة إلى الخريجين الجدد من الجامعات الذين يبحثون عن العمل للمرة الأولى وأيضا العائدون إلى سوق العمل بعد فترة انقطاع لأي سبب من الأسباب. ويتوقف حجم هذا النوع من البطالة ومدتها على مدى سرعة الحصول على العمل الجديد وعلى تكلفة البطالة (تتمثل تكلفة البطالة في الأجر الضائع بسبب ترك العمل + تكلفة الحصول والبحث عن العمل الجديد) ومدخرات العامل وإمكانية إقراضه.[2]

ثالثا: البطالة الدورية

وتظهر بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي التي تتعرض له خاصة الاقتصاديات الحرة، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال. وتعالج البطالة الدورية من خلال إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي و/أو إنقاص كل من الواردات والضرائب.[3]

رابعا: البطالة الموسمية

تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي مثل الزراعة وبعض أنواع المنتوجات التي تستهلك أساسا في أحد فصول العام(صيفا، شتاءًا)، ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات إلى غاية أن ينحصر الطلب، أو يختفي أحيانا، عند انتهاء موسم الإنتاج. وهنا يظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، حيث يواجه بعض العمال تعطلا في مواسم معينة. ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسنة التي يشتغلون فيها أساسا.[4]

---

[1] محمد حسين الوادي ، كاظم جاسم العساوي، **الاقتصاد الكلي: تحليل اقتصادي وكمي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص184.

[2] سوزي عدلي ناشد، **الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص169.

[3] محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الجزئي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص297.

[4] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2014، ص270.

خامسا: البطالة الفنية

تنشأ هذه البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا إلى عمل آخر أو منطقة أخرى أو قطاع آخر أو صناعة أخرى وهكذا، وخلال فترة الانتقال يكونون في حالة بطالة خاصة والسبب وراء ترك العمل من قبل بعض العاملي يرجع إلى البحث عن أجور أو ظروف معيشة أفضل، ومن الأمثلة أيضا قد يتم الاستغناء عن بعض العمال بسبب التحسينات التي تطرأ على الآلات وطرق الإنتاج.[1]

سادسا: البطالة المقنعة

هي بطالة ناتجة عن وجود عمالة زائدة عن الحاجة، ويمكن الاستغناء عنها دون أن تحدث ضررا بالعمل وغالبا ما تتقاضى هذه العمالة أجورا أعلى من مساهماتها في الإنتاج، ويوجد هذا النوع من البطالة في الأجهزة الحكومية.[2]

الفرع الثالث: أسباب البطالة

للبطالة عدة أسباب نذكر منها ما يلي:[3]

أولا: الأسباب الاقتصادية

من أهم الأسباب الاقتصادية لانتشار البطالة ما يلي:

1. تعاظم تأثيرات التكنولوجيا على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل من العمل الإنساني في معظم قطاعات الاقتصاد القومي، مما أدى إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة؛
2. غزو عدد من الصناعات الموجودة في البلدان المتقدمة للدول النامية من خلال الشركات الدولية النشطة للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلدان النامية مما أثر على أوضاع العمالة المحلية؛
3. اعتماد عدد من الدول النامية على سياسات انكماشية وهذا ما أدى إلى تقليص الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات، وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

تتمحور الأسباب الاجتماعية في ما يلي:

1. ارتفاع معدلات النمو السكاني: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة فمثلا نجد بلدا كالهند يصل عدد سكانها إلى نحو 600 مليون نسمة تحتاج إلى إيجاد فرص عمل لثمانية ملايين فرد سنويا وبالتالي لديها مشكلة بسبب تزايد عدد السكان؛

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص146.

[2] سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، مرجع سبق ذكره، ص217.

[3] إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص ص 55- 56.

2. التعليم ومستوياته: حيث يؤثر التعليم ومستوياته في سوق العمل وذلك عندما لا تتناسب مستويات التعليم مع احتياجات سوق العمل داخل الدولة أو عندما تكون غير ملائمة للتطور التكنولوجي مقارنة بالدول المتقدمة.

إضافة إلى هذه الأسباب الاجتماعية هناك أسباب أخرى تتمثل في:[1]

- البعد الطبقي حيث نجد شريحة في المجتمع غالبا من الأغنياء تميل وتفضل الراحة على حساب العمل؛
- هناك بعض الأفراد الذين قد يرفضون العمل في بعض الأعمال أو المهن لأنها لا تناسب مستواهم الاجتماعي أو لأنها لا تناسب تنشئتهم الاجتماعية؛
- هناك من يعتقد بأن عمل المرأة أحد الأسباب في البطالة لأنها أصبحت منافسة للرجل في جميع الاختصاصات والمناصب القيادية والاشرافية.

ثالثا: الأسباب السياسية

من بين الأسباب السياسية نذكر ما يلي:[2]

1. فشل السلطة السياسة في صياغة برامج تنموية تكون قادرة من خلالها على خلق فرص عمل جديدة للسكان؛
2. الفساد السياسي والإداري في الدولة؛
3. الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدولة وظهور الحروب؛
4. الهجرة الغير شرعية التي تدفع بالأفراد للبحث عن فرص العمل في الدول المجاورة والمحيطة.

الفرع الرابع: آثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية اقتصادية، اجتماعية وسياسية، على الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

أولا: الآثار الاقتصادية

تنجم عن البطالة مجموعة من الآثار الاقتصادية نذكر منها:

1. هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأمثل وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن أن ينتج لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة، ومن المستحيل تعويض هذا الدخل.[3]

[1] اياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص314.

[2] المرجع السابق. ص ص313- 314.

[3] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الثمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكمي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص305.

2. زيادة عجز الميزانية بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول فضلا عن زيادة دفوعاتها في صورة تقديم إعانات للبطالين أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.[1]

3. عندما يكون هناك جزء من المجتمع عاطلا عن العمل فإن الطلب الفعال يقل نظرا لتناقص حجم القوة الشرائية بسبب البطالة المتفشية وهذا ما يجبر المنتجين على تقليص حجم الإنتاج ومن ثم تسريح عدد من العمال فتنتشر البطالة أكثر من ذي قبل. وهكذا كلما ازدادت البطالة كلما انكمش الطلب لدرجة خطيرة وتقلص حجم الإنتاج بدرجة كبيرة وبالتالي تدهور الوضع الاقتصادي للبلد.[2]

ثانيا: الآثار الاجتماعية

من بين الآثار الاجتماعية ما يلي:[3]

1. زيادة البؤس والمعاناة الإنسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم؛

2. تفشي الجرائم وزيادة معدلاتها، إضافة إلى تفشي الأمراض وزيادة معدلات الاختلالات النفسية والعقلية كذا زيادة حالات الطلاق والانتحار.

ثالثا: الأثار السياسية

يترتب عن انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة، وتوجد علاقة طردية بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في عدد من الدول النامية.[4]

الفرع الرابع: كيفية معالجة البطالة

يمكن الحد من مشكلة البطالة من خلال إتباع الأساليب التالية:

1. إجراء تغييرات على البنية الهيكلية للاقتصاد القومي، حيث أن البطالة مرتبطة بالاقتصاد الوطني ومستوى تطوره و شكل إدارته، فأي تغير يجب أن يهدف إلى إيجاد فرص عمل أكبر من نسبة الزيادة في عدد السكان.[5]

2. تبني حملة وطنية لتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة شريطة توفر مؤسسات وطنية ودولية قادرة على توفير التمويل والتأهيل والتدريب الكافي للعاملين في هذه المشروعات.[6]

---

[1] محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص302.

[2] محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص319.

[3] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص305.

[4] محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص301.

[5] طارق الحاج، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2013، ص154.

[6] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، 323.

3. إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضروريات والمستجدات كالحد من العمالة الوافدة ورفع الأجور، تنظيم سن التقاعد وخفض ساعات العمل.[1]

[1] محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 297.

المبحث الثاني: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر

عانت الجزائر كثيرا من البطالة خاصة بعد الحرب الاستعمارية، ثم بعد الاستقلال بدأت الحكومة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحفيف من حدتها، ولكنها بقيت في مستوى مرتفع خاصة أثناء التسعينيات، ثم قامت الدولة بانتهاج عدة أساليب وعدلت الكثير من القوانين والتشريعات، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى واقع كل من التشغيل والبطالة في الجزائر.

المطلب الأول: واقع التشغيل في الجزائر

لقد بات التشغيل هو الأمر الشاغل للحكومة الجزائرية بعد الاستقلال خاصة بعد تنامي عرض العمل وانخفاض الطلب عليه، وقد تأثر التشغيل في الجزائر بالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد الوطني وبالتالي فقد مرّ التشغيل بعدة محطات نلخصها كالآتي:

الفرع الأول: وضعية التشغيل قبل الاصلاحات1967-1989

أولا: وضعية التشغيل من1967-1979

منحت سياسة التشغيل في هذه الفترة المزيد من الاعتبار لليد العاملة الجزائرية وذلك بالعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتوفير مناصب عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. لقد انتقل معدل التشغيل من 75.5 % عام 1967 إلى 79.7 % عام 1979 حيث سمحت السياسة المنتهجة بإنشاء 1100000 منصب شغل نتيجة نشاطات الدولة على مستوى الاستثمارات من خلال زيادة عدد المشاريع، مما أدى إلى زيادة عدد مناصب الشغل كذلك على مستوى الإدارة من خلال الاهتمام باحتياجات التأطير على جميع المستويات خاصة قطاع التربية والصحة وعلى مستوى توزيع الإيرادات بوتيرة ثابتة مما ساعدت على تحسين استهلاك الأسر.[1] بالتالي كان المتوسط السنوي لخلق مناصب الشغل خلال المخططات التنموية الثلاثة الأولى موزعا كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص88.

الجدول رقم(2-1): متوسط إنشاء مناصب الشغل سنويا خلال الفترة(1967-1977)

المرحلة	متوسط انشاء مناصب الشغل
1967-1969	43000
1970-1973	88000
1974-1977	13500

المصدر: شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص88.

ثانيا: وضعية التشغيل خلال 1980-1989

1. الفترة الأولى: 1980-1984

شهد عقد الثمانينات توجها اقتصاديا جديدا، اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة، فترتب عن هذا التوجه إنشاء 720000 منصب شغل إضافي خلال هذه الفترة بالنسبة ل 175000 منصب منتظر أي ما يعادل 61 % من الإنشاء الفعلي. تتزامن هذه الفترة مع المخطط الخماسي الأول الذي كان من بين أهدافه هو العمل على استقرار اليد العاملة المستخدمة.

2. الفترة الثانية:1985-1989

تخص هذه الفترة المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 والتي صادفت الأزمة البترولية سنة 1986 في هذه المرحلة تدهور معدّل التشغيل لينخفض من 90.1% إلى 81.9% كنسبة من الفئة النشطة حيث تراجع بصفة ملحوظة، وصاحبه ارتفاع رهيب في حجم البطالة من 9.69% إلى 20.42%.[1]

وقد انخفض حجم التشغيل في فترة المخطط الخماسي الثاني حيث أصبح 255000 منصب شغل بعد أن كان أثناء فترة المخطط الخماسي الأول 824700 منصب شغل.[2]

الفرع الثاني: التشغيل في الجزائر بعد الإصلاحات1989-2014

أولا: المرحلة الأولى 1989-1999

تميّزت هذه الفترة بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، وكانت المؤشرات الاقتصادية والمالية سلبية للغاية أهمها، تدني المداخيل من العملة الصعبة، ثقل الديون الخارجية، تدهور سعر صرف الدينار

[1] دحمان محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص190.

[2] لندة كحل الراس، **سياسة التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص71.

الجزائري، تقليص حجم الواردات، تسريح العمال من المؤسسات العمومية. وتعتبر هذه المرحلة من أسوء المراحل التي عرفتها الجزائر، حيث تدهور عدد مناصب الشغل الجديدة تدهورا شديدا، أضف إلى هذا غلق المؤسسات وبيع الجزء الآخر الذي زاد من حجم البطالة، وكذلك ضعف الجهاز الإنتاجي وتخلي الدولة عن دورها في الاقتصاد الوطني. والإتفاقيات المبرمجة مع الهيئات المالية الدولية التي لها آثارا سلبية جدا خصوصا على المديين القصير والمتوسط.[1]

خلال الفترة الممتدة بين1990-1994 بلغ عدد الوافدين الجدد لسوق العمل مليون طالب شغل في حين بلغت مناصب الشغل التي تم توفيرها من قبل الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة 40000 منصب شغل جديد.[2]

ثانيا: المرحلة الثانية 2000-2014

ما يلاحظ خلال هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل، نظرا للحركية التي ميّزت قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية. وانتقل معدّل التشغيل من 72.7% سنة 2001 ليصل إلى90.03% سنة 2011 خاصة بعد الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية وبرنامج دعم وتعزيز النمو والبرنامج الخماسي الحالي (2010-2014).[3]

<u>الفرع الثالث: خصائص التشغيل في الجزائر</u>

أولا: التشغيل في القطاع العام والخاص

مع بداية التسعينيات شرعت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية والمالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل في كلا القطاعين العام والخاص بعد تسريح عدد كبير من العمال نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي، والذي أدى إلى الخوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العامة في كل الأنشطة الاقتصادية مما جعل من القطاع الخاص المسيطر الأكبر من حيث مساهمته في خلق مناصب العمل.[4] حيث خلال شهر ديسمبر 2015 ساهم القطاع الخاص بتشغيل 58% من إجمالي اليد العاملة وهو يوافق 6139000 مشتغلا مسجلا نفس المستوى الذي بلغه خلال سبتمبر 2014، كما نلاحظ تباينا معتبرا حسب النسب فقد استحوذت اليد العاملة النسوية 64.1% من إجمالي اليد العاملة النسوية. في حين استحوذ القطاع الخاص على 42% من إجمالي اليد العاملة.[5]

---

[1] دحمان محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص190.

[2] لندة كحل الراس، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3] نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013 ، ص43.

[4] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[5] ONS, **ACTIVITE EMPLOI & CHOMAGE**, septembre, N726, 2015, P17.

الجدول رقم(2-2): توزيع السكان المشتغلين بين القطاع العام والخاص خلال الفترة (2004-2015)

البيان		2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام	العدد	2678	2964	2746	2987	3149	3235
	النسبة%	34.3	36.8	31	34 .8	34.4	34.1
القطاع الخاص	العدد	5080	6123	5607	5996	6238	6390
	النسبة%	65.7	63.2	69	65.2	65.6	65.9
البيان		2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع العام	العدد	3346	3843	4354	4440	4100	4455
	النسبة%	34.4	40	42.8	41.2	40	58
القطاع الخاص	العدد	5756	5816	6349	6228	6139	6139
	النسبة%	65.6	60	57.2	58.8	60	42

SOURCE :ONS, **ACTIVITE EMPLOI & CHOMAGE**, septembre,N726, 2015, P12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الخاص يوفر فرص شغل اكبر من القطاع العام، كما نلاحظ أن التشغيل في تزايد مستمر خلال الفترة من 2004 إلى 2015.

ثانيا: هشاشة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غداة الاستقلال لكنها لم تلقى الاهتمام الكافي لذا لم تتطور إلّا بصفة بطيئة دون أن تتمكن من الحصول على هياكل أو بنية تشريعية ملائمة واستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية 2001 أين تم إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها.[1]

إضافة إلى برامج التأهيل المسطرة لدعمها بحيث تقدم الدولة كدعم لهذه المؤسسات كل سنة ما قيمته 1 مليار دينار جزائري، فضلا عن ذلك فقد تم إنشاء وكالة خاصة لتطوير هذه المؤسسات، تمثلت في الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPM)، الأمر الذي أدى إلى تنامي عددها بشكل سريع بالموازاة مع أهميتها البارزة في إنعاش الاقتصاد الوطني لاسيما قدرتها على استيعاب أكبر

[1] عبد القادر جلال، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة –حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2009، ص85.

عدد ممكن من اليد العاملة العاطلة عن العمل، حيث ساهمت في توفير عدد مناصب شغل وبالتالي تخفيض معدل البطالة واستطاعت توفير 123920 منصب شغل جديد سنة 2012 مقارنة ب 98511 منصب سنة2011،[1] كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-3) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة(2001-2012)

السنة	عدد الوظائف	عدد الوظائف المستحدثة	نسبة المساهمة (%)
2001	737062	-	11.8
2002	731082	-5980	10.6
2003	770500	39418	11.5
204	838504	68004	10.8
2005	1157856	319362	14.4
2006	1252647	94791	14.1
2007	1355399	102752	18.8
2008	1540209	184810	16.8
2009	1546584	6375	16.3
2010	1625686	79102	16.7
2011	1724197	98511	16.7
2012	1848117	123920	18.2

المصدر: عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص210.

ثالثا: القطاع غير الرسمي

بدأ القطاع غير الرسمي بالظهور في الجزائر خلال منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية والتي انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر

[1] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص209.

للتوجه إلى الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.هذا الانتقال كان له بدوره انعكاس سلبي على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهوما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع.[1]

ويستقطب القطاع غير الرسمي في الجزائر أرباب العمل والأفراد نظرا للتطور الكبير الذي شهده هذا الأخير من خلال مساهمة عوائده التي فاقت 18% من مداخيل الأسر الجزائرية المنتجة وما يعادل13% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، ويستحوذ القطاع غير الرسمي في الجزائر على ما يفوق 50% من إجمالي الكتلة النقدية المتداولة نتيجة للسيولة العالية التي تتطلبها تسوية مختلف المعاملات.[2]

وقد أكد مدير الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية(CREAD) في الجزائر أن نسبة الأشخاص غير المسجلين في الضمان الاجتماعي تزيد عن 50% سنة 2008 في الجزائر، وهو ما يشير إلى حجم القطاع غير الرسمي في هذا البلد، أكثر من ذلك فإن إحصائيات البنك الدولي تشير إلى أن النسبة كانت حوالي 63.3%. والجدول التالي يوضح مدى مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب الشغل في الجزائر.[3]

الجدول رقم(2-4) مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة(2001-2014)

السنة	2001	2004	2005	2007	2009
التشغيل غير الرسمي	1648	4024	2752	4272	4778
نسبة التشغيل غير الرسمي(%)	33.5	51.6	41.3	49.7	50.4
السنة	2010	2011	2012	2013	سبتمبر 2014
التشغيل	4879	4372	4249	4577	4267
نسبة التشغيل غير الرسمي(%)	50.1	45.6	41.8	42.4	41.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS.

[1] قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص119.

[2] دحماني رضا، بن ربيحة محمد، **سوق العمل بين حتميات التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر**، مداخلة في اليوم الدراسي حول تحولات سوق العمل في الجزائر، جامعة الجزائر03، الجزائر، ص12.

[3] محمد دحماني ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص204.

الفرع الثاني: سوق العمل في الجزائر

أولا: تطور سوق العمل في الجزائر

1. عرض العمل

يعتبر عرض العمل دالة لعدة عوامل رئيسية مثل معدل النمو السكاني، مساهمة المرأة في سوق العمل وانتشار التعليم وسوف نقوم بتحليل هذه العوامل في الجزائر.

أ. النمو السكاني ومعدل النشاط

تميز معدل النمو الديموغرافي للجزائر بوتيرة نمو سريعة منذ الاستقلال، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات ارتفع المعدل السنوي ما بين سنة 1962 وسنة 1986، إلى ما يزيد عن 03%، مما أدى خلال العشرين سنة إلى تضاعف عدد السكان، الذي انتقل من 12 مليون نسمة ، إلى 23 مليون نسمة سنة 1987 ليبلغ 34.8 مليون نسمة ثم إلى 40.4 مليون نسمة في جانفي 2016.[1]

أما في ما يخص معدل النشاط فهو يتزايد مع تزايد معدلات النمو السكاني، فقد بلغ معدل النشاط 23.3% سنة 1990 ليصل سنة 2010 إلى 41.7% وبقى في ارتفاع حيث قدر ب40.17 سنة 2014.

الجدول رقم(2-5) تطور حجم السكان والفئة النشطة خلال الفترة (1990-2016) (مليون نسمة)

السنة	1990	1992	1994	1996	1998	2000	
حجم السكان	25.0	26.2	27.4	28.6	29.5	30.4	
الفئة النشطة	5.85	6.31	6.81	7.81	8.63	8.85	
السنة	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
حجم السكان	32.0	33.4	34.5	35.7	37.4	39.1	40.4
الفئة النشطة	9.46	10.10	10.31	10.81	11.42	11.45	12.11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ب.مساهمة المرأة في سوق العمل

عرفت السنوات الماضية تغيرا جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل، حيث ارتفعت نسبة الأنشطة التي تقوم بها النساء من 1.8% سنة 1996 إلى9.6% سنة 1998 أي بزيادة قدرها خمسة مرات في فترة وجيزة، كما تحصلت الفئة النسوية على نسبة 14.2% من نسبة نشاط السكان، وقدر ارتفاع عدد النشطات ما بين سنوات 2000 و2010 إلى 534000 امرأة، ما يعادل ارتفاع قدره

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ons.

29.3% مقابل 19% لدى الرجال في نفس المدة، وقد كانت مساهمة المرأة بشكل كبير في قطاع الخدمات بنسبة 36%.[1]

ج. مستوى التعليم

ركزت الجزائر منذ الاستقلال في خططها التنموية على التعليم، من خلال زيادة عدد المدارس ومؤسسات التعليم بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الملتحقين والمتخرجين من مختلف مستويات التعليم حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي لسنة 2009 أكثر من 97%، كما زاد الإقبال على التعليم العالي إذ بلغت30% لنفس السنة وقد أدى هذا الإقبال إلى تدفق العديد من الخريجين إلى سوق العمل وبالتالي زيادة حجم العرض من العمل.[2]

2. طلب العمل

أ. توزيع العمالة حسب القطاعات

تعتبر دراسة التوزيع القطاعي العمالي من المعايير المهمة جدا لمعرفة مدى مساهمة هذه القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة كل قطاع في التشغيل.

الجدول رقم(2-6): توزيع العمال على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2010).

القطاعات / السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	تجارة وخدمات	المجموع
1990	970000	670000	683000	2256000	4579000
1996	1150000	748000	705000	3018000	5625000
2000	872800	826060	617357	3409692	5725919
2004	1917125	1060785	967568	4152934	7798412
2006	1609633	1263591	1257703	4727877	8868804
2008	1252000	1141000	1575000	5178000	9146000
2010	1136000	1337000	1886000	5377000	9735000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

www.ons.dz/emploi-chomage

Office National Des Statistique**, Rétrospective Statistique 1970-1996**, Edition 1999, p 26.

[1] رماش هاجر، **إتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، الجزائر،2013، ص102.

[2] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص207.

من الجدول نلاحظ أن القطاع الأكبر في توفير مناصب الشغل هو قطاع التجارة والخدمات حيث تقدر نسبة التشغيل فيها بحوالي 53% كما احتل قطاع الفلاحة نسبة لابأس بها في سنوات الستينيات حيث كانت نسبة التشغيل فيه 20% ثم انخفضت في الألفينيات لتصل إلى نسبة 11.7% سنة 2010. أما القطاع الصناعي فقد شغل ما بين نسبة 12% و15% خلال الفترة 1990 إلى 2010, أما القطاع الصناعي فقد كانت نسبة العمالة فيه سنة 1990 15% لتنخفض سنة 2000 إلى 10.8% ثم ارتفعت سنة 2010 إلى19.4% وذلك للمشاريع المسطرة من خلال برامج الإنعاش والدعم والنمو الاقتصادي خلال تلك الفترة.

ب. توزيع العمال حسب الحالة التعليمية

يعتبر المستوى التعليمي للقوى العاملة من أهم المؤشرات لمستوى الإنتاجية في الاقتصاد المحلي.

تبين الإحصائيات المتعلقة بهيكل السكان النشطين حسب المستوى التعليمي أن عدد النشطين حاملي الشهادات العليا تضاعف أكثر بين سنة 1984 و2011، إذ بلغ عددهم ما يقارب 747 ألف سنة 2001 مقابل 71 ألف سنة 1984.[1]

الجدول رقم(2-7) توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة 2017 (بالآلاف)

البيان	ذكور	اناث	المجموع
بدون مؤهل	40	17	57
ابتدائي	82	16	98
متوسط	146	32	178
ثانوي	124	59	184
عالي	56	46	102
المجموع	448	170	619

Source :ACTIVITE**, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2017**, N796, p11.

من خلال الجدول نلاحظ أن العمال الأكثر توظيفا هم ذوي المستوى الثانوي بنسبة 29.7%، ثم تليها حملة شهادات المتوسط بنسبة 28.8%، ليتحصل أصحاب التعليم العالي على نسبة 16.5% فقط

[1] لمرجع السابق، ص207.

ونلاحظ تفاوت في نسب التشغيل بين الإناث والذكور إذ نلاحظ أن أغلبية المشتغلين من حاملي الشهادات العليا والمتوسطة هم من الإناث.

ثانيا: خصائص سوق العمل في الجزائر

يتميز سوق العمل الجزائري بعدة خصائص نوجزها كالآتي:[1]

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف؛
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؛
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار؛
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات؛
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
- ترجيح النشاط التجاري على حساب الاستثمار المنتج المُولّد لمناصب الشغل؛
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور؛
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات؛
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات؛
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من مشكلة البطالة، وذلك بسبب الظروف التي مرت بها خلال الفترة الاستعمارية وكذا فترة التسعينيات، ولاتزال الجزائر تعاني من البطالة نظرا لتزايد السكان المستمر وغيرها من الأسباب.

الفرع الأول: ظهور البطالة في الجزائر

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية،

[1] سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموح**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة باتنة الجزائر، 2012، ص77.

حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من21.4% في سنة 1987 إلى 28.1% سنة 1995 ليبلغ 30% سنة 1999 هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة.[1]

ولم تسجل هذه النسبة أي تحسن إلا بعد مطلع الألفينيات والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1984-2017)

الجدول رقم(2-8): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1984-2017)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المعدل	8.7	9.7	11.14	21.4	23.3	18.1	19.7	21.2	23.8
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المعدل	23.2	24.36	28.1	27.99	26.41	28.13	29.3	28.89	27.3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	25.66	23.72	17.65	15.25	12.27	13.79	11.33	10.17	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
المعدل	9.96	10.97	9.83	10.6	11.2	10.5	11.7		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

الفرع الثاني: خصائص البطالة في الجزائر

من خصائص ومظاهر البطالة في الجزائر نذكر الآتي:[2]

1. ارتفاع بطالة الريف على الرغم من السياسات المنتهجة، كالمخطط الوطني للتنمية الريفية لسنة 2001؛
2. أكثر من 69 %من البطالين لم يسبق لهم العمل، وأكبر شريحة تعاني من البطالة هي شريحة الشباب، وأكبر نسبة بطالة لدى الذكور؛

[1] بوزار صفية، **فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، مدخلة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8-9ديسمبر2014، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص556.

[2] سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13 العدد2، ديسمبر2016، ص66.

3. بطالة طويلة المدة مزمنة، وبطالة المتعلمين.

الفرع الثالث: أسباب البطالة في الجزائر

ساهمت الكثير من الأسباب في تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر، والتي يمكن تقسيمها إلى أسباب خارجة عن إرادة الدولة أو الحكومة، وأسباب ساهمت فيها الدولة نتيجة إتباعها سياسة تنموية وأثرت بدورها على سياسة التشغيل.

1. الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة:

وهي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال أبعاد مستوياتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ومن بين هذه الأسباب ما يلي:[1]

أ. يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على إنتاج وتقدير المحروقات بنسبة 96% فانخفاض سعر البترول بشكل متواصل خلال فترة الثمانينات من حوالي 35$ للبرميل سنة 1980 إلى 15$ للبرميل عام 1986 مما أدى إلى تدهور اقتصادي وجر معه تدهور اجتماعي نتيجة سياسات تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي الذي أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية، ومن ثم تقلص مناصب العمل الجديدة، وقد أثر هذا الوضع على حجم التجارة الخارجية، فانخفاض حصة الصادرات كان لها آثار سلبية على مستوى الدخل والعمالة، خاصة في قطاعات التصدير والأنشطة المرتبطة بها.

ب. أدت ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى إلى تناقص واردات الدول النامية ومنها الجزائر.

ج. تعتبر سنة 1980 سنة الأساس فانخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي، أي الدولار أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي، وبالتالي تقيد قدرتها على الاستيراد بتلك العملات، والذي يتبعه انكماش في دعم الواردات من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية، فهذا الانخفاض في الكميات المستوردة له تأثير سلبي على مستوى الإنتاج والعملة في المؤسسات التي تستورد مستلزماتها من الخارج.

د. أثر النمو الديمغرافي المتسارع في الجزائر بين الفترة 62-85، حيث تضاعف عدد السكان بثلاث مرات مسجلا زيادة بنسبة 3%، وتناقصت هذه النسبة في السنوات اللاحقة، حيث بلغت في 1998 نسبة 1.52% و 1.43 % سنة 2000 ، فالزيادة السكانية حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطين من 30495.52 نسمة سنة 1977 إلى 8326000 شخص سنة 1998 فهذه الزيادة في عدد

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص51-54.

السكان أصبحت تشكل مشكلة لا يمكن التحكم فيها خاصة مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص الأعداد المتزايدة من العاطلين.[1]

2. الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية

تشمل العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها، وتؤثر عليها بشكل أو بآخر وتتعلق في مجملها بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية والتوزيع السكاني الذي يرتكز في مناطق الشمال، مما أحدث اختلالًا في التوازنات الجهوية، وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق، ومن بين هذه العوامل نجد أيضا الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة وسوف نتطرق اليها كالآتي:[2]

أ. عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة. مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في جل الدول النامية. وهكذا ابتعدت عن عدم الملائمة مما يحول دون توافق العرض مع الطلب و يرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.

وقد سعت الجزائر خلال الخمس السنوات الأخيرة إلى تطبيق استراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة والتوجه إلى نظام ليسانس– ماستر–دكتوراه، في التكوين بجانبيه الأكاديمي والتطبيقي. وهو ما يوفر ارتباطا و انسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته من جهة، ومع التطورات على المستوى الجهوي والدولي في الموضوع من جهة أخرى لإحداث تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية، خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.

ب. البعد المكاني للسياسة السكانية: مما لاشك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة. وما لاشك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة. وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى. وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة.

[1] التقرير الوطني في التنمية البشرية 2000، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص ص68–69.

[2] ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص254– 255.

ج. الاختلالات الهيكلية: تعود مشكلة التشغيل والبطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات من القرن الماضي وما قبلها، وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة. فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاث عناصر أساسية وهي:

- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعان إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة. ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.
- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات منذ سنوات، خصوصا أن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة مما يمكن من التخلص من حالة البطالة والعطل نتيجة لسوء تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع. فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت رؤوس الأموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.
- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرجين، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.

المطلب الثالث: آليات سياسة التشغيل في الجزائر

مع تزايد النمو السكاني والفئة النشطة في الجزائر وتزايد الطلب على العمل، كان لابد من الدولة أن تتخذ بعض الإجراءات لتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل لاحتواء الفئة النشيطة، وفي هذا الإطار أقامت عدة برامج ووكالات منها:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

أنشأت هذه الوكالة سنة 1996وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب البطال البالغ من العمر بين19-35 سنة والذين لديهم فكرة مشروع تمكنهم من انشاء مؤسسة، كما تعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، من أجل مراقبة ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب. ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لعملية النشاطات الحكومة. وتتمتع هذه الوكالة

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .في حين يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة. ويمكن إنشاء فرع جهوي أو محلي بناءًا على قرار مجلسها التوجيهي.[1]

تتمثل نشاطات الوكالة اساسا في:[2]

- دعم وتوجيه الشباب على خلق مشاريع ومصاحبتهم في تحقيقها؛
- إنشاء بنك المشاريع لتوفير المعلومة الاقتصادية، المهنية والقانونية تحت تصرف الشباب المقاول؛
- توفير مختلف أشكال التكوين الذي يحتاجها الشباب من أجل إنجاح مشاريعهم.

والجدول التالي يوضح حصيلة الوكالة منذ2001إلى2014

الجدول رقم(2-9): حصيلة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المشاريع	7279	7087	5664	6691	10549	8645	8102
المناصب	20152	19631	14771	19077	30376	24500	22685
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المشاريع	10634	20848	22641	42832	65812	43039	40856
المناصب	31418	57812	60132	92682	129203	96233	69717

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني لتأمين على البطالة

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة العمومي ونقص التشغيل وزيادة الطلب على العمل، والتقليص المتزايد للعاملين مضافًا إليها البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني

[1] اعميري خالد، **أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015، ص50.

[2] مدلس شكري، غالم عبد الله، **مساهمة سياسة الشغل في تحقيق تشغيلية الموارد البشرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد12(1) جوان2015، ص417.

إلى3% أي 7580 منصب عمل الفترة من سبتمبر 1993 إلى سبتمبر1994 مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.[1]

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94 -188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.[2]

كما كلف الصندوق بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 06 ديسمبر2003 تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى50 سنة.[3]

حيث قام هذا الصندوق منذ بداية عمله إلى غاية سنة 2004 بما يلي:[4]

- منح تعويض البطالة ل 189830عاملا مسرحا من مجموع 201505 مسجلا إلى غاية 2006؛
- إعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن، بحيث تم تكوين 11583 بطال من طرف مستشارين متخصصين؛
- مرافقة2311 بطال في إحداث مؤسساتهم المصغرة؛
- تمكين 12780 بطال من متابعة تكوينهم لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

والجدول التالي يبرز عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكذا فرص العمل المستحدثة خلال الفترة 2004-2013.

---

[1] عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010، ص64.

[2] زلاسي رياض، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي18-19 أفريل 2012، ص9.

[3] مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 -16 نوفمبر 2011 ، ص15.

[4] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص 231.

الجدول رقم(2-10): حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة (2004-2013)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
المشاريع	13	1901	2236	2574	2429
المناصب	34	5159	6078	6949	5781
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
المشاريع	4221	7465	18940	34801	21412
المناصب	9574	15804	35953	59125	41786

Source: office national des statistiques, l'Algérie en quelque chiffre, résultats2013-2011Edition 2014, n. 44. P14.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية1 ديسمبر2003 ، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكل البطالة فهو بذلك موجه للفئة البطالة، أو أولائك الذين يمارسون عملا مؤقتا غير مضمون، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع والخدمات. ولقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999 ويتراوح القرض المصغر بين 50.000 دج و 350.000 دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر.[1]

ووفرت هذه الوكالة مناصب شغل عديدة كما قامت بتمويل عدة مشاريع، حيث قدر إجمالي مناصب الشغل الموفرة من تاريخ تأسيسها إلى غاية 31-12-2017 حوالي 1240741 منصب شغل، والجدول التالي يوضح ذلك خلال المدة 2005-2012.

الجدول رقم(2-11): حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2005-2012)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المناصب	4994	38325	64171	127380	218421	295587	456917	677412
المساهمة في التشغيل(%)	0.06	0.43	0.75	01.39	02.31	03.04	04.76	06.66

المصدر: بوزار صفية، مرجع سبق ذكره، ص560.

الفرع الرابع: عقود ما قبل التشغيل

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا وهو موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة. دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم402-98 المؤرخ

[1] بوزار صفية، مرجع سبق ذكره، ص560.

في02-12-1998 وهو برنامج يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال إمكانية الحصول على فرص اكتساب تجربة مهنية من خلال إبرام عقد ما قبل التشغيل، وهو ما يساعدهم على الإدماج المهني النهائي لدى أصحاب العمل والمتمثلون في كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة. في إطار هذا البرنامج تتكفل الدولة بالأجور الأساسية وتكاليف التأمين الاجتماعي للمدمجين طيلة مدة العقد، ويمكن للمستفيد الاستفادة من علاوات العمل ويمكن أن تصل مدة عقد ما قبل التشغيل إلى سنتين.[1]

الجدول التالي يوضح مدى مساهمة عقود ما قبل التشغيل في توفير مناصب الشغل.

الجدول رقم(2-12) عدد مناصب الشغل المستحدثة في اطار عقود ما قبل التشغيل خلال الفترة (1999-2009)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المناصب	14006	11543	6614	4683	4805	52172
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	
المناصب	48718	41375	62382	55977	21929	

Source: Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, septembre 2010, P 38.

الفرع الخامس: جهاز الإدماج المهني

يتعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني الذي صادقت عليه الحكومة ونشر في الجريدة الرسمية، في شكل مرسوم تنفيذي تحت رقم08-126مؤرخ في 19-04-2008 هذا الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة يهدف إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة، أي الذين يبحثون عن أول عمل لهم[2]، وهم موزعون على ثلاث فئات:[3]

الفئة الأولى: الشباب خريجي التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، وتكون صيغة العقد هي عقود إدماج حاملي الشهادات(CID).

الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية، كمراكز التكوين المهني أو الذين تابعو تربصا تمهينيا، وتكون صيغة العقد هي عقود الادماج المهني(CIP).

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل، وتكون صيغة العقد عقود التكوين والإدماج خاص للفئات غير المؤهلة(CFI).

[1] فكراشة سفيان، **التشغيل في الجزائر والسياسات المنتهجة للحد من البطالة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الخامس، ص249.

[2] زين العابدين معو، **مبروك ساحلي، سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11 جوان2014، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص152.

[3] المادة2 والمادة 3، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد22، المؤرخ في30افريل2008، ص20.

وساهم هذا الجهاز في خلق فرص عمل كما هو موضح في الجدول التالي للسنتين2010 و2011

الجدول رقم(2-13): مناصب الشغل المستحدثة من طرف جهاز الإدماج المهني لسنتي 2010و2011.

DAIP	CID	CIP	CFI	المجموع	نسبة مساهمة الجهاز في التشغيل الكلي(%)
2010	99696	85220	88225	273141	2.81
2011	269746	226284	164780	660810	6.88

المصدر: محمد دحماني ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص221.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل

كما ذكرنا سابقا أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار متعددة على البلدان المضيفة خاصة التشغيل، إذ يعمل على توفير مناصب الشغل وتنشيط سوق العمل في البلد، كما يعمل على تطوير المهارات الإنتاجية للعنصر البشري، ولكن في المقابل ربما يكون الأثر سلبيا على البلد المضيف وعلى التشغيل فيها بصفة خاصة وهذا يكون حسب الاستراتيجية المنتهجة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات وكذا حسب النشاط المستثمر فيه، فبعض النشاطات تحتاج إلى استعمال مكثف رأس المال وبعضها إلى عمالة أكثر وهذه الأخير هي التي تساهم في التقليل من حدة البطالة في البلد وتنتفع منها الدولة في رفع مستويات التشغيل لديها. ومن هنا سوف نتطرق إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على التشغيل في البلد المضيف، ويكون هذا التأثير مرتبط بالاستراتيجية المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في الدخول إلى هذه البلدان، ويرتبط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل بشكل مباشر بمجموعة من العوامل.

الفرع الأول: شكل الدخول إلى السوق وحجم المشروع

يعتبر شكل الدخول إلى السوق من أهم العوامل المؤثرة على قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على استحداث فرص عمل بالدول المضيفة، فوجود المؤسسات الأجنبية بهذه الدول يأخذ عدة صور تتمثل في إنشاء مشروعات جديدة أو شراء مشروعات قائمة، ولكل شكل من هذه الأشكال تأثير على حجم التشغيل كالآتي:[1]

1. **إنشاء مشروعات جديدة:** إن الوحدات الإنتاجية المقامة بشكل كامل تساهم في القضاء على البطالة وزيادة أو خلق كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور العمال الجدد والتي ستضخ في دورة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى كتلة نقدية أخرى ستضخها الشركات المتعددة الجنسيات إلى خزينة البلد المضيف في شكل إشتراكات الضمان الاجتماعي وغيرها.
2. **شراء مشروعات قائمة:** يقوم هذا الشكل بزيادة الطاقة الإنتاجية بنسب أقل من الشكل الأول وكذا بالنسبة لفرص العمل، فهذا الشكل يعمل على المحافظة على نفس العمالة مع تدريبهم وتأهيلهم بهدف رفع قدراتهم الإنتاجية مع رفع أجورهم، مما يعود بالفائدة على العمال وعلى الاقتصاد الوطني ككل، أو يتم إضافة إلى التأهيل خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة.

[1] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص248.

تتجسد علاقة حجم المشروع بالتشغيل من خلال تميز الشركات المتعددة الجنسيات بالحجم الكبير. الأمر الذي يساهم في تعظيم قدراتها الاستيعابية ليس فقط للمعدات والآلات وإنما للقوى البشرية بمختلف أشكالها أيضا، كما يمكن لهذه الشركات التوسيع في نشاطها من خلال تكثيف استخدام العمالة المتاحة دون الحاجة إلى عمالة إضافية، إلا أنه من الممكن أن تحسن من مستوى التشغيل في الأجل الطويل وذلك من خلال إعادة استثمار أرباحها وخلق طاقة انتاجية جديدة.[1]

الفرع الثاني: توطن الاستثمار

تتأثر القدرة التشغيلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالموقع الذي يتوطن فيه هذا الاستثمار في الدولة المضيفة، أي مكان إقامة المشروع الاستثماري، حيث أنه إذا تم اختيار منطقة صناعية مزدحمة والتي تتسم بالأجور المرتفعة نظرا لما تتطلبه طبيعة المنطقة والمشروع من عمالة ماهرة ومدربة وذات خبرات معينة، بالإضافة إلى الحاجة إلى القرب من الأسواق مما يترتب عليه توفير فرص عمل أقل، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة فرصة العمل بهذه المناطق، في حين نجد العكس في حالة ما إذا أراد المستثمر الأجنبي توطين مشروعه الاستثماري بالمناطق الأقل تقدما والتي تتسم بانخفاض معدلات الأجور فيها نظرا لانخفاض مهارة العمالة التي يتطلبها نوع النشاط الاستثماري، مما يترتب عليه توفير المزيد من فرص العمل، مع العلم أن اختيار المستثمر للمكان الذي يتوطن فيه المشروع الاستثماري يتوقف على ظروف سوق العمل، الاتحادات والنقابات العمالية، القوانين التي تؤثر على سعر عنصر العمل، نوع النشاط الذي تمارسه هذه الشركات وما يتطلبه من مهارات معينة والقرب من أسواق معينة.[2]

حسب الدراسة التي قامت بها OCDEعام 2008 في بعض الدول المتقدمة (ألمانيا، انجلترا، البرتغال)و دولتين ناشئتين(أندونيسيا والبرازيل) وجدت أن:[3]

- الشركات الأجنبية توظف ضعف ما توظفه الشركات المحلية؛
- الأجور التي تدفعها الشركات المتعددة الجنسيات تفوق50% أجور الشركات المحلية؛
- الفرق في مستوى الإنتاجية بين الشركات المحلية والأجنبية يفوق الفرق في الأجور.

المطلب الثاني: الاثر غير المباشر للاستثمار الاجنبي المباشر على التشغيل

تعمل الدول على توفير الجو المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بهدف الاستفادة من ميزاته وخاصة توفير مناصب شغل وعليه فالاستثمار الأجنبي يأثر على مستوى التشغيل بالبلد المضيف بطريقة غير مباشرة.

[1] المرجع السابق، ص249.

[2] المرجع السابق، ص ص250-251.

[3] OCDE :**L'impact de l'investissement Direct Etranger sur les salaires et les conditions de travail**, Conférence OECD,OTT sur la Responsabilité Sociale des Entreprise, Paris,(23-24juin2008),p17.

الفرع الأول: الأثر على إجمالي الاستثمار المحلي

إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يتوقف على أيهما أكبر, أثر الإحلال(الأثر السلبي) أم أثر التكامل(الأثر الإيجابي)، وهو ما يصحبه تأثير على التشغيل، حيث إذا استطاعت الشركات المحلية الصمود و الاستمرار فإن دخول الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن يحفزها على زيادة إنتاجها وصادراتها وبالتالي النهوض بمستويات التشغيل شرط أن لا يكون النشاط كثيف الرأسمالية والتكنولوجيا، أما إذا عجزت هذه الشركات عن الصمود أمام المنافسة وكانت غير كفئة، فإنها تضطر للخروج من السوق وبالتالي فقدان العديد من الوظائف وزيادة معدلات البطالة.[1]

الفرع الثاني: الأثر على النمو الاقتصادي

أكدت العديد من الدراسات لاسيما التطبيقية بأن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدل النمو، فالاستثمار الأجنبي المباشر لابد أن يكون مكمل لأنشطة الاستثمار المحلي لا أن يحل محله، كما يجب أن يكون أكثر كفاءة وإنتاجية من الاستثمارات المحلية من خلال قدرته على تحسين استخدام الموارد المادية والبشرية مع زيادة القدرة الإنتاجية لمختلف القطاعات أو بالأحرى الأنشطة أقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية والتي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة نسبية، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي من خلال الارتباط بالأسواق العالمية وارتفاع الإنتاج المحلي بجودة عالمية بدل استيرادها من الخارج مما يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة وبالتالي خلق وتوسيع مشاريع من شأنها توفير مناصب شغل جديدة.[2]

الفرع الثالث: الايرادات العامة

تتمثل الايرادات العامة للدولة من الشركات متعددة الجنسيات في الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على مشروعاتها، فهناك علاقة طردية بينها وبين التشغيل خاصة عندما يتم إعادة استثمارها وإستخدام العوائد في إقامة مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة، الأمر الذي يولد مناصب شغل إضافية، لكن الواقع يشير عكس ذلك نظرا لما تتمتع به المشروعات الأجنبية من إعفاءات جمركية ضخمة بهدف تحفيز المستثمر وجلبه مما يؤدي إلى انخفاض الضرائب وبالتالي انخفاض فرص العمل المتوقع إحداثها.[3]

الفرع الرابع: الأثر على المنافسة

نتيجة الإمكانيات التكنولوجية والمالية والتسويقية والتنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية فإنها تفرض منافسة غير متكافئة مع الشركات المحلية مما يجعلها في وضع احتكاري في أسواق الدول المضيفة، الأمر الذي يدفع بالشركات المحلية إلى النزوح من الأسواق، وبالتالي فقدان وتضييع أعداد كبيرة

[1] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص252.
[2] المرجع السابق، ص253.
[3] المرجع السابق، ص253.

من مناصب العمل، وهو ما حدث مثلا في البرازيل خلال(1970-1995) حيث انسحب من السوق أزيد من 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغدية نتيجة المنافسة الشديدة التي واجهتها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

وقد يأخذ الأمر شكلا مغايرا يحفز دخول الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرين المحليين على توسيع طاقاتهم الإنتاجية وتحسين وتطوير أساليبهم التصنيعية والتسويقية ومواكبة التطورات التكنولوجية المستخدمة وكذا تنمية مهارات اليد العاملة والمحافظة على مناصب العمل واستحداث مناصب عمل جديدة.[2]

[1] عبد السلام ابو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، مصر،1991، ص208.
[2] عائشة عميش، مرجع سبق ذكره، ص253.

خلاصة الفصل

مع التزايد المستمر لعدد السكان عبر العالم والزيادة في الطلب على العمل أصبحت معظم الدول تواجه مشكلة عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وانتشرت البطالة عبر العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ولأن انتشار البطالة تصحبه عدة سلبيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تسعى كل دولة إلى التخفيض من معدلاتها والتقليل منها وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة وتوسيع النشاطات الإنتاجية والاقتصادية.

يعتبر التشغيل عنصر مساهم في التنمية الاقتصادية وعليه تطمح كل دولة إلى تحقيق أكبر معدلات من التشغيل في مختلف النشاطات الاقتصادية تجارية كانت أو صناعية أو غيرها من النشاطات الاقتصادية، ولتحقيق التشغيل الأمثل يجب خلق نوع من التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل وعرض العمل يكون من طرف الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط العمل والطلب على العمل يكون من طرف المؤسسات التي تحتاج إلى خدمة العمل، أو يمكن أن يكون أيضا خارج المؤسسات كالعمل للحساب الشخصي ولكن يكون في فائدة المجتمع والاقتصاد ككل.

إن وضع التشغيل في الجزائر خاصة أثناء فترة التسعينيات كان متدهورا بسبب ى الفترة الصعبة التي مرت بها وبالتالي انتشرت البطالة وانتشر كل ما يصاحبها من سلبياتها في سبيل التقليل البطالة وزياد معدلات التشغيل ومجابهة النمو السكاني المتزايد خاصة الفئة النشطة منها قامت الدولة بانتهاج مجموعة من البرامج وأنشأت مجموعة من الوكالات.

الفصل الثالث:

نمذجة ظاهرة

التشغيل خلال الفترة

(1985-2016)

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم آليات تكامل اقتصاديات دول العالم في ظل اتساع مظاهر العولمة الاقتصادية، وقد عملت الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة على جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما يترتب هذه الأخيرة من آثار مباشرة وغير مباشرة على التشغيل.

ولقد قامت الجزائر بتقديم مختلف الحوافز والتسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثار إيجابية على التشغيل فهو يسمح بتوفير فرص العمل، وعلاج مشكلة البطالة وذلك بهدف النهوض بمستويات التشغيل.

ونظرا للآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر قمنا بدراسة الأثر خلال الفترة (1985-2016) ضمن هذا الفصل وذلك وفق ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)؛

المبحث الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط؛

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)

ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وخلق فرص العمل من جهة أخرى، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة(1985-2016) ثم نتطرق إلى المشاريع المصرح بها، إضافة إلى أهم القطاعات المستثمر فيها، والدول المستثمرة في الجزائر، وأخيرا نتناول تطور التشغيل في الجزائر.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تذبذبات حادة خلال الفترة(1985-2016)، وسنحاول في هذا المطلب عرض حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وكذا المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2016).

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1985-2016)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا ملحوظا، فالجزائر أصبحت من الدول التي تسعى جاهدة من أجل تحسين مناخها الاستثماري وذلك من خلال قيامها بسن القوانين والتشريعات ومنح الحوافز والضمانات التي تعتبر من أهم الشروط الجاذبة للمستثمرين الأجانب.

وعليه يمكن عرض وتوضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1985-2016) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1985-2016)

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
1985	0.4	1996	270	2007	1662
1986	5.3	1997	260	2008	2632.1
1987	3.7	1998	606.6	2009	2746.2
1988	13.0	1999	291.6	2010	2300.2
1989	12.1	2000	280.1	2011	2580
1990	40.0	2001	1107.9	2012	3052.3
1991	80.0	2002	1065.0	2013	26611
1992	30.0	2003	632 .0	2014	1488
1993	90*	2004	882.0	2015	1579
1994	150*	2005	1081	2016	1648
1995	210*	2006	1795		

*تم حسابها بطريقة المتوسط الحسابي.

المصدر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2017.

•Kaci Chaouch Titem: **Les Facteurs D'attractivité Des Investissements Directs Etrangers en Algérie: Aperçu Comparatif aux autres pays du Maghreb,** Mémoire en vue del'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, option Monnaie -FinanceBanque, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Algérie, 2012, p:94**.**

•Haid Zahia: **La Politique D'attractivité Des IDE En Algérie Cas De La Banque BNP**Mémoire En Vue D'obtention Du Diplôme De Magistère Sciences Economiques, OptionFinance International, Université Abou-Bakr Belkiad, Tlemcen, Algérie, 2012, P:86.

الشكل رقم(3-1):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1985-2016)

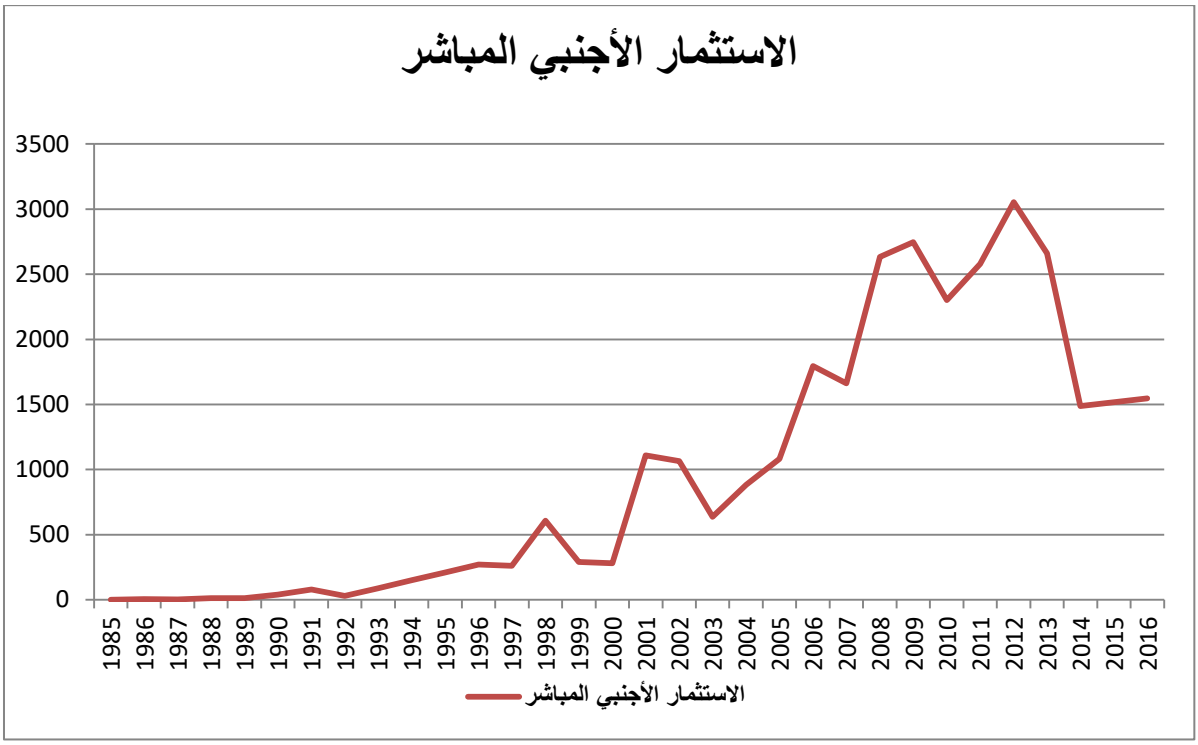

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

الجدول رقم(3-2): إحصائيات متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(1985-2016)

عدد المتغيرات	32
المتوسط	976.8938
الانحراف المعياري	1002.50091
أصغر قيمة	0.40
أكبر قيمة	3052.30
معامل الاختلاف(%)	102.62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.21

يتبين من قيم المتغير (X) والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر أن القيمة الحقيقية خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أصغر قيمة بلغت (0.40) سنة 1985، وأعلى قيمة قدرت ب(3052.30) سنة 2012 بمتوسط حسابي بلغ(976.89) وانحراف معياري قدره(1002.5) وعليه فإن درجة التقلب (102.62%) تدل على تذبذب جد كبير في قيم سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المصرح بها خلال الفترة(2002-2016)

وفقا لإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه تم إنجاز مشاريع استثمارية قليلة خلال السنوات الأخيرة، والجدول والشكل المواليين يوضحان عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة ونسبتها من مجمل المشاريع المنجزة خلال الفترة (2002 -2016).

الجدول رقم (3-3):مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خلال الفترة (2002-2016)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

البيان	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%
الاستثمار الأجنبي المباشر	822	1%	2216699	17%

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات 2017.

الشكل رقم(3-2):مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خلال الفترة (2002-2016)

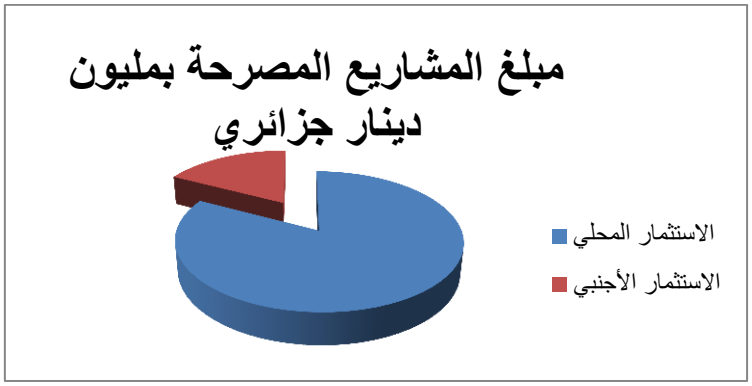

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-3).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) والذي يوضح عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة والمصرح بها خلال الفترة الممتدة من2002 إلى 2016 بأن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمصرح بها قدرت بحوال822 مشروع استثماري بحيث بلغت قيمتها 2216699 مليون دينار جزائري أي بنسبة 17% من مجمل الاستثمارات.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وأهم الدولة المستثمرة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم القطاعات الاقتصادية التي تمركز فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والتي فضلها المستثمرون الأجانب عن غيرها من القطاعات وكذا الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2016.

الفرع الأول: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2002-2016)

لقد توزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي ويتضح ذلك من خلال الجدول والشكل المواليين.

الجدول رقم(3-4): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2016) (الوحدة: مليون دينار جزائري)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%
الزراعة	14	1,70%	4373	0,20%
البناء	137	16 ,67%	77661	3,50%
الصناعة	495	60,22%	1783922	80,48%
الصحة	6	0,73%	13572	0,61%
النقل	25	3,04%	14820	0,67%
السياحة	14	1,70%	113772	5,13%
الخدمات	130	15,82%	119139	5,37%
الاتصالات	1	0 ,12%	89441	4,03%
المجموع	822	100%	2216699	100%

المصدر: المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2017.

الشكل رقم (3-3): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

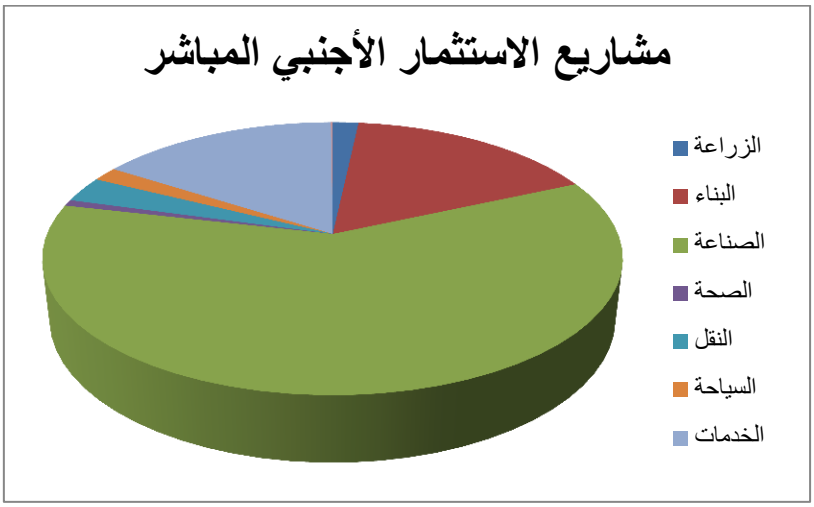

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(3-4).

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمركزت في قطاع الصناعة حيث تحصلت على نسبة 60.22%من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقطاع الاتصالات تحصل على نسبة جد ضئيلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث قدرت نسبته ب0.12% فقط.

الفرع الثاني: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

إن المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، متعددة سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد يصنف بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات.

ويمكن توضيح أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2016) في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2002-2016)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

المصدر	التدفقات
الصين	428.03
الإمارات	110.0
إيطاليا	231.7
سنغافورا	3,151.4
إسبانيا	15.3
فرنسا	59.1
مصر	159.8
ألمانيا	185.3
كوريا الجنوبية	63.0
سويسرا	15.3
بلجيكا	2.0
السويد	1.5
أخرى	6.8
مجموع	7,429.2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: نشرة ضمان الاستثمار لسنة 2017.

من الجدول نلاحظ أن الدول المستمرة في الجزائر لم تكن من قارة أو إقليم واحد فهناك دول أسيوية وكذا أوروبية، والدولة الأكثر استثمارا في الجزائر خلال الفترة (2002-2016) هي دولة سنغافورا حيث استثمرت بحوالي 3,151.4 مليون دينار جزائري.

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر

سوف نعرض في هذا المطلب تطور التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم نعرض مقدار مناصب الشغل الموفرة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الأول: تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)

بالزيادة المستمرة لعدد السكان في الجزائر تسعى الدولة إلى تحقيق التوازن ما بين الزيادة في عدد طالبي الشغل ومناصب الشغل، وسوف نعرض تطور التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة من الجدول والرسم البياني.

الجدول رقم (3-6): حصيلة التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1985-2016)

(الوحدة: مليون شخص)

السنوات	حجم التشغيل	السنوات	حجم التشغيل	السنوات	حجم التشغيل
1985	5.36	1996	6.01	2007	8.59
1986	5.37	1997	5.70	2008	9.14
1987	4.13	1998	5.99	2009	9.47
1988	4.11	1999	6.08	2010	9.73
1989	4.43	2000	6.17	2011	9.59
1990	4.51	2001	6.22	2012	10.17
1991	4.53	2002	6.41	2013	10.77
1992	4.57	2003	6.68	2014	10.56
1993	5.04	2004	7.79	2015	10.59
1994	5.15	2005	8.04	2016	10.84
1995	5.38	2006	8.86		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءONS.

الشكل رقم(3-4): حصيلة التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1985-2016)

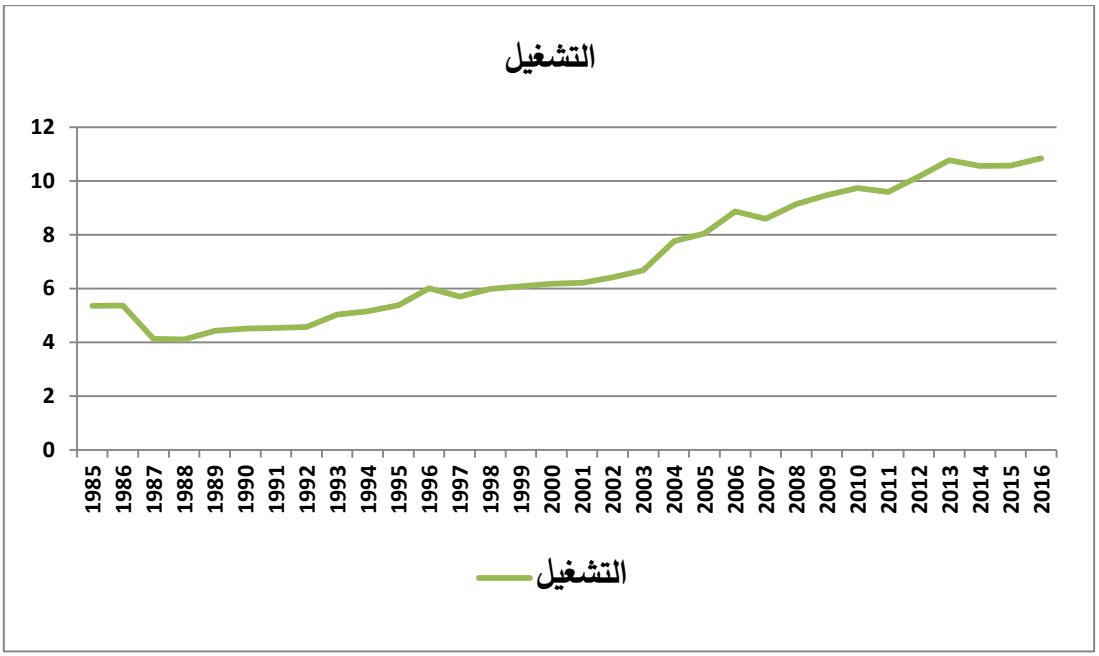

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

الجدول رقم(3-7): إحصائيات متعلقة بالتشغيل خلال الفترة (1985-2016)

عدد المتغيرات	32
المتوسط	7.0667
الانحراف المعياري	2.27153
أصغر قيمة	4.11
أكبر قيمة	10.85
معامل الاختلاف(%)	32.14

المصدر: من إعداد الطالبتين.

يتبين من قيم المتغير **(Y)** والمتمثل في التشغيل، أن القيمة الحقيقية خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أصغر قيمة بلغت (4.11) سنة 1985، وأعلى قيمة قدرت ب(10.85) سنة 2016، بمتوسط حسابي بلغ(7.066) وانحراف معياري قدره(2.27) وعليه فإن درجة التقلب (32.14%) تدل على تذبذب ضعيف في قيم سلسلة التشغيل.

الفرع الثاني: حصيلة التشغيل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2016)

إن المشاريع المقامة من طرف المستثمر الأجنبي سواء بالشراكة أو المملوكة بالكامل تحتاج إلى يد عاملة وتختلف نسبة اليد العاملة المشغلة من مشروع إلى آخر، والجدول التالي يوضح عدد مناصب الشغل الموفرة من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(3-8): حصيلة التشغيل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2016)

البيان	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار الأجنبي المباشر	822	1%	2216699	17%	119525	10%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادراتANDI.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفرت 119525 منصب شغل على مستوى البلد بنسبة 10%من مناصب الشغل الإجمالية وهي نسبة ضعيفة نوعا ما.

الفرع الثالث: توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية

سوف نتعرف في هذا الفرع على توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم(3-9) توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2016)

القطاع	عدد مناصب الشغل	%
الزراعة	618	0.52%
البناء	23040	19.28%
الصناعة	70793	59.23%
الصحة	2196	1.84%
النقل	1727	1.44%
السياحة	6309	5.28%
الخدمات	13342	11.16%
الاتصالات	1500	1.25%
المجموع	119525	100%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

الشكل رقم (3-5): توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2016).

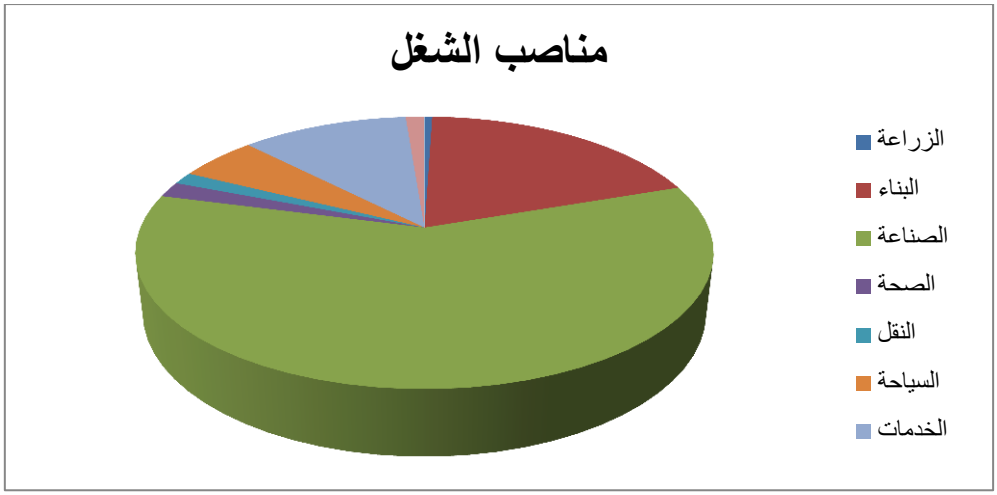

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-9).

من الشكل أعلاه يتضح أن القطاع الذي استحوذ على أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية هو الذي وفر أكبر قدر من مناصب الشغل، ونلاحظ كذلك أنه وعلى الرغم من النسبة الضعيفة التي تحصل عليه قطاع الاتصالات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنه وفر مناصب شغل قدرت ب 1500 منصب شغل.

المبحث الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط

تعتمد نماذج الانحدار على مقاييس العلاقة وتضفي عليها معنى أكثر عمقا في دراسة الظواهر المختلفة, وذلك بالوصول إلى معادلات يمكن استخدامها في حالات التقدير والتنبؤ، لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الانحدار وأهداف تحليله، ثم نتطرق إلى نموذج الانحدار الخطي البسيط وخطواته.

المطلب الأول: الانحدار وأهداف تحليله

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف الانحدار الذي يعتبر من أهم الأدوات التي يتم من خلالها معرفة العلاقة بين المتغيرات، ثم نتناول أهداف تحليله.

الفرع الأول: تعريف الانحدار

الانحدار هو دراسة اعتماد المتغير التابع على المستقل أو أكثر, وذلك لتقدير قيمة المتغير التابع من خلال الإفادة من البيانات المتاحة التي تقدمها قيم المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة.

يؤكد هذا التعريف على أن نموذج الانحدار لا يكتفي بإيضاح العلاقة فقط, بل يسعى لكشف الاعتماد بين المتغيرين أي أن أحدهما يؤثر في الآخر.

الفرع الثاني: أهداف تحليل الانحدار

يمكن القول أن الانحدار يسعى إلى تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف التالية:

- الوصف: من خلال تحديد شكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة.
- التقدير: من خلال تحديد أي المتغيرات المستقلة كان ذا أثر أكبر في قيم المتغير التابع.
- التنبؤ: تمهد المعطيات التي تقدمها قيم المتغير أو المتغيرات المستقلة للوصول إلى قيم المعلمات التي تستخدم في معادلة التنبؤ بقيم المتغير التابع للظاهرة محل الدراسة.
- التحكم: وهو الإفادة من الأهداف السابقة في تعديل قيم المتغير المستقل بالزيادة أو النقصان, بالشكل الذي يحقق الهدف المنشود في قيم المتغير التابع.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط وخطواته

سنتطرق في هذا المطلب إلى نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في تقدير النموذج القياسي, ثم نحاول التطرق إلى خطوات هذا النموذج.

الفرع الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط

يتناول هذا النوع من النماذج العلاقة بين متغير واحد تابع(y) ومتغير واحد مستقل (x), و يأخذ نموذج الانحدار الخطي البسيط الشكل التالي:[1]

$$Y=\alpha+\beta x+e$$

[1] أسامة ربيع أمين، **التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج Spss**، القاهرة، مصر، 2008، ص103.

حيث:

(y):المتغير التابع؛

(x):المتغير المستقل؛

(α):ثابت النموذج و هي نقطة التقاطع مع المحور العمودي؛

(β):ميل خط الانحدار؛

(e):الخطأ العشوائي.

ويمكن الحصول على قيمα وβ دون رسم خط الانحدار، باستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال الصيغ الرياضية التالية:

$$\alpha = \overline{Y} - \beta \overline{X} \qquad \beta = \frac{\sum XY - n\overline{X}\overline{Y}}{\sum X^2 - n\overline{X}^2}$$

حيث:

$\overline{X}$:المتوسط الحسابي للمشاهدة(X)؛

$\overline{Y}$:المتوسط الحسابي للمشاهدة (Y).

<u>الفرع الثاني: خطوات تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط</u>

للحكم على صلاحية نموذج الانحدار الذي تم توفيقه للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل لابد أن تتوافر في هذا النموذج مجموعة من الشروط يمكن تقسيمها إلى:[2]

أولا: الشروط النظرية

1. اتفاق(أو منطقية) إشارات وقيم معاملات الانحدار مع الأساس النظري الذي يحكم الظاهرة محل الدراسة.

2. قبول(أو كفاية) القدرة التفسيرية للنموذج: وهي مدى قدرة المتغيرات المستقلة في النموذج على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، بمعنى أخر نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع تعزى إلى المتغيرات المستقلة.

ثانيا: الشروط الرياضية

تتضمن الشروط الرياضية ما يلي:

1. **المعنوية الكلية للنموذج:** وهي اختبار الشكل الدالي للعلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل في نموذج الانحدار باستخدام اختبار فيشر(f-test). ويقصد باختبار المعنوية الكلية، الاجابة عن السؤال التالي: هل النموذج الخطي مقبول لتمثيل العلاقة بين المتغيرات أم لا؟

[2] المرجع السابق، ص ص104-107.

2. **المعنوية الجزئية للنموذج:** وهي اختبار معنوية معامل الانحدار للمتغير المفسر وثابت الانحدار كل على حدى، وذلك من خلال اختبار ستودنت(t-test).

3. **مدى توافر شروط الطريقة المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار:** تعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) أشهر الطرق المستخدمة، وتتمثل أهم شروط هذه الطريقة فيما يلي:

أ. اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

حتى يمكن استخدام كل من (F-test) و(t-test)، عند اختبار المعنوية الكلية أو الجزئية لنموذج الانحدار، يلزم توافر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي. وللإشارة فإن التقيد بهذا الشرط يكون في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة التي يزيد حجمها عن 30 مشاهدة فيمكن التخلي عنه وفقا لنظرية النهاية المركزية حيث تؤول التوزيعات الاحتمالية إلى التوزيع الطبيعي.

ب. عدم الارتباط الذاتي بين البواقي

تعود أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار إلى أن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة تباين الخطأ مقدرة بأقل من قيمته الحقيقية، وبالتالي فإن قيم إحصاءات الاختبارات التي تعتمد على هذا التباين مثل (t) و(F) و(R^2) تكون أكبر من قيمها الحقيقية، مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته.

ج. اختبار التجانس(ثبات التباين)

يترتب عن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار نفس الآثار في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة، مما يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية بناء نموذج الانحدار البسيط الذي سوف نعتمده في دراستنا، والاختبارات الضرورية لذلك.

المطلب الأول: تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

قبل إدخال البيانات المتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل خلال الفترة (1985-2016) في برنامج Spss.21 يجب ترميز المتغيرات كما يلي:

X: الاستثمار الأجنبي المباشر(المتغير المستقل)؛

Y: التشغيل (المتغير التابع).

وكانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (3-10): معاملات الانحدار الخطي البسيط

النموذج	قيمة الثابت		المعاملات المعيارية	قيمة tالمحسوبة لمعاملات النموذج	القيم الاحتمالية
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل بيتا		
1(الثابت)	5.073	0.249	-	20.334	0.000
X	0.002	000	9.01	11.360	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.21.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج صيغة نموذج الانحدار الخطي البسيط التالية:

Y=5.070+0.002x

الفرع الأول: الشروط النظرية

أولا: اتفاق (أو منطقية) إشارات وقيم معاملات الانحدار

نلاحظ أنه لا يوجد تعارض بين الشروط النظرية للظاهرة محل الدراسة ونتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، حيث تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.

ثانيا: القدرة التفسيرية للنموذج

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد(R^2) أو من الأحسن معامل التحديد المعدل($\overline{R}^2$) وهو الأكثر دقة والمدرج ضمن الجدول التالي.

الجدول رقم (3-11): معامل التحديد وإحصاءة اختبار داربن واتسون

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$	الخطأ المعياري المقدر	قيمة اختبار داربن واتسون
1	0.901	0.811	0.805	1.00287	0.616

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.21

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) والذي يوضح معامل التحديد وإحصاءة اختبار داربن واتسون أن معامل التحديد المعدل يساوي(80.5%)، وهذا معناه أن المتغير المستقل والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر (80.5%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والمتمثل في التشغيل، والباقي(19.5%) يعزى إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: الشروط الرياضية

أولا: المعنوية الكلية للنموذج

_ الفرض العدمي (H_0): نموذج الانحدار غير معنوي؛

_ الفرض البديل (H_1): نموذج الانحدار معنوي.

والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها

الجدول رقم (3-12): تحليل التباين لنموذج الانحدار(ANOVA)

مصدر التباين في النموذج	مجموع المربعات (SS)	درجات الحرية (DF)	متوسط المربعات	(F) المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	129.782	1	129.782	130.200	0.000
الخطأ	30.173	30	1.006	-	-
الكلي	159.955	31	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.21.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-12) والذي يوضح تحليل التباين أن قيمة الاحتمال تساوي الصفر، وهي أقل من مستوى المعنوية5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الانحدار معنوي عند مستوى الدلالة 5%.

ثانيا: المعنوية الجزئية للنموذج

شكل الفروض الإحصائية

- بالنسبة ل(β_0): $H_0: \beta_0=0$ و $H_1: \beta_1 \neq 0$
- بالنسبة ل(β_1): $H_0: \beta_0 =0$ و $H_1: \beta_1 \neq 0$

وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم(3-13): اختبار معنوية معاملات الانحدار

معلمات النموذج	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصاءة اختبارات t	القيم الاحتمالية
B_0	5.073	20.334	0.000
B_1	0.002	11.360	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.21.

من خلال الجدول رقم (3-13) نجد أنه:

_ بالنسبة ل (B_0): نجد أن قيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأن هذا المعامل في نموذج الانحدار معنوي عند مستوى الدلالة 5%.

_ بالنسبة ل (B_1): نجد أن قيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأن هذا المعامل في نموذج الانحدار معنوي عند مستوى الدلالة 5%.

المطلب الثاني: شروط طريقة المربعات الصغرى العادية

للمربعات الصغرى العادية عدة شروط من بينها اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي، الاستقلال الذاتي بين البواقي، وتجانس البواقي.

الفرع الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

الفروض الإحصائية:

- الفرض العدمي(H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛
- الفرض البديل(H_1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وهناك طريقتين لدراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي .

أولا: الطريقة البيانية

من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية.

وقد كانت النتائج حسب الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-6):العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع

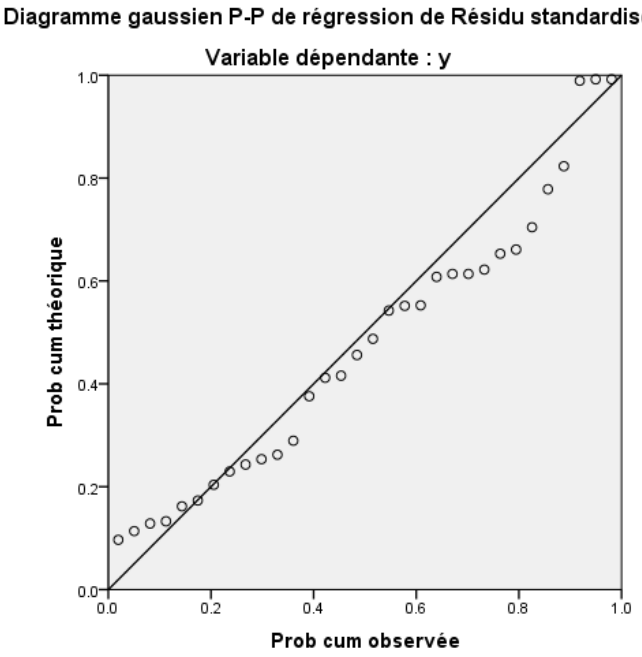

المصدر: مخرجات برنامج Spss.21.

من خلال الشكل رقم(3-6) نجد أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا (أي تتبع التوزيع الطبيعي).

ثانيا: الطريقة الحسابية

وذلك باستخدام اختبار كلومجروف-سيمنروف و اختبار ويلك شابيرو.

وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم(3-14): اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

البيان	احصاء الاختبار	درجات الحرية	قيمة الاحتمال
اختبار كلومجروف-سيمرنوف	0.150	32	0.064
اختبار ويلك- شابيرو	0.886	32	0.003

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.21.

يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة p.Value أكبر من مستوى المعنوية وفق اختبار كلومجروف- سيمرنوف، ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

<u>الفرع الثاني: الاستقلال الذاتي بين البواقي</u>

أولا: اختبار داربن واتسون لاستقلالية البواقي

- الفرض العدمي(H_0): يوجد استقلال بين البواقي؛
- الفرض البديل(H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي.

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار داربن- واتسون(DW) من خلال جدول المخرجات الخاص بمعامل التحديد المعدل وإحصاءة اختبار دربن- واتسون نجد أن قيمة (DW) تساوي 0.614 وهي تقع في منطقة رفض H_0 أي $0 < DW < d_L$ حيث D_L =1.37 ; d_U=1.50; بنسبة معنوية 0.05، و32 =n و1=k. إذا هناك ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء.

ثانيا: طرق التقدير في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

باعتبار أن هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج الخطي العام، فإن هذا الأخير يكتب على الشكل التالي:[3] $Y = X\beta + \varepsilon$ ، مع $\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + u_t \ \ |\rho| < 1$

يكتب النموذج المصحح على النحو التالي:

$$y_t - \rho y_{t-1} = \beta_0(1-\rho) + \beta_1(x_t - \rho x_{t-1}) + (\varepsilon_t - \rho\varepsilon_{t-1}) \dots\dots (1)$$

وعند استخدام شبه الفروقات، نفقد المشاهدة الأولى لكل متغير، ولتجنب ضياعها نضع:

$$y_1^* = y_1\sqrt{1-\rho^2} \quad ، \quad x_1^* = x_1\sqrt{1-\rho^2}$$

ويتم تقدير النموذج (1) بطريقة المربعات الصغرى العادية. والمشكل الأساس الذي نواجهه يتمثل في تقدير معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى. وهناك عدة طرق للتقدير منها ما يلي:[4]

الطريقة (1): تقدير ρ باستخدام إحصاءة **Durbin- Watson**، حيث: $\hat{\rho} = 1 - \widehat{DW}/2$

الطريقة (2): تقدير ρ بطريقة **Theil-Nagar** من خلال العلاقة التالية: $\hat{\rho} = \frac{n^2[1-\widehat{DW}/2]+(k+1)^2}{n^2-(k+1)^2}$

الطريقة (3): تقدير ρ بطريقة **Hildreth-Lu** من خلال الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: تحديد نوع الارتباط (+ أو -) بواسطة إحصاءة دربن-واتسون.
- نحدد مجال القيم الممكنة لمعامل الارتباط ρ، [0,1] إذا كان موجبا، و[1,0-]إذا كان سالبا. فإذا اعتبرنا أن ρ موجبا، يتم اختيار درجة سلم 0.1 أو 0.01 حتى يتم مسح المجال [0,1]. ومع كل قيمة يتم تقدير النموذج المصحح.
- نأخذ قيمة ρ التي يكون عندها مجموع مربعات البواقي أصغر ما يمكن.

ولتصحيح النموذج اتبعنا طريقة المسح كالآتي:

[3] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص101.

[4]. المرجع السابق، ص4.

الجدول رقم(3-15): يبين إحصائيات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل بعد إجراء التصحيح بطريقة المسح عند القيمة $\rho = 0.01$

$=y_t$	$=x_t$	$=\rho y_{t-1}$	$=\rho x_{t-1}$	$=y_t^* = y_t - \rho y_{t-1}$	$=x_t^* = x_t - \rho x_{t-1}$
5.36	0.4	-	-	5.35	0.399
5.37	5.3	0.0536	0.004	5.3064	0.396
4.14	3.7	0.0537	0.053	5.3163	5.247
4.11	13	0.0414	0.037	4.0986	3.663
4.43	12.1	0.0411	0.13	4.0689	12.87
4.52	40	0.0443	0.121	4.3857	11.979
4.54	80	0.0452	0.4	4.4748	39.6
4.58	30	0.0454	0.8	4.4946	79.2
5.04	90	0.0458	0.3	4.5342	29.7
5.15	150	0.0504	0.9	4.9896	89.1
5.39	210	0.0515	1.5	5.0985	148.5
6.02	270	0.0539	2.1	5.3361	207.9
5.71	260	0.0602	2.7	5.9598	267.3
5.99	606.6	0.0571	2.6	5.6529	257.4
6.08	291.6	0.0599	6.066	5.9301	600.534
6.18	280.1	0.0608	2.916	6.0192	288.684
6.22	1107.9	0.0618	2.801	6.1182	277.299
6.42	1065	0.0622	11.079	6.1578	1096.821
6.68	638	0.0642	10.65	6.3558	1054.35
7.8	882	0.0668	6.38	6.6132	631.62
8.04	1081	0.078	8.82	7.722	873.18
8.87	1795	0.0804	10.81	7.9596	1070.19
8.59	1662	0.0887	17.95	8.7813	1777.05
9.15	2632.1	0.0859	16.62	8.5041	1645.38
9.47	2746.2	0.0915	26.321	9.0585	2605.779
9.74	2300.2	0.0947	27.462	9.3753	2718.738

9.6	2580	0.0974	23.002	9.6426	2277.198
10.17	3052.3	0.096	25.8	9.504	2554.2
10.78	2661.1	0.1017	30.523	10.0683	3021.777
10.57	1488	0.1078	26.611	10.6722	2634.489
10.59	1579	0.1057	14.88	10.4643	1473.12
10.84	1648	0.1059	15.79	10.4841	1563.21

المصدر: من إعداد الطالبتين

وبعد إجراء التصحيحات على النموذج تحصلنا على النتائج التالية والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-16): يبين معاملي الارتباط والتحديد وقيمة اختبار D.W بعد التصحيح

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$	الخطأ المعياري المقدر	قيمة اختبار D.W
1	0.914	0.836	0.831	0.88910	0.727

المصدر: مخرجات Spss.21 اعتمادا على الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-16) أن النموذج غير محقق لشروط المربعات الصغرى وبالتالي يمكن اعتماده ولكن بتحفظ.

الفرع الثالث: اختبار تجانس البواقي (ثبات التباين)

يتم الحكم على مدى ثبات تباين الأخطاء بطريقتين.

أولا: الطريقة البيانية

وذلك من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير.

الشكل رقم(3-7):انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير

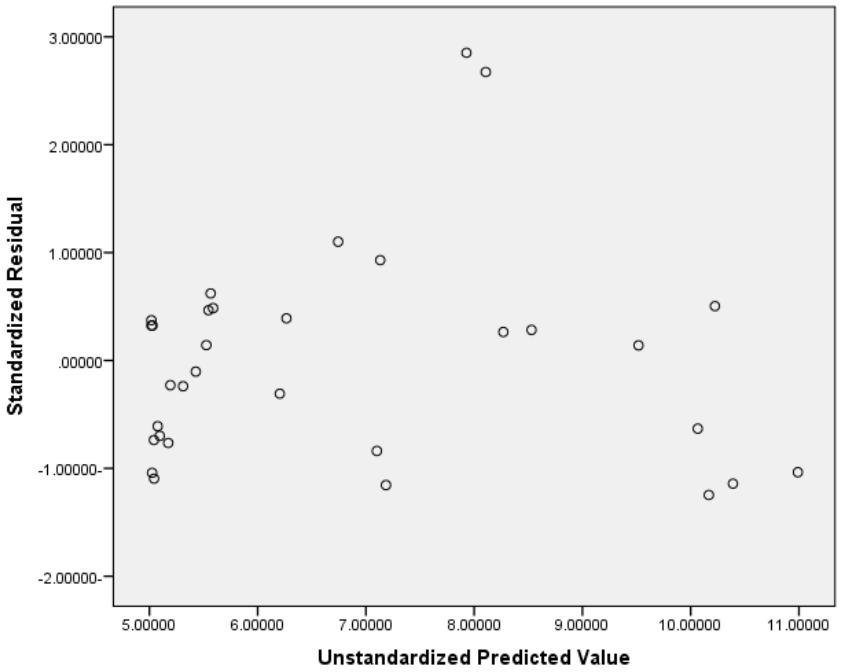

المصدر: مخرجات Spss.21.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-7)أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر(وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، حيث أنه لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء. وبالتالي فالشرط الثالث من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوفر.

ثانيا: الطريقة الحسابية(طريقة Goldfield-Quandt)

يتم استبعاد 20% من المشاهدات في المنتصف، أي استبعاد 6 مشاهدات وهذه المشاهدات هي: رقم (14)، (15)، (16)، (17)، (18)، (19). في هذه الحالة سيكون لدينا سلسلتين تضم كل سلسلة 13 مشاهدة: تبدأ السلسلة الأولى من الرقم (1) وتنتهي عند الرقم (13)، أما السلسلة الثانية فتبدأ من الرقم (20) وتنتهي عند الرقم (32).

وقد كانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-17): تحليل التباين1(ANOVA)

مصدر التباين في نموذج الانحدار	مجموع المربعات (SS)	درجات الحرية (DF)	متوسط المربعات	(F) المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	0.923	1	0.923	4.108	0.068
الخطأ	2.472	11	0.225	-	-
الكلي	3.395	12	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.21.

من خلال الجدول رقم(3-17) نلاحظ أن مجموع مربعات الخطأ للسلسلة الأولى يساوي2.472.

الجدول رقم(3-18): تحليل التباين 2(ANOVA)

مصدر التباين في نموذج الانحدار	مجموع المربعات (SS)	درجات الحرية (DF)	متوسط المربعات	(F) المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	10.174	1	10.174	7.283	0.021
الخطأ	15.367	11	1.397	-	-
الكلي	25.541	12	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss.21.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-18) أن مجموع مربعات الخطأ للسلسلة الثانية يساوي 15.367. ومن هنا يتم حساب قيمة F* المحسوبة كالآتي:

$$F^* = \frac{(SSE)2}{(SSE)1} = \frac{15.367}{2.472} = 6.21$$

وهنا نجد أن قيمة F* المحسوبة تساوي 6.21 وهي أكبر من القيمة الجدولية $F_{(13,13\ 0.05)}$التي تساوي 3.41 إذا نقبل الفرض البديل القائل أنه ليس هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

من خلال النموذج المستخرج نلاحظ أن ثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل كبير وذلك مع غياب العوامل الأخرى في القياس، لاحظنا أن نموذج الانحدار الخطي البسيط يمكن استخدامه ولكن بتحفظ وذلك لبعض المشاكل المتمثلة في وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وكذلك عدم تجانسها.

خلاصة الفصل

قامت الجزائر كغيرها من الدول بتهيئة مناخها الاستثماري من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وهذا لما لهذه الأخيرة من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني عموما والتشغيل خصوصا.

ولقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1985 _2016) في تحسن وتطور مستمر وذلك نتيجة للقوانين التي أصدرتها والحوافز والامتيازات التي منحتها والتي أدت دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بحيث مس هذا الأخير بشكل كبير قطاع الصناعة إضافة إلى قطاع الزراعة والخدمات.

كما أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر استحوذت عليها الدول الآسيوية في مقدمتها سنغافورا والصين التي كانت سباقة للاستثمار في الجزائر وذلك نظرا للموقع الذي تزخر به الجزائر والمؤهلات التي تتمتع بها، بعكس الدول العربية التي كانت مساهمتها ضعيفة نوعا ما، كما توصلنا إلى أن حصيلة التشغيل خلال الفترة(1985-2016)عرفت تحسنا ملحوظا.

ومن أجل معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الشغيل خلال الفترة(1985-2016) قمنا ببناء نموذج قياسي يعرف بنموذج الانحدار الخطي البسيط وتوصلنا من خلاله إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل كبير على التشغيل.

خاتمة

يعتبر العنصر البشري أهم العناصر في قياس مدى تطور اقتصاد البلد خاصة في الوقت الحالي على عكس القرون الماضية التي لم تكن تهتم بالعنصر البشري والفكر الانساني. وللاستفادة من العنصر البشري لابد من معرفة إمكانيات وقدرات كل عنصر بشري ومن ثم استغلالها أحسن استغلال. وفي هذا الصدد تسعى كل الدول إلى توفير فرص عمل تناسب وتلائم امكانات وقدرات كل شخص ولكن مع التزايد المستمر في الفئة النشطة أصبح من الصعب استيعابهم.

تتزايد الفئة النشطة بالجزائر كل عام وتتزايد معه عروض العمل، وفي المقابل نجد شحا في الطلب على العمل وهو ما يحدث نوعا من الاختلال في توازنات سوق العمل، وفي محاولة لاستيعاب اليد العاملة المتوفرة قامت الدولة الجزائرية بفتح وكالات تساعد الشباب البطال على إيجاد فرص عمل تلائمه.

يعبر مستوى التشغيل والبطالة في البلد عن الحالة الاقتصادية له، لذلك يجب الاهتمام بهذا الموضوع ودراسة كل العوامل التي تؤثر فيه بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر ولذا هو محل دراستنا التي قمنا بها والتي جاءت تحت عنوان "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**"

أولا: نتائج اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى: عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة (1985-2016) فرضية ثبتت صحتها في الفصل الثالث من خلال الاحصائيات والأرقام بحيث لاحظنا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد خاصة في السنوات الأخيرة.

الفرضة الثانية: عرف التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)تحسنا ملحوظا، فرضية ثبتت صحتها في الفصل الثالث من خلال الاحصائيات والأرقام بحيث لاحظنا أن حصيلة التشغيل في تزايد مستمر.

الفرضية الثالثة: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل تأثيرا إيجابيا خلال الفترة(1985-2016)، فرضية ثبتت صحتها في الفصل الثالث من خلال العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل فكلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كلما أدى ذلك إلى توفر مناصب الشغل.

الفرضية الرئيسية: للاستثمار الأجنبي المباشر أثر كبير على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985-2016)، فرضية ثبتت صحتها في الفصل الثالث من خلال علاقة الارتباط القوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.

ثانيا: نتائج الدراسة

- بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر بالانتشار والتوسع بعد ظهور العولمة.
- يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في صورته الدائمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وخاصة الدول الأسيوية ودول أمريكا اللاتينية وتذهب نسبة ضعيفة جدا نحو الدول العربية النامية.

- تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أغلب الأمر بسبب رغبة المستثمر في توسيع نشاطه نحو بلد آخر أو من أجل الاستفادة من ميزة توفر عوامل الإنتاج بتكلفة أقل.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة وذلك للقيمة المضافة الذي يقدمها للبلد المضيف.
- نسبة التشغيل في الجزائر كانت ضعيفة في التسعينيات ولكن مع بداية الألفينيات انتهجت الحكومة عدة آليات لمعالجة النقص في فرص العمل مثل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني لتشغيل الشباب وكذا عقود ما قبل التشغيل وغيرها من البرامج.
- نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية تركزت في القطاع الصناعي أكثر من كل القطاعات الأخرى كالبناء والخدمات والزراعة.
- لم توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مناصب شغل كبيرة مقارنة بالاستثمار المحلي وذلك لاستغلال المستثمر الأجنبي للآلات بدلا من اليد العاملة.
- من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط لاحظنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بنسبة 80% على التشغيل في الجزائر وهذا بغياب العوامل الأخرى.
- لا حظنا أن نموذج الانحدار الخطي البسيط في هذه الدراسة يمكن اعتماده بتحفظ وذلك للمشكل القياسي المتعلق بوجود ارتباط ذاتي موجب بين البواقي حسب اختبار داربن واتسون وكذا عدم تجانس البواقي، رغم محاولتنا الجادة التخلص من هذه المعضلة.

ثالثا: التوصيات

- ✓ تشجيع الشباب من أجل خوض غمار المقاولات والمشاريع والاعتماد على الذات مع الأخذ بعين الاعتبار لعاملين هما الدين والعادات والتقاليد.
- ✓ تحسين نظام التعليم بما يتناسب واحتياجات سوق العمل، والعمل على التنسيق بين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات السوق.
- ✓ يجب على الدولة أثناء تعاقدها مع المستثمر الأجنبي على تشغيل اليد العاملة الوطنية بشكل أكبر وذلك من خلال وضع شروط واضحة وصارمة.
- ✓ تحفيز الاستثمار المحلي على حساب الاستثمار الأجنبي، وإعطائه الأولوية.
- ✓ منح تحفيزات أكثر للمستثمرين الأجانب في ما يخص الاستثمار في القطاعين الزراعي والخدمي.
- ✓ إعطاء أولوية التشغيل لفئة الذكور قبل الإناث.
- ✓ منح امتيازات للشباب المهاجر وتوفير الظروف الملائمة المشجعة على العودة، والعمل على الحفاظ على الأدمغة والعنصر البشري الراجح ومواجهة مشكلة هجرة الأدمغة.

رابعا: آفاق الدراسة

- العوامل المؤثرة في التشغيل،
- دراسة قياسية لأثر التشغيل على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة (دراسة الاقتصاد الاجتماعي)**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة مصر،2011.

2. إبراهيم طلعت، **النظام الاقتصادي ومواجهة المشكلة الاقتصادية مدخل إلى علم الاقتصاد**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011.

3. أسامة ربيع أمين، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج Spss**، القاهرة، مصر، 2008.

4. إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، ط1، عمان، الأردن، 2016.

5. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسية**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.

6. إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط2، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

7. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2006.

8. حسن خلف فليح، **التمويل الدولي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

9. حسن عمر، **الاستثمار والعولمة**، الطبعة1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002.

10. حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

11. حنا نصر الله، **إدارة الموارد البشرية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

12. خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات: في ضوء معايير التدقيق الدولية**، ط1، دار البداية موزعون وناشرون، الأردن، 2012.

13. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014.

14. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار(المالي والحقيقي)**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2008.

15. سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، **التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الاسلامي**، ط1، دار مجدلاوي، الأردن، 2011.

16. سوزي عدلي ناشد، **الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.

17. شقيري نوري موسى، موسى سعيد مطر، ياسر المومني، **التمويل الدولي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

18. طارق الحاج، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2013.

19. طارق فاروق الحصري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007

20. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الثمري، **مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكمي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

21. عامر عوض، **السلوك التنظيمي الاداري**، ط1 دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2015.

22. عبد السلام ابو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1991.

23. عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، ط4، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، مصر، 1998.

24. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، ط2، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

25. عدنان داود محمد العذاري، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

26. علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية: المدخل العام**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

27. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

28. عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

29. عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، ط1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2012.

30. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

31. فضيل فارس، **التسويق الدولي(مفاهيم عامة، استراتيجياته، بيئته وكيفية اختيار الأسواق الدولية)**، ط1، مطبعة الإخوة الموساك، الجزائر، 2010.

32. فيصل محمود الشواوره، **الاستثمار في بورصة الاوراق المالية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

33. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظري والتطبيق**، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2009.
34. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
35. محمد أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة: تركيا، كوريا الجنوبية، مصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
36. محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الجزئي**، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
37. محمد حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي: تحليل اقتصادي وكمي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
38. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
39. محمد طاقة، حسين عجلان حسين، **اقتصاديات العمل**، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
40. محمد طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، ط2، دار إسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
41. محمد مروان السّمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
42. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
43. مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
44. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
45. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
46. منصور الزين، **تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية** ،ط1،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013.
47. نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2007.
48. نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر، 2002.
49. نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016.

50. هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

ثانيا: المذكرات

أ. مذكرات الدكتوراه

51. جمال بلخياط، **جدوى الاستثمارات المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2015.

52. حري المخطارية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017.

53. دحمان محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2013.

54. رماش هاجر، **اتفاق الشراكة الأورو جزائرية سوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013.

55. سامي أحمد غنيم غباشي، **الحوافز الضريبية لتشجع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

56. سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.

57. سلاطنية، **التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996.

58. عائشة عميش، **دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص: اقتصاد واحصاء تطبيقي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.

59. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري 1996-2005**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

60. قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.

61. ليلى صويلح، **سياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

62 نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، 2012.

62. وهيبة خلوفي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وأثره على التنمية المستدامة حالة الجزائر 2010-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقد بنك وتمويل، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

ب. مذكرات الماجستير

63. أعميري خالد، **أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في قسم علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015.

64. بن داودية وهيبة، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الشلف، الجزائر، 2005.

65. حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر،2009.

66. خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، بسكرة، الجزائر، 2013.

67. شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل وسوق العمل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005.

68. عبد الرزاق جباري، **أثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر(الفترة 2011-2012)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2015.

69. عبد القادر جلال، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة –حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2009.

70. عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تقنيات كمية ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010.

71. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، كلية الاقتصاد لجامعة منتوري قسنطسنة، الجزائر، 2008.

72. فاروق سحنون ، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2010.

73. لعماري وليد، **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2011.

74. لندة كحل الراس، **سياسة التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

75. محمد دحماني ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006.

76. محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر – دراسة حالة أوراسكوم-**، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2010.

ثالثا: المجلات

77. أحمد هدروق، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حالة الجزائر 1970-2012**،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، جامعة يحيى فارس، المدية، 2014.

78. البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس.

79. الجوزي جميلة، .دحماني سامية، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06-2015.

80. بلال لوعيل، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، بحوث اقتصادية وعربية، العدد69-70.شتاء-ربيع، 2015.

81. بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس.

82. بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.

83. زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وآفاق** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08 ، سبتمبر 2005 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005.

84. زيدان محمد، ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقال**، جامعة حسيبة بن بوعلي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول.

85. زين العابدين معو، مبروك ساحلي، **سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11 جوان2014، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

86. سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13 العدد2، ديسمبر2016.

87. سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموح**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة الجزائر3، 2012.

88. صباح غربي، عمار رواب، **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.

89. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس.

90. عبد الحق طير، عقبة ريمي، **فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية لفترة الممتدة (1995-2015)** مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، جامعة الشهيد حمه لخضر المدية، الجزائر عدد 03، 2017.

91. عبد الرزاق مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2010-2011**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

92. عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة، دور **القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، د راسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

93. فكراشة سفيان، **التشغيل في الجزائر والسياسات المنتهجة للحد من البطالة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الخامس.

94. محمد صالحي، فضيل عبد الكريم، **النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد17، ديسمبر2017.

95. محمد مراس، **قياس علاقة التكامل بين الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد02، جوان2015، كلية العلوم الاقتصادية جامعة السعيدة الجزائر.

96. مدلس شكري، غالم عبد الله، **مساهمة سياسة الشغل في تحقيق تشغيلية الموارد البشرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12(1) جوان2015.

97. مفتاح صالح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43- 44، 2008.

98. موفق احمد حلا، سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الثمانون، 2010.

99. نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013.

100. هوام جمعة، لمزاودة عمار، **أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة قياسية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الرابع والثلاثون، أكتوبر 2013.

101. يوسفي رشيد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس، سطيف، الجزائر، 200.

رابعا: الملتقيات والمداخلات

102. أمال تخنوني، بلال ملاخنسو، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، 2015، ص15

103. بلال بوترعة، مصعب بالي، **الأزمة المالية وتفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر– رؤية سوسيو اقتصادية–**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر 26، –27 فيفري ،2012.

104. بوزار صفية، **فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990–2014**، مدخلة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تبازة، الجزائر، 8–9ديسمبر2014.

105. تشام فاروق، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية**، جامعة سطيف، 8–9 ماي2004.

106. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر(تعاريف وقضايا)**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد الثاني، 2004.

107. دحماني رضا، بن ربيحة محمد، **سوق العمل بين حتميات التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر**، مداخلة في اليوم الدراسي حول تحولات سوق العمل في الجزائر، جامعة الجزائر03، الجزائر.

108. زلاسي رياض، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي18–19 افريل 2012.

109. عادل لطفي، **مؤشرات سوق العمل**، منظمة العمل العربية، مسقط، عمان، 2017.

110. عاطف علاونة، **الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية**، دمشق، 17-2008/11/18.

111. عمر بن فيحان المرزوقي، **دراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي**، كلية التربية جامعة الملك سعود.

112. مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 -16 نوفمبر 2011.

113. وفاء عبد الأمير الدباس، **الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية-الواقع والطموح-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،18/17افريل2006.

خامسا: التقارير القوانين والتشريعات

114. القانون رقم82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة، الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادر يوم1982/088/31.

115. القانون13/86 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 1476، المؤرخ في 1986/08/19.

116. المرسوم التشريعي رقم 93-12المؤرخ في 19ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 5-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64.

117. المرسوم التشريعي رقم 12/93الصادر يوم 13 أكتوبر 1995، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر يوم 1993/10/10.

118. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19جمادى الثانية1427الموافقل 15-07-2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422الموافق ل20-08-2001المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47.

119. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد22، المؤرخ في30أفريل2008.

120. القانون رقم16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام1437 المؤرخ في 03أوت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46،2016.

121. التقرير الوطني في التنمية البشرية 2000، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.

122. المملكة المغربية المندوبية السياسية للتخطيط، **النشاط الشغل والبطالة**، 2007.

123. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2017.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

Mémoire:

124. Haid Zahia: **La Politique D'attractivité Des IDE En Algérie Cas De La Banque BNP**Mémoire En Vue D'obtention Du Diplôme De Magistère Sciences Economiques, OptionFinance International, Université Abou-Bakr Belkiad, Tlemcen, Algérie, 2012.

125. Kaci Chaouch Titem: **Les Facteurs D'attractivité Des Investissements Directs Etrangers en Algérie: Aperçu Comparatif aux autres pays du Maghreb,** Mémoire en vue del'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, option Monnaie -FinanceBanque, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Algérie, 2012.

Reports:

126. Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, septembre 2010.

127. **L'impact de l'investissement Direct Etranger sur les salaires et les conditions de travail**, Conférence OECD, OTT sur la Responsabilité Sociale des Entreprise, Paris, (23-24juin2008).

128. ONS, **ACTIVITE EMPLOI & CHOMAGE**, septembre, N726, 2015.

129. unctad,world investment, report2005, **transnational corporation and iternationalization of R &D**'', UN, New yourk,2005.

130. UNCTAD, **World Investment Report 1998**, New Y, 1999.

الملاحق

الملحق رقم(1): نموذج الانحدار الخطي البسيط

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,901[a]	,811	,805	1,00287	,616

a. Valeurs prédites : (constantes), x

b. Variable dépendante : y

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	129,782	1	129,782	129,039	,000[b]
	Résidu	30,173	30	1,006		
	Total	159,955	31			

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	5,073	,249		20,334	,000		
	X	,002	,000	,901	11,360	,000	1,000	1,000

a. Variable dépendante : y

الملحق رقم(2): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

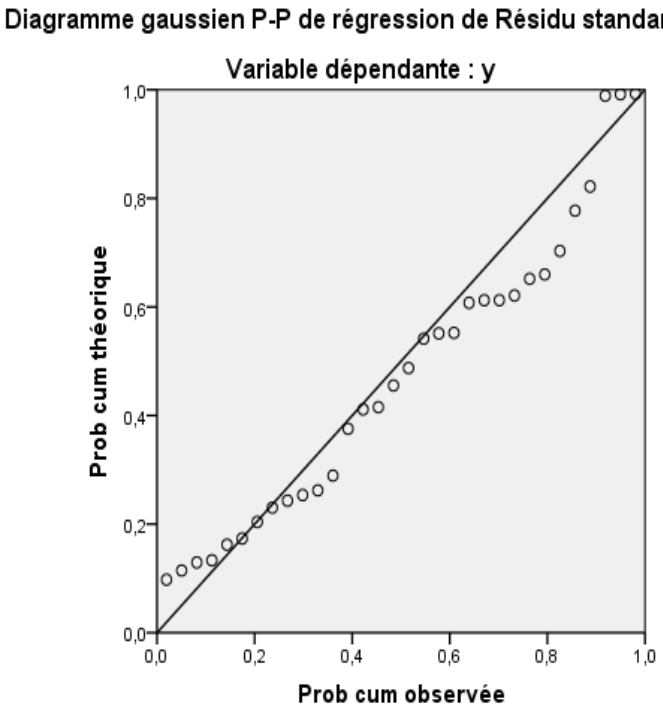

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	Ddl	Signification	Statistique	Ddl	Signification
Standardized Residual	,150	32	,064	,886	32	,003

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم(3): جدول معامل التحديد وإحصاءة داربن واتسون واختبار تجانس البواقي بعد التصحيح

إحصائيات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل بعد إجراء التصحيح بطريقة المسح عند القيمة $\rho = 0.01$

$=y_t$	$=x_t$	$=\rho y_{t-1}$	$=\rho x_{t-1}$	$=y_t^* = y_t - \rho y_{t-1}$	$=x_t^* = x_t - \rho x_{t-1}$
5.36	0.4	-	-	5.35	0.399
5.37	5.3	0.0536	0.004	5.3064	0.396
4.14	3.7	0.0537	0.053	5.3163	5.247
4.11	13	0.0414	0.037	4.0986	3.663
4.43	12.1	0.0411	0.13	4.0689	12.87
4.52	40	0.0443	0.121	4.3857	11.979
4.54	80	0.0452	0.4	4.4748	39.6
4.58	30	0.0454	0.8	4.4946	79.2
5.04	90	0.0458	0.3	4.5342	29.7
5.15	150	0.0504	0.9	4.9896	89.1
5.39	210	0.0515	1.5	5.0985	148.5
6.02	270	0.0539	2.1	5.3361	207.9
5.71	260	0.0602	2.7	5.9598	267.3
5.99	606.6	0.0571	2.6	5.6529	257.4
6.08	291.6	0.0599	6.066	5.9301	600.534
6.18	280.1	0.0608	2.916	6.0192	288.684
6.22	1107.9	0.0618	2.801	6.1182	277.299
6.42	1065	0.0622	11.079	6.1578	1096.821
6.68	638	0.0642	10.65	6.3558	1054.35
7.8	882	0.0668	6.38	6.6132	631.62
8.04	1081	0.078	8.82	7.722	873.18
8.87	1795	0.0804	10.81	7.9596	1070.19

8.59	1662	0.0887	17.95	8.7813	1777.05
9.15	2632.1	0.0859	16.62	8.5041	1645.38
9.47	2746.2	0.0915	26.321	9.0585	2605.779
9.74	2300.2	0.0947	27.462	9.3753	2718.738
9.6	2580	0.0974	23.002	9.6426	2277.198
10.17	3052.3	0.096	25.8	9.504	2554.2
10.78	2661.1	0.1017	30.523	10.0683	3021.777
10.57	1488	0.1078	26.611	10.6722	2634.489
10.59	1579	0.1057	14.88	10.4643	1473.12
10.84	1648	0.1059	15.79	10.4841	1563.21

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	.914[a]	.836	.831	.88910	.727

a. Valeurs prédites : (constantes), x

b. Variable dépendante : y

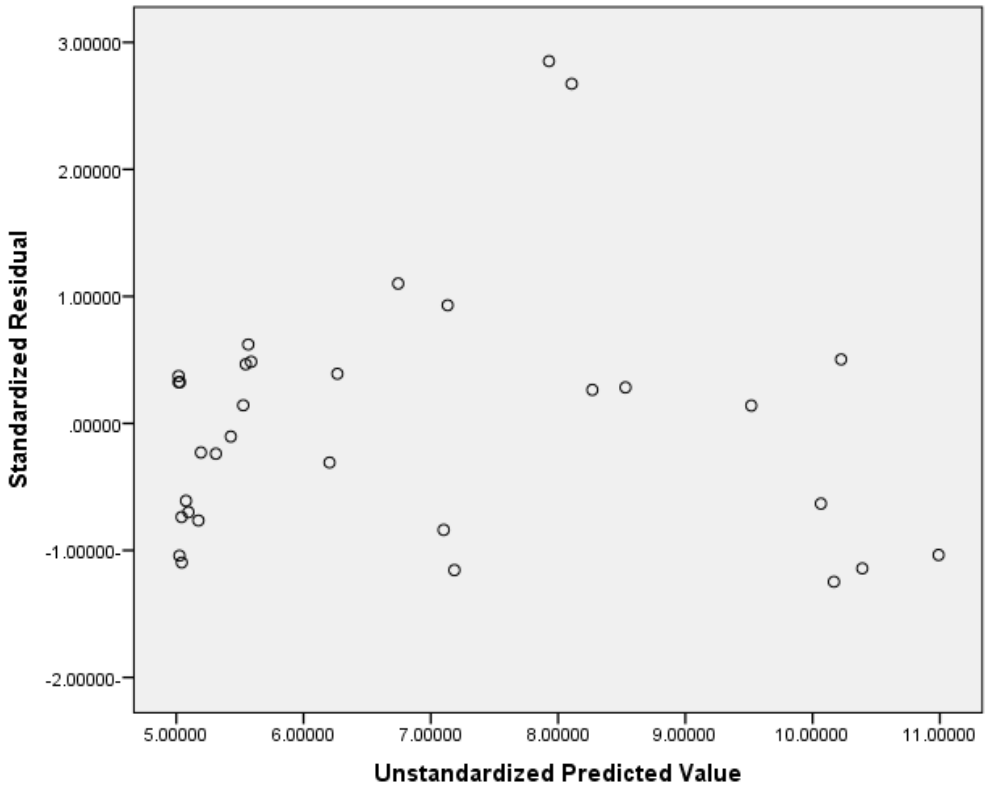

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	.923	1	.923	4.108	.068[b]
	Résidu	2.472	11	.225		
	Total	3.395	12			

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	10.174	1	10.174	7.283	.021[b]
	Résidu	15.367	11	1.397		
	Total	25.541	12			

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x